

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيد -
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة والأدب العربي



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: لسانيات خطاب
موسومة :

مآخذ على حرسة التصحيح اللغوي الحديث

من إعداد الطالبة.

بن سليمان سناء أكرام

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة	أ.د: عبيد نصر الدين
مشرفاً	جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة	أ.د: دين العربي
ممتحنة	جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة	د: بن ضياف كريمة

السنة الجامعية: 2021م-2022م



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي الدرب وسخر لي الأسباب بما يكفي لقطف

ثمار الجهد والاجتهاد.

أتقدم بالشكر إلى الحبيين الغاليين الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما، كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير لأستاذي الفاضل " الدين العربي " الذي تفضل عليا بقبوله الإشراف على هذا العمل، فكان له الأثر العظيم في إعداد وبناء هذه الدراسة، محاولتي إخراجها في أحسن صورة.

وإلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة مولاي الطاهر.

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في هذا البحث

وإلى كل من قدم لي يد العون ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل هؤلاء، فائق الشكر والتقدير

سناء

مدخل

اللغة ظاهرة تسيير وفقا لنظام شامل تراعي أصوله وتلتزم، وهي مجموعة من العلاقات والرموز يعبر عنها بأصوات يحدثها جهاز النطق وتدرکها الأذن وتحفظها اليد بالكتابة فإذا تمعنا قوله (عز وجل):

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة يوسف، الآية] 2¹ وجدنا في هذه الآية دلالة واضحة على أهمية اللغة العربية وقيمها بين اللغات الأخرى، حيث ميزها الله (عز وجل) بميزة منفردة، فهي لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وهذا ما يستدعي الاهتمام الكبير بها ولكن واقع اللغة العربية اليوم عكس ذلك تماما إذ أصبحت تعاني مما يسمى بالأخطاء اللغوية، وهذا ما دفعني لاختيار هذا الموضوع كون أن مآخذ على حركة التصحيح اللغوي الحديث منه بين القضايا المطروحة على الساحة التعليمية حيث أصبحت اللغة حديثا تمثل لهم حرجا في تعاملاتهم اللغوية نطقا وكتابة وبخصوص سبب اختياري المرحلة الجامعية وبالأخص سنة أولى جامعي - أدب عربي - كون الطالب في هذه المرحلة قد تشبع بقواعد اللغة العربية، باعتبار أن هذه المرحلة هي نتائج المراحل السابقة الثلاث من التعليم (الابتدائي، المتوسط والثانوي) وسبب اختياري أدب العربي - لأنها شعبة تركز على الموارد الأدبية أكثر من الموارد العلمية..

ومن المعروف أن كثرة وانتشار الأخطاء اللغوية هي الموارد الأدبية لأنها إنشائية وقد حاولت في بحثي الإجابة عن الإشكالية المطروحة ماهي مآخذ على حركة التصحيح اللغوي الحديث؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اتبعت في دراستي هذه حركة التصحيح اللغوي الحديث، ارتأيت أن أضع بحثي تحت عنوان: مآخذ على حركة التصحيح اللغوي الحديث حيث قسمته إلى ثلاثة فصول مسبقا بمقدمة ومتبوعا بخاتمة.

الفصل الأول وهو يمثل جانبا نظريا في البحث عنوانه: جهود اللغويين في التصحيح اللغوي الحديث وستتطرق إلى ماهية مستوى الصواب لدى اللغويين وما جد لدى المحدثين بخصوص معايير التصويب والتخطيء وجهود المجامع اللغوية.

1- من الآية 2 سورة يوسف، قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

مدخل _____ مأخذ على حركة التصحيح اللغوي الحديث

أما الفصل الثاني: وهو يمثل جانبا تطبيقية عنوانه: أبرز مؤلفاته التصحيح اللغوي في العصر الحديث وستطرق إلى معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب ومعجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني وفي الأخير معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر.

أما الفصل الثالث: وهو يمثل جانبا تطبيقيا عنوانه "عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث" ويتمثل في تضخيم التأليف في التصحيح اللغوي وتعدد اتجاهاته والنقل والتكرار وغياب المنهج واضطرابه والحشو بمسائل ليست من التصحيح اللغوي وعدم وضوح المعايير، وعدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة، عدم الأخذ بقرارات الجامع اللغوي، الدعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه، التعسف في التخطيء الوقوع في الخطأ الذي تم التنبيه.

أما خاتمة البحث فكانت ملخصا تضمن أهم النتائج التي توصلت إليها وإثراء هذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع التي رافقتني في رحلتي هذه وكانت خير عون أن أذكر منها: كتاب قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين لدكتور دين العربي وكتاب الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب، كتاب الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر وكتاب الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، لكنني بادرت واجتهدت في بعض الصعوبات التي كانت عقبة في طريقي خاصة مرحلة جمع المادة ورغم هذه الصعوبات فقد تجاوزتها وذلك بفضل الله تعالى ودافعي لإتمام هذا العمل إلى الأستاذ المشرف دين العربي.



مقدمة

كلمة التصحيح صح الشيء جعله صحيحا، وصححت الكتاب والحساب تصحيحا: إذا كان سقيما فأصلحت خطأه... والصحيح من الشعر ما سلم من النقص وكلمة التصحيح اللغوي تعني التصويب اللغوي، فيقال (تصحيح اللغة أو تصويبها) الصواب من القول أو الفعل هو ما صح ولم يستهجن ومادة صوب تدل على نزول الشيء واستقراره، قيل الصواب في القول والفعل هو خلاف الخطأ وأصاب: أي لم يخطئ وصوب الخطأ: صححه وصوب القول: عدّه صوابا، واستصعب قوله أو رأيه أو فعله: عدّه صوابا والمنطق الصائب أي الصحيح في أداء اللفظ والصواب: هو صواب قول أو عمل فكان اهتمام العرب بصواب القول حتى بينوا عليه صواب العمل والصحيح من القول الصائب منه هو القول الفصيح من الفرد، قيل الفصح خلو الشيء مما يشوبه وأصله في اللبن يقال فصيح ومفصح إذ تعرى الرغوة ومنه استعير فصح الرجل: جاءت لغته، وأفصح أي تكلم بالعربية.

حركة التصحيح الحديث حركة لغوية إصلاحية² تمتد جذورها إلى أقدم لحن ظهر في اللسان العربي الفصيح، فقد كان التنبيه على ذلك اللحن (إشارة إلى الخطأ في اللغة) منذ بداية الحقيقة لقيام مبدأ تنقية اللغة العربية من التحريف وانقاذها من التشويه وكان طبيعيا أن يتسع التنبيه مع اتساع دائرة الخطأ، وأن يحفز ذلك الهمم إلى التصنيف المخصص بهذا الشأن، تسجيلا لحقيقة الانحراف وتثبيتا لوجه الصواب مما أثمر عشرات الآثار اللغوية المتينة الداعية إلى التصويب (اصلاح المنطق وتقويم اللسان) على أيدي أئمة مبرزين أشهرهم ابن سكيت، ابن قتيبة، وثعلب والحريري.

لقد نظر رجال التصحيح³ الحديث إلى لغة الكتابة (الفصحى) ثم إلى لغة الحديث العامة

لتنقية اللغة وتصويبها وقد كان البديل كبيرا في هذا الجانب وهناك العديد من المشاكل التي تواجه التصحيح اللغوي نذكر منها:

الانشغال بالملهيات وعدم اهتمام الأسرى بتصحيح الطلاب لغويا مع عدم وجود مقر وميزانية ومنهج واضح تجاه التصحيح من قبل الجهات المختصة واسناد المادة إلى غير المختصين، مع قلة حصص اللغة

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة صحح، ج د 206.

³ - معجم الوسيط، المجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة ص و ب، ولسان العرب، مادة (صوب)، ص 300.

مقدمة _____ مآخذ على حركة التصحيح اللغوي الحديث

العربية والتطبيقات عليها وعدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي بمسألة التصحيح اللغوي كذلك الاهتمام من جانب المعلمين والطلاب بصورة كافية في مراحل التعليم العام اتجاه اللغة.

الفصل الأول: جهود اللغويين في التصحيح اللغوي الحديث

✍ تمهيد

1. مستوى الصواب لدى اللغويين.
2. ماجد لدى المحدثين بخصوص معايير التصويب والتخطيء.
3. جهود المجامع اللغوية.

تمهيد:

والمقصود بها الجهود المبذولة في التصحيح اللغوي من جانب علماء اللغة في هذه الفترة منذ أوسط القرن التاسع عشر الميلادي وحتى يومنا الحالي.

إذ نتحدث في هذا البحث عن قضية كبرى ومهمة جدا (قضية التصحيح اللغوي في العصر الحديث) والهدف من ذلك.¹

معرفة الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على اللغة العربية بإزالة كل ما هو دخيل أو عامي من ألفاظه، وما شاع فيها من أخطاء.

وقد ورد في هذا البحث العديد من الكتب التي تطرقت لهذا الموضوع وقد تحصلت على بعضها، فكانت الفائدة عظيمة وبعد الاطلاع عليها وقد تأكدت من أن التأليف في هذا الاتجاه على شكلين وهما:

1- تبيين ألفاظ العامية:

تجرد لتبين الألفاظ الدارجة في كثير من الدول، عدد من العلماء والباحثين وكانوا يعملون على الفصل بين ما هو عاميا وما هو فصيحاً، وكذلك (رد العامي إلى الفصح) ان كان هذا العامي فصيحاً، وكذلك تبين ما حدث من لحن وتحريف الألفاظ الفصحى.

وقد كثر الباحثون في هذا المجال إذ لا سبيل لحصرهم (أصول الكلمات العامية المطبوعة نهاية القرن الماضي ، وقد توالى كتب العامية إن احصائها وحصرها يحتاج إلى معجم فيكتفي في البحث يذكر بعض الكتب المهمة في التصحيح وهي بالمحكم في أصول النحو للدكتور أحمد عيسى وكذلك من اللذين ألفوا في هذا المجال العالم الحجة أحمد تيمور في كتابه (معجم تيمور الكبير) والذي يقول في مقدمته: (عرضنا الأول من وضع الكتاب إحياء اللغة العربية الصحيحة بذكر العامي وتفسيره

¹ - هشام النحاس، معجم (فصاح العامية) مكتبة لبنان ص، 28.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

وورده إلى نصابه من الصحة، إن كان عربياً الأصل أو بيان مرادفه إن لم يكن كذلك ليحل محله ويرجع إليه في الاستعمال) وهو مطبوع في مجلدين:

الأول: فعرض واسع للقلب في الحروف والظواهر اللغوية، والصرفية والنحوية في العامية، ومباحث في شعرها وفنونها السبعة.

الثاني: بطائفة من الألفاظ وكان قد اقتضى لنفسه أكبر مكتبة خاصة في الشرق الأوسط جمع لها نفائس المطبوعات وكثيرة من كنوز المخطوطات العربية من مكاتب (إسطنبول) والبلدان العربية كاد لا يترك كتاباً به ملاحظات تتصل بالعامية بالجزء الأول من معجمه إلا دونه مع الإشارة إلى مصدره.

(المحكم في أصول الكلمات العامية) المطبوع سنة 1939 للدكتور: أحمد عيسى وهو يعمل على ارجاع العامية إلى أصولها الفصيحة يقول في مقدمته (تيسر لي جمع كثير من مفردات العامة وعملت على تحقيق أصولها ووردها إليها).

وقد تعرض البحث للكتب التي تعالج مسألة العامية وتبين العامي من الفصحح لأنها تعالج وتساهم في قضية التصحيح إذ تميز بين ما هو عامي وما هو فصحح ما يؤدي على تنقية اللغة، ومن الدراسات التي تميز العامي عن الفصحح في العصر الحديث الدراسات ألفاظ العامية.

2- معالجة الأخطاء الشائعة واللعن في اللغة:

هناك كثير من الكتب التي تألفت لمعالجة الأخطاء الشائعة¹ في العصر الحديث والنحو المعاصرين مصطفى الغلايبي من لبنان وعباس حسن من مصر كتابان في النقد اللغوي والأخطاء الشائعة وطبع المجمع العلمي العربي بدمشق كتاب في النقد العربي (كتاب عشرات اللسان سنة 1949م) وهو توسيع للمحاضر الشهيرة (عشرات الأفمام) وفي العصر الحديث اختلف الوضع قليلاً فصار المؤلفين في هذا المجال من يحاسبهم ويخطئهم، وقد ألفت في تلك الفترة عدد من المعاجم اللغوية، فألف محمد العدناني الأخطاء الشائعة معجمين كبيرين أولهما² (معجم الأخطاء الشائعة)، والثاني (معجم الأغلاط اللغوية

¹ - محمد العدناني (معجم الأخطاء الشائعة) لبنان، بيروت، ط1، 1984.

² - مجلة اللغة العربية بدمشق بنيسان 1988، ج 1، ص 391-424 بعنوان تعليقات انتقادات العدناني.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

المعاصرة) الذي يفوق الأول إذ بلغت مواده (2135) أثنا ألف ومائة وخمسة وثلاثين في (860 صفحة ثماني مائة وستين صفحة).

وقد انتقد الأول فكتب عن أخطائه فيه د. إبراهيم السامرائي في مجلة مجمع اللغة العربية ولكن السامرائي انتقد هو الآخر من قبل صبحي البصام مبينا ما في نقده للعدناني من خطأ وصواب في رأيه، وذلك في المجلة نفسها.

وهذا نموذج لما كان عليه التأليف، وهو بداية النقد اللغوي، الذي كثر فيما بعد إلى حد المبالغة فالنماذج كثيرة في ذلك، وعند ظهور كتب إبراهيم اليازجي انتقد في كتابه لغة الجرائد، كذلك كتب أسعد داغر المتوفي سنة 1353هـ - 1935م (تذكرة الكتاب) فقوم بعض عمله صلاح الدين الزعبلوي في أخطائنا في الصحف والدواوين وللزعبلوي هذا صدر مسالك القول في النقد اللغوي.

وكتب أيضا الشاعر المعروف الرصافي المتوفي¹ سنة 1945م، كتاب (دفع الهجنة) فكتب إبراهيم المنذر المتوفي سنة 1950 (المنذر في عقد أغلاط الكتاب)، كذلك نمودجا لما كان عليه التأليف في هذا العصر جاء بها البحث للوقوف على هذا النوع، إذا كان التصحيح في العصور الماضية بتوضيح الصحيح من الألفاظ والعبارات وغيرها من الخاطيء، فيحمل أن تكون ما صارت عليه اللغة هي التي أوجدت مثل هذا التأليف وفي تقدير الباحث هو تأليف جيد.

¹ - المرجع نفسه، ص 423.

المطلب الأول: مستوى الصواب لدى اللغويين:

كان أول مقاييس الصواب اللغوي وأهمها¹ السماع وهذا ما أبني عليه علم القراءات ثم جاء القياس تاليا له، فاتخذ أهل الكوفة معبرا لكل ما سمعوا، وما لم يسمعوا، فقاوسوا على الشاذ، والنادرة ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة العرب أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ.

وهو ما بنى عليه ابن جني باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) وفيه يقول (فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان ما جاء به غير خيرا منه، لكن هناك من تشدد في أخذ صواب اللغة فكان الصواب عندهم هو الأفضح دائما.

ظهرت مصنفات لتقويم اللحن وتصويب الخطأ المسموع ويظهر أن هذه المصنفات² استندت على مقاييس سميت لمقاييس التصويب اللغوي وقد تم الاجماع على الأخذ بذلك المقياس حتى يكتمل التدقيق، فزادت المقاييس على ما كانت عليه في السابق، إذ كان التصويب اللغوي في السابق بأخذ من أفواه الفصحاء ولكن هيهات الآن فقد تبدل الحال إذ اختلط (الحابل بالنابل) كما يقال فلا توجد الآن قبيلة يرجع إليها التصويب اللغوي فالكل يعاني من زحمة المعرب، والدخيل وغيرها ولم يقصد بذلك نفي وجود العلماء فالعلماء والله الحمد كثر نسأل الله أن ننهل من علمهم).

وقد كان اللغويون العرب يأخذون مادتهم اللغوية عن طريقتين في

1- السماع:

أولهما الخروج إلى البادية والحياة بين البدو، كما عرف عن الكسائي يذكر أنه (لما عرض علي بن حمزة خرج إلى البدو، فشاهد العرب وأقام عندهم حتى صار كواحد منهم).

¹ - ابن جني، الخصائص ج1، ص 12.

² - المرجع نفسه، ص 25.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

ثانيهما: (الأعراب الذين عدوهم فصحاء وهؤلاء الأعراب إلا أقلهم كانوا يقيمون بمدن العراق، يختلف إليهم اللغويون في البصرة، والحيرة، وبغداد وذكر أن ما نقل عن العرب لا يمثل إلا قلة، وأن (الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه).

ولكن قبول لهجات العرب جميعا يؤدي إلى مخالفة الكثير من القواعد النحوية واللغوية المتبعة اليوم، والمعروف أن قبيلة بلحارث بن كعب حثهم خنعم وزبيد وكنانة، كانت تستخدم المثني بالألف رفعا وجرا ونصبا ويقعد بعدم السماع للفظه ما عدم وردها عند العرب الفصحاء وفي عصر الاحتجاج والمقصود بالعرب الفصحاء العرب الذين أخذت عنهم اللغة وهم قبائل قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

ذهب الموجزون إلى أنه ينبغي ألا تمنع منصوفا دون آخر ولا تخطئ متكلما على وجه من الوجوه، لأن ما نقل عن العرب لا يمثل إلا أقله، وأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وأن كان غير ما جاء به خيرا منه وإذا أذنا بما جاء به العلماء فقد اتفقوا على أن القراءة الصحيحة إلى أنه متى اختل ركن من الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم.

نقل عن القاضي المقلي أن القراءة تنقسم إلى متواترة وأحاد وشاذ فالتواترة القراءات السبع المشهورة.

والآحاد: قراءة الثلاث التي هي تمام العشر ويلحق بها قراءات الصحابة والشاذ: قراءة التابعين كالأعشى، ويحي بن ثابت، ولعل المطلوب في ذلك معرفة المأخوذ من القراءة وهناك الكثير من العلماء الذين سخرؤا جهدهم لتبين ما هو أصح مما غير ذلك، فيؤخذ به، فكما نعلم أن مقياس الصواب في هذا العصر يؤخذ بالرجوع إلى القرآن الكريم وكذلك بالسماع ولكن على غير ما كان عليه فكان في السابق (السماع من العرب الفصحاء) أما اليوم فالسماع بما نقل علينا عندهم ونستعرض أولا العلماء لتوضيح الشاذ من القراءات للوصول على المقياس الصحيح لها وقد كان التركيز على القراءات القرآنية ضنا أن ما صح للقرآن يصح في العربية.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

قال ابن مكّي في الإبانة (فإن سأل سائل فقال ما الذي يقبل من القراءات يقرأ به وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به فالجواب أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم: ذلك ما أجمع فيه ثلاثة خلال وهي أن ينقل من التفات إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويكون وجهة في العربية التي نزل بها القرآن ويكون موافقا لحظ المصحف ويكفر من جحدده، ما صح نقله في الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه لفظ المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يوجد إجماع، وإنما أحد أخبار الآحاد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه ولا يكفر من جحدده، ما نقله غير ثقة، ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وأن وافق خط المصحف.

فالمقياس الشاذ عند مكّي: كونه منقولاً نقل أحاد وموافقاً للعربية ومخالفاً للرسم العثماني، نقل عن القاضي المقلي في قوله عن الشاذ بأنها لا تستقيم مقياساً للشواذ لأن هؤلاء التابعين ناقلون للقراءة عن الصحابة الذين نقلوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وعن هؤلاء المتابعين أخذ أئمة القراءة على ما هو معروف عن نافع أنه قرأ على سبعين من التابعين ونقل عن ابن الجذري مخالفة الرسم العثماني بعد شاذ أو نقل عن الحوشي "إن كل ما صح سنده واستقام وجهة العربية".

وإذا فقد شرطاً من الثلاثة فهو شاذ، يقول الراجحي وقد رأينا فساد هذا الرأي والذي نراه في ضابط الشاذ هو ما ذهب إليه ابن الجذري في ذلك، يقول السيوطي (أتقن الامام الجذري هذا الفصل جيداً)، فالمصحف العثماني لم يأخذ إطلاقاً بما لم يصح لسنده إذ فليس هناك ثمة فساد، لذا رأى ابن الجزري أن مخالفة تعد شاذة وقد ذهب ابن الجزري أولاً في تحليله لضابط القراءة الصحيحة وهي:

1- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه واحد.

2- أن تكون القراءة موافقة أحد المصاحب العثمانية أو احتمالاً.

3- أن يصح سنده عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن ذلك نستطيع التعرف على الصحيح من القراءات الصحيحة وكل لفظ صلح للقرآن صلح لأي زمان ومكان وقد ذكر أنفاً أن علم القراءات قد بني على المقياس السماعي للغة.

2-القياس:

ويكون القياس بالرجوع إلى لغات العرب، فكتب النحاة زاخرة بمادة لغوية ضخمة ينبغي أخذها بشيء من الحذر يبدو أن الشواهد التي يستشهد بها أحيانا يكون بها شيء من الوضع:

وابن جني من أقرب اللغويين للفهم الصحيح للدرس اللغوي يعقد بابا في ذلك في كتابه الخصائص في أعمال أحكام القياس وفي ترك أعمالها... كذلك أعمالها في لغة الحجاز، فيرى أن كليهما ضرب في القياس يؤخذ بذلك ويخلد إلى مثله فيقول: لا سبيل لرد أحدهما بالآخر ولم يكن من يستعمل غير ذلك مخالفا لكلام العرب إلا أنه يكون مخطئا لا جادة اللغة.

وقد أدخلت المعاجم العربية¹ الكثير من الصيغ القياسية اعتماد منها على ما يقدم علم التصريف وعلم النحو من قواعد، والصيغ القياسية كثيرة وما لم يذكر يمثل أضعاف أضعافها، وأن القياس في اللغة لم يقتصر على القدماء من أهل اللغة، فقد تبين جواز قياس الكثير من الصيغ التي لم يقبل بقياسها، وقد أحسن مجتمع اللغة العربية صنعا عندما فتح باب القياس وهذا بعض الصيغ القياسية المجاز وهي:

- 1- قياس المطاوعة من فعلل وما ألحق بها وهو (تفعلل) نحو درجته فتخرج).
- 2- قياس تعدية الفعل الثلاثي اللازم الهاء.
- 3- قياس المطاوعة، فعل "فَعَّل" مضعف العين وهو تفعيل.
- 4- قياس صيغة استفعال لافادة الطلب أو الصيرورة.
- 5- قياس صنع مصدر من كلمة بزيادة ياء مشدودة وتاء، وهو المصدر الصناعي.
- 6- قياس صوغ مصدر على وزن فعلان إذا حل على (ثعلب واضطراب).
- 7- قياس صوغ مصدر على وزن (فعالن للفعل اللازم المفتوح العين إذا دل على ثعليب واضح
- 8- قياس صوغ مصدر على² وزن فعالة من جميع أبوابه الثلاثي للدلالة على الحرفة أو شبهها.

¹ - معجم الخطأ والصواب في التعدد، ص 74.

² - المرجع نفسه، ص 47.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

9- قياس صوغ اسم على وزن مفعلة من الفعل الثلاثي للدلالة على آلة التي يعالج بها الشيء ويضاف على هذا الصيغ الثلاثية فعالة كخراطة وسماعة.

10- قياس صوغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي واللازم والمتعدي فيجب أن يكون القياس مضبوطاً حيث لا يكون لدرجة المبالغة في فهم اللغة مالا يؤخذ بالسمع ولا يلتفت فيه على القياس وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر فهذا مما لا يقدم عليه بل يرجع فيه إلى السماع.

3- الاستناد إلى المعاجم:

يكون ذلك برد لفظة مثلاً لعدم وجودها في المعاجم ويبدو للباحثة أن المعاجم وضعت جميعها إما بالسمع أو استناداً للقياس وهو ما كان عليه جمع المادة اللغوية في العهد الأول:

ولكن انفراد المعجم بلفظه لا يصوغ بالضرورة رده، لكن لا يكفي إطلاقاً في التصويب بالاستناد إلى معجم واحد فقد يكون هناك خطأ لأنه ومما لا شك فيه أن الإنسان مهما علا كعبه في العربية لا يبرأ من الوهم اللغوي، وعليه فإن المعجم ليس معصوماً عن الخطأ.

4- الشيوخ والاستعمال¹:

عرف الكثير من اللغويين أن المستوى الصواب في اللغة هو استعمال المطرد لها أو ما يؤيده للسلوك اللغوي لمتكلمي اللغة، يقول تمام حسان المستوى الصواب معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال وهو كالصوغ القياس ولا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين إنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على أفراد... إن المستوى الصواب لا يوجد في اللغة وحسب وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعم.

ويرى سايس² أن مقياس الصواب هو تعود المتكلمين على العبارة واستعمالهم إياها استعمالاً مطرداً وإن ما يصح أن يطلق عليه الصواب النحوي هو ما يؤدي السلوك اللغوي للمتكلمين اللغة،

¹ - ابن جني، المنصف ج 1، ص 2.

² - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 67.

الفصل الأول **جهود المحدثين في التصحيح اللغوي**

وهو ما يصح أن يطلق عليه الصواب اللغوي وقد تم الاجماع على أن الشيوخ لا يعطي الشرعية والقبول للفظه ما، ذلك لأن العاميات تخالف بشدة قواعد النحو الصرف كذلك لا يجوز تحطئة الملايين من الناس الذين يستعملون لفظه معينة بحجة عدم ورد تلك اللفظة في المعاجم لأن وظيفة المعجمي تؤيد ما يقوله الناس ولا فرد الكلمات عليهم وهنا تبرز مهمة المعاجم اللغوية في إجازة لفظ أو منع آخر، وعليه كان اتخاذ اللغوية موقف التوسط في التصويب، مستندين على ما صوبته المعاجم بشكل عام.

5- قبول المحدث:

إن قبول¹ كل الكلمات المولدة، والمحدثه الشائعة على ألسنة العامة يؤدي إلى فساد اللغة وتشعبها إلى لهجات، فذلك لا بد من ضوابط لقبول المولد والمحدث يقول محمد العدناني، لم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط إذ كان مجمع اللغة العربية لم يوافق على استعمالها ومن ذلك يتضح أن أهم هذه الضوابط ينحصر في إثنين:

1- إجازة مجمع لغوي عربي لاستعمال اللفظة المولدة.

2- ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع اللغوي، (المعجم الوسيط والمعجم الكبير الصادرين عن مجمع اللغة العربية).

6- قواعد النحو والصرف:

كان الاستناد إلى قواعد النحو والصرف في التخطئة أو التصويب وهذه القواعد فيها تجوزه تستند إلى شواهد بعضها سلبية وكبيرة في لغة العرب ويقول أميل استنادا إلى ذلك هذه القواعد صوبت مثلا مجئ خبر كاد جملة فعلية مضارعة مقترنة ب (أن).

7-قرارات مجمع لغوي عربي:

من الجوزين من اتخذ قرارات مجمع واحد أساسا للتصويب، ومنهم من رأى غير ذلك يقول محمد العدناني: أنه قبل جميع الكلمات التي قرأها مجامعنا اللغوية لكنه لم يقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط إذ كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها.

¹ - معجم الخطأ والصواب في اللغة، مادة، ك ي د في القسم الثاني، ص 52.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

وتؤيد اتخاذ قرارات المجامع اللغوية¹ أساسا للتصحيح ما ذهب إليه البعض أمثال (د. إميل يعقوب) إذ يقول في ذلك بعد موافقته اتخاذ قرارات المجامع اللغوية أساسا للتصحيح ونحن لا نتزع أن نغير قراره، والمجمع اللغوي غير المعصوم عن الخطأ فقد كان أحيانا بغير قراراته ولقد قرر مجمع اللغة العربية مثلا إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في اللغة والعلوم ثم عاد فتوسع في هذه الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة لا بد منه لأن الأشياء كلها في تطور وجاء الحديث عن التطور الإيجابي للغة العربية ولم يمنع الاشتقاق ثم يجوز بل ومنع فيه.

ومن أسباب التي أدت إلى اتخاذ قرارات المجامع اللغوية أساسا للتصحيح ما يأتي:

أولا: استناد هذه القرارات إلى بحوث لغوية علمية رصينة.

ثانيا: القبول للألفاظ المولدة يجب أن يضبط بالاستناد إلى هذه القرارات كما أسلفنا القبول.

8-التضمين:

لغة هو² إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته نفس معاملة اللفظة لتضمين معناه واستعماله عليه أو هو تشريك لفظ آخر وإعطاءه حكمة وأمثله كثيرة في القرآن الكريم، قال فعل "كفر" معنى الفعل "حرم" فعدى إلى مفعولين، كذلك الآية قول الله تعالى³ ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية 235] الفعل لا تعزموا: أي (لا تنووا) ولهذا عند الفعل (لا تعزموا) بنفسه مثل: تنوا والآية (لا يسمعون إلى الملاء الأعلى...) يسمعون الذي يتعدى بنفسه معنى الفعل يصنفون فعدى ب إلى إجازة مجمع اللغة العربية.

ويتحقق التضمين بالشروط ثلاثة هي:

أ- تحقق المناسبة بين الفعلين.

1- المرجع نفسه، ص 52.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسط، ص م ن، ص 29.

3- من الآية 235، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ

وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾

ب- وجود قرينة.

ت- ملائمة الذوق العربي.

ويستحسن في البحث رأي الجمع اللغوي في قضية التضمين ووضع هذه الشروط له، لأنه إذا فتح الباب على مصراعيه في باب التضمين تعذر افعاله كما ذكر في كتاب معجم الخطأ والصواب.

وهذه هي المقاييس التي رجع إليها الباحثون في هذا العصر للتصويب ويحسب في هذه الدراسة أنها كافية للتصويب وقد أجمع العلماء من أهل (اللغة) عليهما فكل من قام بالتأليف في هذا المجال (الأخطاء الشائعة في اللغة) واستند إلى هذه المقاييس التي ذكرت، فقد بذل جهداً في حماية اللغة العربية وهي مسؤولية الجميع.

المطلب الثاني: ما جد لدى المحدثين بخصوص معايير التصويب والتخطيء

الأسس التي اعتمدها المصححون للحكم بالخطأ على لفظة أو استعمال ومن ثم اعتماد هذه المعايير في تصويب ما حكم عليه بالخطأ، وقد صدر أغلب المصححين كتبهم بالحديث عن هذه المعايير إما على سبيل الدرس أو على سبيل بيان الخطة التي انتهجوها في أعمالهم تلك، متطرقين للكيفية التي اعتمدوا بها على هذه المعايير التي صححوا على ضوئها، والحقيقة هي أن أغلب المصححين لا يخرجون عن هذه المعايير على اعتبار أنها نهج ينتهجه المصحح ليقف على الأسس العلمية المتبعة حتى يلقي الموافقة فيها يذهب إليه كما عمل قدماء النحو على تحريك هذه المعايير للحكم على الاستعمال اللغوي وقد حفلت البطون مصادر اللغة بنماذج كثيرة، أما المحدثون فقد اعتمدوا هذه المعايير وزادوا عليها، فكانت بمثابة قواميس يسير عليها مصححون تخطيء و اللغة وهذه المعايير هي:

معايير المشتركة: الملاحظ¹ هو أن معايير التصحيح اللغوي بشكل عام تشترك فيما بينهما في نقاط معينة كما تختلف في أخرى وكل فريق اختار طريقة لتناولها، فإميل بديع يعقوب مثلاً اختار التفريق بينهما، فتحدث عن معايير التخطيء، مشيراً في هذا العنصر إلى عدم السماع وعدم القياس وغيرهما، ثم عاد في معايير التصويت للحديث عن السماع والقياس، ليحس القارئ أن الأحكام بالسلب في

¹ - دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم الكتب، الحديثة، أريد، الأردن، ط1، 2015، ص 229.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

العنصر الأول هي نفسها إيجاباً في العنصر الثاني، وغير أن المعمول به كتب التصويب اللغوي الحيث هو اعتماد معايير مشتركة بين التخطئة والتصويب ثم العودة لمعايير التصويب بالترفضيل دو التطرق لمعايير التخطيء ثانية على اعتبار أن معايير التصويب شاملة لها، يضاف إليها عناصر ليست من قبيل التخطيء ومن هنا تكون معايير التخطيء هي:

أ- السماع:

قد يكون السماع في أحيان كثيرة بوابة يدخل منها الخطأ مجال الكتاب، وقل من يأمن منهم السقوط فيه ومسألة الخطأ في السماع أسألت حبراً كثيراً لدى القدماء أيضاً، فحدث كثيراً أن قادهم السماع إلى تعريف اعتماد معيار السماع بوصفه وسيلة للتعامل بين الأفراد على غرار النطق يضاف إلى ذلك أنه وسيلة إجرائية للحفاظ على سلامة اللغة، لأن نشر الصواب لا يكون إلا عن طريق السماع، كما أن انتشار الخطأ لا يكون ممره إلا عبر السماع، لذلك فقد شكل مذهباً حصيناً لضبط لغة العرب، فلا يكاد يخرج عنه كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديث، عدا الاختلافات التي عرفها الموضوع منذ القديم في مسألة الأخذ بالحدود هذه.

يبدو توجه كتب التصحيح اللغوي الحديث متبايناً إزاء الحدين الزمني والمكاني في اعتماد الشاهد اللغوي، فمنها ما يقف على ما وقف عليه القدماء وتبناه مجمع اللغة العربي في قرار الاستشهاد بكلام العرب ومنها ما يرى اجحاف في حق اللغة أن يهمل كلام المولدين والفصحاء من العصر الحديث ومنها يقف موقفاً وسطاً تجاه قضية هذه، ومن تبدوا مظاهر هذه المسألة كما يلي ذكره:

الأول:¹ تصويب بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث الألفاظ والاستعمالات على ضوء ما جاء في عصر الاحتجاج كما ذهب إليه القدماء وكما أقره مجمع اللغة القاهري فاستشهد بما جاء في كلام العرب إلى عصر المولدين، وما عداه لم تعتد به ورأت أنه ليس من كلام العرب وهؤلاء مثلوا طبقة المحافظين كالب؟؟، أسعد داغر، وزهيدي جا الله ومحجوب موسى وتقي الدين الهلالي وغيرهم.

¹ - المرجع نفسه، ص 230.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

الثاني: ترى بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث أن التشدد في الأخذ بمعيار السماع وحصره في تلك الفترة لا يخدم اللغة العربية، فنادوا بقبول بعض ألفاظ والاستعمالات التي رأوا أنها أقرب إلى الصواب ومن هؤلاء: الكرملي ومصطفى جواد ومحمد علي النجار.

الثالث: وقفت بعض الكتب التصحيح اللغوي الحديث موقفاً بين فلا هي التزمت بعصر الاحتجاج ولا أطلقت العنان للاستشهاد بعصر ما بعد الاستشهاد وكان أصحاب هذه الكتب يدعون إلى الاحتكام للقرارات الجامع اللغوي في مسألة الأخذ بالمولد ومن هؤلاء العدناني وإميل بديع يعقوب.

تعتبر كتب التصحيح اللغوي الحديث عن السماع بتعابير كثيرة فمنها ما يعبر عن السماع بشكل صريح نحو: سمع، والمسموع عن العرب ولم يرد في شيء كلام المتقدمين وغيرها من التعابير، كما استخدم اليازجي كلمة (يقال) للدلالة على السماع أيضاً وهذا الفريق كان يعتمد عدم السماع في تخطيئاته يقول اليازجي في إحدى تخطيئاته: يقولون نيف وعشرون ديناراً، فيقدمون النيف المسموع في تأخيره يقال عشرون نيف ومئة ونيف¹، وعند التصويب يذكر المصحح الصواب ثم يتبعه بتعليق يشير فيه إلى أن هذا الصواب.

ترى جل كتب التصويب اللغوي الحديث أن الحكم بعدم السماع فيه كثير من المجازفة، ويعللون ذلك بأنه غير معقول أن يسمع المخطئ كل لغة العرب وقد أثبتت بعض هذه الكتب بطلان أحكام بالخطأ على بعض الألفاظ والاستعمالات أصدرها أصحابها، بحجة أنها لم تسمع عن العرب، فثبت ورودها في أحد مصادر الاحتجاج وقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله:

ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وأقرا لجاءكم علم وشعر كثير، ما يدل أن استقراء لغة العرب يتطلب الدقة والصبر أثناء البحث، ومن هنا كان السماع لغويين كثير في عملية التصويب، بينما يتخرج مصححون آخرون من الحكم بالخطأ خوفاً من الوقوع فيه.

¹ - ينظر: اليازجي إبراهيم: لغة الجرائد، ص 50.

حملت الكتب التصويبية¹ اللغوي الحديث بمبدأ القياس وفق نظريتين أسست لهما مقولتان، الأولى مقولة ابن فارس: ليس لنا أن نخترع ولا نقول غير ما قولوه ولا أن نقيس قياساً لم اقتبسوه الآن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها و أما الثانية فما نقله المازني عن الخليل بن أحمد وتلميذه سيوييه أنهما كان يقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما يكن في كلام العرب ليس له معنى في كلامهم فكيف تجعل مثالا من كلام ليس له في أمثلتهم معنى، فعلى هذا الأساس يكون ما قالت العرب مسموعا بعضه، إذ يستحيل سماع كل كلمة أو استعمال عن العرب، فلم يبق بعد ذلك سوى قياس غير مسموع على المسموع وقد كانت العرب تفعل ذلك، ومن هذين المنطلقين صوبت كتب اللغة وخطأت، فكان بعضها ينطلق من المقولة الأولى ويجعلها دستوره أثناء التصحيح، حتى تشددوا في مسائل لغوية كثيرة، وذهبوا في أحيان كثيرة إلى تخطئ العرب أنفسهم وطلبوا السماع لكل مقيس وحركوا في ذلك كله القياس النحوي والقياس الصرفي، وارتأوا أن كل خطأ فيهما هو خطأ في القياس ومن ذلك تخطئهم من يقول: (رجال بواميل) ويقولون أن صوابه (رجال يسيل ويسلاء) لأن كلمة بواميل جمع باملة ويدعون العرب لم تجمع من صفات الذكر العاقل على (قواعل) سوى قولهم (سوالك وفوارس ونواكس) ويقف على رأس هؤلاء اليازجي وأسعد داغر.

يفتح بعضهم² باب القياس ولا يجد حرجا في اطلاقه ويمثل هؤلاء موجة المحدثين يرون بأن اللغة العربية لا غنى لها عن اتباع موجة المد الحضاري المتصاعدة شأنها في ذلك شأن لغات العالم كلها، كتب إبراهيم اليازجي (اللغة والعصر) وهو بحث طويل النشر متسلسلا في عدة أجزاء من مجلة (البيان) ينبه فيه إلى وجود القياس ويدعوا إلى استئناف الوضع والزيادة في اللغة، سندا لما طرأ عليها من مواضع الخلل ومثل اليازجي للقياس المضبوط ودعا إلى تحريكه وفق الضوابط اللغوية، وارتأى أن السر في قوة اللغة هو قبول للجديد دون إفراط في ذلك، إذ لا بد من إخراج الحقائق من أوضاعها، وقد ساق اليازجي أمثلة لذلك، إذ رأى أن الصيغ التي تدل على بعض المعاني الخاصة والتي لا يطرد فيها القياس تدل على تلك

¹ - دين العربي، قضية التصويبية اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الكتب الحديث، أربيد، الأردن، ط1، 2015، ص 232-

233.

² - المرجع نفسه، ص 234.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

المعاني، كالقطعة مثلا، بالكسرة فقط سمع لها نظائر من الألفاظ الدالة على القطع، الكسرة (بسكرة الكاف) والكسفة والفلذة والحسرفة كلها تدل على الجزء المقطع من كله إلا أن هذا الوضع ليس بمطرده في كل ما كان كذلك من الموارد إذ لم يسمع منهم القطعة من كل إلا أن هذا الوضع ليس خيرا أن يغفاهم هذه الألفاظ لا يمنع من صوغها واستعمالها لثبوت القياس فيها، وإلا لزم أن تنطق من اسم الفاعل أو اسم المكان مثلا إلا بما سمع منهم وهذا مجال ويمثل اليازجي الأصوات الداعية إلى التحكم في القياس خوفا من الخروج به إلى غير ما يطلب.

وقد استندت الكتب التصحيح اللغوي الحديث على القياس على غرار المعايير الأخرى فالكثير من جوانب تعاملها مع الاستعمالات فإذا كان الخطأ عندها ناتج عن مخالفة القياس فإن الصواب المطلوب يستمد من القياس ورأت أن الخطأ في القياس يكون جهتين:

الوجهة الأولى: أن يعتقد المتكلم أنه مصيب فيها يقول وهو يعمل القاعدة النحوية أو أنه يحاكيها فيقع في الخطأ وهو يقيس على متوالها، يقول العدناني: ويقولون أنعم يزيد، صائغين التعجب من فعل المدح نعم ولما كان (نعم) فعلا جامدا، ولما كان الفعل الذي يتعجب منه مباشرة يشترط فيه أن يكون متصرفا لا جامدا، لذا تخطئ من يقول: أنعم يزيد، عندما يريد أن يمدح زيد، فإن الذي يبدو من خلال هذا الخطأ أن الواقع فيه بني على أساس صيغتي التعجب (ما أفعله) غير أن (أنعم) التي جاءت في تركيبه ليست من الفعل (نعم).

الوجه الثاني: أن يخطئ مصحح غيره على أساس أن القياس لا يقبل ذلك فيرى مصحح آخر أن القياس يجيزه أو يصوب مصوبه غيره على أساس أن القياس يقبل استعمالا فيأتي غيره ليخطئه على أساس أن القياس يرفض ما ذهب إليه، جاء في (معجم أخطاء الكتاب) للزعلابي حول جمع (شطر) على (أشطار) استنادا إلى غلبة جمع (فعل) على (أفعال) كما أشار إليه الأب الكرمل، وإلى ما ذهب إليه المجمع القاهري من جمع (بحث) على (أبحاث) وعندني أنه لا وجه لجمع (شطر) على (أشطار)، وإذا ثبت جمع (فعل) على (أفعال) فإنك تقيس عليه ما لم يجمعه العرب كجمعك البحث على أبحاث وليس لك أن تتجاوز ذلك و إلا فهل تجمع: العقل والكهف والخطب والذنب بسكون النون والشر والسهل على أفعال ونماذج ذلك كثيرة في الكتب التصحيح اللغوي الحديث.

موافقة القاعدة النحوية:

بعد هذا المعيار ملاذ كتب الصحيح اللغوي الحديث فالقاعدة النحوية حجة المصحح أو المخطئ في حال عدم نشوب خلاف حولها، فقد رأى القدماء أن اللحن في الناس لأنهم لم يستندوا على مرجعية تخلصهم من هـ ولأنه اللسان العربي خلا المعايير تضبط لغته قال ابن جني في الباب الذي سماه (أغلاط العرب) من كتاب (الخصائص): وكان أبو علي يرى وجه ذلك ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليس لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، إنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فرما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد وكان هذا موقف المحدثين ففي نظر جل اللغويين فإن أول أسباب الوقوع في الخطأ هو الجهل بالقواعد النحوية.

كما أصل الخلاف بين كتب التصحيح اللغوي الحديث يدور حول تأويل بعض القواعد النحوية لذا دعا بعضهم إلى عدم الذهاب بعيدا بالقاعدة النحوية.

تنازع النحو أهل البصرة والكوفة، واتخذ اللغويون نحو البصرة لهم، هذا على الرغم من التشدد أو التفريغ اللذين عرف بهما، غير أن ما اعتراه من كثير فترات متأخرة من فساد السليقة اللغوية جعل مستعمل اللغة يتحرر في كلامه من ضوابط كثيرة في هذه اللغة، ومن ذلك فساد الاعراب بالحركات، وهذه ظاهرة معروفة في يومنا حتى قال بعضهم: سكن تسلم لذا نجد أن أغلب كتب التصحيح اللغوي الحديث لم تتطرق لهذه المخالفات لصعوبة ضبطها، وقد تعقب بعض المصححين هذه العثرات عند كبار اللغويين والأدباء ورجال السياسة، فهذا أحمد مختار عمر يقول: وما أظن أن أحد على وجه الأرض يمكن أن يدعي لنفسه العصمة من الخطأ اللغوية وبخاصة إذا لم يأخذ فرصته من المراجعة والتدقيق والضبط بالشكل وأما من الأمثلة الكثيرة من كبار الأدباء والمثقفين وقدامى الذين لم ينتج أحد منهم من الوقوع في الخطأ وما زالت أذكر الأدباء المرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد خطأ وقع فيه في أحد أحاديثه الإذاعية حين قال: وجاء القرن التاسع عشر مع أن كتب النحو تنص على أن الوصف من

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

العدد المركب بيني على فتح الجزئيين وقد عرض¹ فيه أخطاء بوقرة وكان الزعبلاني قد خص لهذا الموضوع كتابه (معجم أخطاء العامة الشائعة كالعهد الثاني وإميل بديع يعقوب وغيرهما).

الورود في أحد مصادر التصحيح:

تعد كتب التصحيح اللغوي الحديث بالمصادر التي اعتدى بها القدماء وهي القرآن الكريم والحديث الشريف إضافة إلى مظان اللغة بما فيها القرارات الجمعية غير أن الجدل يبقى قائما في مسألة تزداد تعقيدا، إذ يرى البعض أن اصدرا حكم كهذا يتطلب في مصادر اللغة، بدليل أن المصدر الواحد لا يمكنه أن يحتوي لغة العرب كلها يقول أمين ظاهر حيز الله: هذا جانب صغير مما أغفلت المعاجم ذكره ولو اتسع لي المقام بمئات من هذه الأفعال والأسماء التي وردت في كلام أمراء الشعر والنثر ولم يرد الجلاء عنها في المعاجم²، غير أن المعمول به عند أغلب المصوبين هو الأخذ بمصدر واحد للتصويب وتبقى مسألة التخطئ تتطلب البحث الكافي في الإصدار مثل هذا الحكم.

الاستناد إلى الأفصح: بنى البصريون قواعد نحوهم على المطرد مهملين ما خرج عنه وعددوا تسمياته فقالوا: النادر والشاذ والقليل وغير المطرد وغيره وجعلوا المطرد أفصح حتى نتج عن هذا التقسيم لغتان: واحدة فصيحة وأخرى أفصح وعلى هذا الأساس ارتأت كتب التصويب اللغوي الحديثة أ، ذلك لا بد أن يجري على اللغة العربية الحديثة لأنها امتداد للغة القدماء ففيها الفصحى والفصحى في نظرهم أفصح لأن الأولى تجري عليها التسميات التي أطلقوها على غير المطرد لقد ظهر أثر هذه التقسيمات على لغة بعض المخططين، حتى شاع بينهم أن هذه اللغة فصيحة وأخرى فصحى، وهم يقصدون بذلك أن الأولى محفوظة في درج ما لا يقاس عليه أما الفصحى فهي اللغة الراقية التي ينبغي أن يؤخذ بما يقول اليازجي مخطئا استعمالا (هاته) ومن تهافتهم في النقل ما أولغ به أكثرهم من استعمال (هاته) في مكان (هذه) ذهابا إلى أنها أفصح منها وما هي بالفصحى ولا الفصيحة³ يدل قوله: الفصحى ولا الفصيحة على ما ذهبت إليها كتب التصحيح اللغوي الحديث من تقسيم في لغات العرب: لقد شكلت آراء البصريين منطلقا لأغلب كتب التصحيح اللغوي إذ تمنع جواز اللغة الفصيحة في الفصحى على اعتبار أن القدماء

¹ - محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 06.

² - دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية، بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الأردن، ط1، 2015، ص 237.

³ - المرجع نفسه، ص 239.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

أنفسهم جعلوا لغات قبائل معينة مصدر الاحتجاج وزدوا لغات أخرى وصنفوها في خانة الشاذ محفظو هنا ولم يقيسوا عليها، ومنعوا ما خرج عن الأفصح المأثور قال أحد المخطئين إننا نمشي في انتقادات أو الأسلوب الذي يضرنا ذلك¹ وقد ظهر ذلك بشكل جلي في تخطيئات كثيرة بدليل أن التعبير عنها ورد بطريقة القدماء وتسمياتهم ترى بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث أن اللغات العربية الحديثة ليست في درجة واحدة فهناك اللغة الراقية، و أخرى أقل منها كما ترى عدم جواز استعمالات معينة أو القياس عليها لأنها تأخذ حكم الشاذ أو النادرة بناء على هذه المعيار فإنه يستند إلى الأفصح بحجة أن هذا الاستعمال نادر أو قليل أو شاذ.

بالإضافة إلى ما ذهبوا إليه في تخطيئاتهم فقد زادوا على ذلك كله معيار عدم الفصاحة مسائل تتعلق بالبلاغة العربية كالمجازة وعدم تناسق الألفاظ ومن هنا قالوا عن بعض الاستعمالات أنها ليست من الفصح لأنها لا تراعي سلامة هذه الأبواب يقول علي حاسم السلطان: سيصير الشروع في الأمر وصار بيع السلعة بالمزاد أي سيشرع في الأمر وبيعت السلعة، فيعدلون إلى هذا التركيب الركيك، وهو من لغة الدواوين أيضاً²، ونماذج هذه التخطيئات كثيرة في الكتب التصحيح اللغوي الحديث وقد رأى أصحاب هذه الكتب أن كثرة هذه النماذج من الأخطاء إنما تعود إلى زيادات في الجمل غير مبررة وأن الصواب يكون في الإيجاز.

الاستناد إلى قول عالم نحوي ولغوي:

اعتمد كتب التصحيح على غرار القديمة على أقوال النحاة واللغويين الموثوق بهم لتخطئة وتصويب استعمالات كثيرة، ففي حالات رأينا كتبنا تستشهد بحكم أصدرت أحد النحاة أو اللغويين وتجعله معياراً تركز عليه إننا لا نجد دليلاً واحداً غير قول هذا النحوي أو ذلك اللغوي والمسألة في ذلك لا تختلف سواء استشهد بقول عالم من القدماء أو من المحدثين العلماء الأقلعون هم أولئك الذين عاشوا بين فترتي بداية الدرس النحوي إلى ما قبل العصر الحديث وقد ذهب بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث إلى الاستشهاد بأقوالهم وآرائهم وسموهم الثقة فقد استشهد النجار كثيراً بأقوال القدماء

¹ - إميل بديع يعقوب، معجم والصواب في اللغة، ص 273.

² - محمد علي النجار، لغويات والأخطاء لغوية شائعة، ص 41.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

لتصويب أو تخطيء، استعمالات كثيرة، ومن ذلك استشهاده بكلام سيوطي وغير مرة، واستشهد أيضا بموقف جوالقي (ت 540 هـ) من كلمة (أستاذ) التي دخلت العربية بل إن النجار يبدو في كتابه (لغويات وأخطاء لغوية الشائعة) حريصا على الاستشهاد بكلام القدماء.

يبدو من خلال بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث تحفظ بعض المصوبين والمخطئين ملاحظات قد يواجهها أحدهم لغيره في هذ المسألة إذ يرون أن القدماء أنفسهم كانوا عرضة للخطأ في أحيان كثيرة بقول العدناني في هذا الشأن: وأنا وإن كنت ممن يحيطون العباقرة من أجدادنا من التقديس لا أنزههم عن الخطأ لأن العصمة لله وحده ورأى أن نصح ما ارتكبه من أخطاء لغوية، أما إميل بديع يعقوب فيرى أن تحترس كتب التصحيح اللغوي الحديث من الاستشهاد بقول القدماء، دون التأكد مما ذهبوا إليه يقول في ذلك: كثيرا ما استند المخطئون إلى قول أحد العلماء السابقون، فأوردوا تخطئة دون روية أو تحقيق وقد تكررت دعوى إميل بديع يعقوب إلى الرؤية أثناء التخطيء وإلى التأكد من الحكم به قبل إصداره.

أما ما يخص بالاستشهاد بأقوال اللغويين والنحويين المحدثين فإننا نجد بين المصوبين والمخطئين من يرفض ذلك، بل إن منهم من يرفض حتى الاستشهاد بكلام أعضاء الجامع على اعتبار أنهم أنفسهم عرضة للخطأ وينجر عن هذا الرفض أحيانا رفض آراء الجامع، يميل لهذا الرأي أغلب المؤلفين في مجال التصحيح اللغوي وعلى رأسهم اليازجي وزهدي أبو خليل وأبو تراب الظاهري، يقول رياض قاسم: أما الاستشهاد بأساليب المحدثين وأحكامهم في القواعد، فلم يرد عند هؤلاء وذلك من صحة اللغويين المحدثين وعدم الخلود إليهم بالثقة وليس هذا الموقف غريبا عن ساحة البحث إذ لطالما تحدث اللغويين والباحثين في مصداقية البحث اللغوي القديم حتى قالوا أن المصدر الوحيد الموثوق به هو القديم، غير أننا نستثنى من هؤلاء لغويا واحد هو الأب الذي أمرح في مصادره ما جاء في (لغة الجرائد) الشيخ إبراهيم اليازجي معتبرا إياه محبة وشاهدا رئيسيا فكان بذلك أول لغوي لبناني يأخذ عن لغوي محدث بل إن بعضهم ذهب إلى اعتبار رأي محدثين أكثر صوابا من الأخذ برأي القدماء رفض الاستشهاد ببعضهم القديم لكثرة أخطائه وما ورد فيه من مسائل غامضة، فهذا عبد الله البستاني رفض الأخذ عن

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

الفيروز بادى واعتبر ما جاء في قاموسه بحاجة إلى مراجعة إذ كثيرا ما كان يفسر الغامض بما هو أغمض منه.

لقد كان إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) ومحمد العدناني في كتابه (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة) و (معجم الأخطاء الشائعة) أبرز اللغويين الذين استشهدوا بكلام المحدثين بدليل أن عباس حسن والغلابيني كانا عندهما أكثر حضورا بأرائهما النحوية، غير أن اسميهما اوردتا بعض أسماء القدماء الذين استشهدوا بأقوالهم.

الاستحسان:

الاستحسان¹ أحد معايير التي اعتمد بها بعض الكتب التصحيح اللغوي الحديث وهو يقوم على استعمال وتفضيله على غيره، وليس مرده لخروج عن قاعدة أو سماع ومع أنه لا يخضع لأي سند علمي فإن القدماء استندوا عليه في تصويباتهم، غير أن هذا المعيار يستمد وجوده من ذاتية المصوبين وقد يدعمونه بشيء من النظريات اللغوية سعيا وراء إضفاء شيء من الشرعية عليه ويقول إميل بديع يعقوب في الرد على تخطئ بعضهم جمع (بحث) على (أبحاث) قرر المجمع من قبل أن قياس جمع (فعل) الاسم الصحيح العين أن يكون على (أفعل) جمع قلة وعلى (فعال) جمع كثرة واستناد إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع (فعل) على (أفعال) مطلقا والذي يبدو من هذا القول أن هذا الاستحسان قبله المؤلف ما دام المجمع أقره.

الاجماع:

يقصد به² اتفاق أكثر من مصدر على تخطئة أو تصويب ولا يشترط في هذا الاتفاق أن يكون عقدا بين اللغويين، بل قد يكون من محض الصدفة في أحيان كثيرة وبني على هذا الأساس مصوبون ومخطئون كثر آرائهم التي ذهبوا إليها، وقد اشترط العدناني لقبول تخطئ أو تصويب اجماع المعاجم الموثق بها، يقول في هذا الصدد لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها والشهود لها بالدقة، بل أن العدناني رفض الاستشهاد بقول لغوي انفراد برأيه ولو كان عضوا في أحد المجامع اللغوية

¹- دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الأردن، ط1، 2015، ص240-241.

²- المرجع نفسه، 242.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

جاء في مقدمة كتابه (معجم الأخطاء الشائعة) ما نصه: لم أرضى برأي لعضو في أحد المجامع إلا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتمى إليه أو أي مجمع عربي آخر، وما رأى المجمع فمقبول من باب أنه يمثل رأي الأغلبية فيه لذا نجد أكثر المشتغلين على التصويب اللغوي يقرون ما أقره المجمع.

المطلوب في مثل¹ هذه الحالات أن يحتكم الآراء أحد المجامع لأنه يمثل أصوات الأغلبية، أما ما لم صدر قرار فيه فيرجع لرأي ثقة ذو المراس في هذا الميدان، لأنهم على فهم وتوظيف الدليل العلمي.

المطلب الثالث: جهور المجامع اللغوية:

دور المجامع اللغوية في التصحيح اللغوي:

سوف نقتصر هذا على الإشارة دون الإطناب، اكتفاء بمنشورات تلك المجامع وبحوثها التي يجد فيها القارئ ما يسد حاجته ويشبع رغبته بالتلميح² إلى تاريخ قيام المجامع ثم اهم ثمار جهودها في شأن اللغة العربية وقضية التصحيح اللغوي خاصة، وكذلك علاقة المجامع ببعضها البعض ثم التحدث عن فكرة التعريب وكذلك دور المجامع السوداني في التصحيح اللغوي وعلاقته بالمجامع اللغوية الأخرى، للتعرف على ذلك زارت الباحثة مجمع اللغة العربية السوداني بالخرطوم وأجرت مقابلة مع رئيسة (الأستاذ والدكتور علي أحمد محمد بابكر) جعله الله زخرا لهذا البلد، فتمت الإجابة على أسئلة المقابلة عبر دوائر المجمع العلمية وأدركت الباحثة من خلال ذلك ما للمجامع اللغوية من دور في عملية التصحيح اللغوي وقبل التعرف على ذلك نتعرف على المجامع اللغوية وأسباب قيامها:

فكرة المجامع اللغوية والدافع لقيامها:

كانت فكرة ربط اللغة العربية بالعصر ومواكبتها للحياة العلمية، هي الهدف الأساس لإنشاء مجامع اللغة في العالم العربي، فأول مجمع عصري قام في العالم العربي هو المجمع العلمي العربي بدمشق، وتبعه المصري، ثم العراقي ثم توالى بعد ذلك المجامع الأخرى:

¹ - رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، ص 194.

² - كتاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1922، 2002، ص 3-4.

أ- **المجمع العلمي العربي:** مقره في دمشق وقد تم تأسيسه سنة 1919م كانت الحاجة إلى المصطلحات العسكرية والحكومية أهم أسباب قيامه، ثم اتسعت أعماله وله مجلة منتظمة منذ سنة 1924م تعني بنشر البحث اللغوية، والأدبية لأعضاء المجمع وغيرهم في أغراضهم المختلفة التي تشتمل على المصطلحات العلمية وهناك مجموعة مقدره نشرت لهم مصطلحات وضعوها أو ألفاظ حققوها في عالم النبات والنجوم والطبيعة والكيمياء والزراعة وغيرها فكانت الخطة العامة لهذا المجمع هي نشر تلك المصطلحات لأعضائه أو غيرهم في مجلته، دون إقرارها أو الإصرار عليها لأنه يرى أن أصل هذا الإقرار حق مجمع مشترك للبلاد العربية جميعها يضع المصطلحات وقدر الأصلح منها.

ب- **المجمع اللغوي المصري:** مقره القاهرة في مصر، فقد كان أنشا مجمعا للغة العربية أملا يتطلع إليه أهل اللغة والأدب والعلم منذ زمن بعيد ليعمل على تقدم اللغة العربية والنهوض بها نحو آفاق رحبة من التطور والتجديد فاجتمعت طائفة من أدباء مصر ومفكرها في دار آل الكري بالقاهرة و تبادلوا الرأي في إنشاء مجمع لغوي يكفل للغة العربية التقدم والازدهار. بدأ تكوين المجمع عام 1882¹ بصفوة من أعلام العصر غير أنه لم يلبث أن توقف بعد بضخ جلسات ولكن الجهود لم تتوقف عند هذا، بل بدأت محاولات جديدة قام بها خريجو كلية دار العلوم في ناديهم، حيث كثر الجدل في المغرب والدخيل من الكلمات الأجنبية، وموقف اللغة العربية منها، في عام 1908م عقدت ندوة خاصة لمناقشة هذا الموضوع وانتهى الرأي بأنه لا بأس على العربية من أن تدخل كلمات - للضرورة من اللغات الأجنبية كما يحدث في كل اللغات.

وفي عام 1916م دعا الأستاذ أحمد لطفي السيد، بعض العلماء والأدباء إلى إنشاء مجمع لغوي أهلي بدار الكتب المصرية التي كان مديرا لها آنذاك، أنشئ هذا المجمع وسمي مجمع دار الكتب وكان يتألف من ثمانية وعشرين عضوا واختير الشيخ سليم البشري - شيخ

¹ - ضاحي عبد الباقي، مجلد الأديب يناير، 1966، ص03.

الأزهر رئيساً له، وانفض هذا الجمع مع قيام الثورة المصرية سنة 1919، وحاول العودة سنة 1920م في سنة 1922م وصدر مرسوم ملكي بإنشاء مجمع لغوي فتحقق ذلك.

ت- المجمع العلمي العراقي:

كان من أحدث الجامعات اللغوية الكبرى أنشأته الحكومة العراقية سنة 1947 من أهم أغراضه المجمع اللغوي العراقي:

العناية بسلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشئون الحياة الحاضرة، كذلك له أغراض علمية أخرى، كتشجيع التأليف، ونشر المخطوطات، وإلقاء المحاضرات... وغيرها ذلك وله مجلة تعني بنشر بحوثه العلمية واللغوية والتي مازالت تؤدي دورها بنشاط.

من أهم خطط المجمع العراقي: عدم إقرار¹ المجمع للمصطلحات العلمية التي ينشرها في مجلته، أو مطبوعاته الأخرى إلا بعد مضي ستة أشهر على نشرها، ليرى رأي الاختصاصيين والمعنيين فيها، ولهذا السبب فقد نشر المجمع كثيراً من المصطلحات التي وافق عليها في كتيبات صغيرة يختص كل منهما بعلم فكان منها مصطلحات في مجالات كثيرة، كان المجمع يدع الكتيبات أو الكراسات بين أيدي المعنيين من الجمهور مدة ستة أشهر ليتلقى الملاحظات قبل إقرارها وبالإضافة إلى هذه الجامعات الكبرى قامت في العالم العربي - مجامع في فروع العلوم مثل:

المراكز الديمغرافية في شمال إفريقيا: بالقاهرة وكان ثمرة جهوده القاموس الثلاثي للمصطلحات الإحصائية (عربي - إنجليزي - فرنسي) وبعضها عام، مثل الاتحاد العلمي بالقاهرة والمجلس الأعلى للعلوم بالجمهورية العربية المتحدة والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية وهي من الجامعات التي عينت بإقرار المصطلحات ونشره المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط: وقد انبثق المكتب من مؤتمرات التعريب الذي انعقد في 1961م، كان أكثر هذه الجامعات عناية بأمر المصطلحات العملية.

¹ - كتاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 5.

ث- المجمع اللغة العربية السوداني:

وقدم البحث المجمع اللغوي السوداني ممثلاً للمجامع اللغوية فهو يمثل المجامع اللغوية في السودان وقد ذكرت البحثة أن هدف المجامع اللغوية واحد حماية اللغة والنهوض بها، أنشئ مجمع اللغة العربية السوداني بقرار جمهوري عام 1990 وأسندت رئاسته أولاً للبروفيسور عبد الله الطيب 1990م - 2002م ثم تولى رئاسته البروفيسور علي أحمد بابكر منذ العام 2002م - والمجمع هيئة علمية مستقلة تابعة إلى رئاسة الجمهورية يتكون من أربعين عضواً من العلماء المتميزين ومقره الخرطوم شارع الجمهورية وتنقسم إلى دوائر علمية هي: دائرة اللغويات والمعاجم ودائرة التأليف والتحقيق، ودائرة اللغة العربية واللغات المحلية بالسودان ودائرة اللغة العربية ومناهج التعليم في جميع المراحل ودائرة اللغة العربية ومناير الاعلام ودائرة الترجمة والمصطلحات ودائرة المكتبة ودائرة اللغة العربية والحاسوب.

أهمية المجامع اللغوية تجاه اللغة العربية:

للمجامع اللغوية¹ مهام كثيرة تقوم بها ناحية اللغة، فكانت عناية المجمع القاهري بالألفاظ الدالة على مسميات الجهاز والحياة العامة.

أنشئ المجمع اللغوي المصري عام 1922م بمرسوم ملكي وحدد المرسوم أهداف المجمع ببذل الجهود للحفاك على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ومستحدثات الحضارة المعاصرة، والعمل على وضع معجم تاريخي لغوي، والعناية بدراسة اللهجات العربية الحديثة في مصر والبلاد العربية وإصدار مجلة تنشر بحوثاً لغوية، وكذلك العناية بتحقيق بعض نقائص التراث العربي التي يراها ضرورية لأعماله والدراسات اللغوية لوضع المعاجم، ويحتوي المجمع على مكتبة غنية بالكتب والمراجع والموسوعات في اللغة والأدب والعلوم والفنون، وأصبحت تزداد غنا بالشراء والاهداء واقتناء المطبوعات النفيسة في اللغة وجميع فروع المعرفة، كذلك اقتنت كثيراً من الكنوز والمخطوطات ومصورتها، وعذية بمعجمات كثيرة ودوائر المعارف، والمكتبة في تمدد مطرد وبها من الكتب والمراجع والمعاجم حوالي أربعين ألف مجلد بين عربي وأجنبي وبين لغوي وعلمي وبين مطبوع ومخطوط مصور، وبالمكتبة العديد من الكتب المنطق

1- كتاب مجمع اللغوي، المرجع السابق، ص 11-12.

الفصل الأول جهود المحدثين في التصحيح اللغوي

واللغة والنحو والصرف... كذلك المئات من أمهات الكتب والمعاجم وقد تم تسجي محتويات هذه المكتبة بالحاسب الآلي (كمبيوتر) في الوقت الحاضر.

قام المجمع خلال تاريخه الطويل الذي امتد أكثر من سبعين عاما حتى اليوم بإنجازات كبيرة، تميزت بغزارتها وتنوعها في مختلف المجالات اللغوية والأدبية والعلمية وغيرها بفضل قيادته والامكانيات التي أتاحتها الدولة، لمساعدته على التطور والازدهار وهذه بفضل من الله.

انتاج مجمع اللغوي المصري:

1- محاضرة فيها تشمل المصطلحات العلمية والفنية وكل ما أقره المجمع من ألفاظ الحضارة والحياة العامة، وكل هذه المحاضرة مطبوعة في مجلدات تعد بها؟؟؟ كنوزا أو ثروة لغوية وأدبية وعلمية - أخذت بأساليب التطور.

2- مجلة المجمع: تحتوي المجلة على أربعة أبواب أساسية هي:
أولاً: باب المصطلحات المتنوعة التي أقرها المجمع في شؤون الحياة المختلفة والمصطلحات العلمية والفنية.

ثانياً: باب القرارات اللغوية التي يصدرها المجمع، ويقصد بها التوسع في اللغة حتى تستطيع الوفاء بمقتضيات التطور في لغة العلوم والفنون وألفاظ الحضارة وشؤون الحياة.

ثالثاً: يتناول تراجم مفصلة لأعضاء المجمع منذ نشأته في اليوم ويظهر الاهتمام الكبير باللغة العربية، إذ أن الثاني والثالث في التركيز على اللغة.

3- بحوث المؤتمر السنوي ومحاضراته:
وهي منذ ظهور تحتوي بحوث واقتراحات قيمة ودراسات لغوية وعلمية يعتد بها في متن اللغة، وتفسير النحو والقياس في اللغة والمعاجم الأدبية وتاريخ اللهجات المصرية وكتاب التاريخ عند العرب، والفصحى العامية والعربية المعاصرة أو تعريب المصطلح المطبوع.

الفصل الثاني:

أبرز مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث.

تمهيد

- 1- معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب.
- 2- معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني.
- 3- معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر.

تمهيد

إن أوسع معجمات التصحيح الحديث وأغزرها مادة هو معجم الأخطاء الشائعة لمحمد عدناني وهو معجم من أحداث آثار التصويب إذ ظهر عام 1393هـ/1983م وكان العدناني ينشر منه نموذج في مجلة (الأديب) في بيروت، وكثيراً ما استفتى الجامع العربية والمكتب الدائم لتنسيق التعريب، فلما تجمعت لديه مادة وفيرة أنشأ معجمه هذا مشتملاً على سبع وثمانين ومائة وألف مسألة لغوية وبين العدناني أنه تلفق كثير من الأخطاء الواردة في هذا المعجم من أفواه الخطباء ومذيعي الراديو والتلفزيون ومن الصحف والمجلات والكتب.

حيث شاعت الأخطاء¹ في الأداء اللغوي لدى العرب المحدثين واستفحل خطرهما مع تطور وسائل الاعلام، فعوض أن تكون اللغة وسيلة التعبير عن شتى الأغراض بطلاقة وفق ما تركه السابقون من القواعد مستقراً من كلام العرب الأقحاح نحتديها في الأداء اللغوي، صارت ركيكة غير خاضعة لتلك القوانين، وهذا ما شوه صورتها المشرقة وطمس معالم حيويتها وكادت تضيع هويتنا اللغوية وأمام هذا الوضع المزري أنبرى عدد من اللغويين المحدثين لمعالجة هذه الأشكالية من خلال قيامهم بتحديد الأخطاء الشائعة في التواصل اللغوي مع بيان مظاهرها وتعين أسبابها، وضبط معايير التخطيط في الاستعمال في مقابل تعيين معايير الصواب ولم تبقى محاولاتهم تعليلاً نظرياً بحتاً، بل جعلوها إجراءً تطبيقياً تجسد في معاجم عاجلت قضية التصحيح اللغوي، والتي جمعت في متونها أهم الأخطاء الشائعة مقرونة بتصحيحاتها، مستندة في ذلك لأمهات المصادر اللغوية كل ذلك في سبيل حماية اللغة العربية من الخطأ، الذي يشكل شيوعه انحرافاً عن قواعد العربية وإذلالها بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية بل وحتى الأسلوبية منها.

معاجم التصحيح اللغوي: اختلفت المصطلحات² الدالة على معاجم التصحيح اللغوي لدى العرب المحدثين فهناك من ينعته بالمعجم الخطأ والصواب أو معجم الأخطاء الشائعة أو الصواب اللغوي.

ويمكن تعريفها بأنها معاجم أحادية اللغة ترصد الأخطاء اللغوية الشائعة وتضع صوابها مع تدعيم ذلك بشواهد وأمثلة مستقتات من مصادر متنوعة، كالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي ولقد وضع العرب عدة مصنفات في هذا الحقل اللغوي.

¹ - مجلة اللغة العربية، العدد الواحد وأربعون الثلاثي الرابع، 2018

² - معاجم التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د. حاج هني محمد، ص 117-118.

تعريف المعجم:

لقد عرف اللغويين بأنه "كتاب يضم بين دفتيه مفردات لغة ما ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة وكيفية نطقها وكتابتها مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب التي غالبا ما تكون الترتيب الهجائي وعرفه المعجم الوسيط بأنه "ديوان المفردات اللغة مرتبة على حروف المعجم" وبالتالي تجلي وظيفة المعجم فيما يلي:

1- شرح الكلمة وبيان معناها أو معانيها عبر العصور.

2- بيان كيفية نطق الكلمة أي ضبطها بالشكل.

3- تحديد الوظيفة الصرفية للكلمة.

كما جاءت كلمة¹ "معجم في اللغة بمعنى الايهام والغموض، وسميت العرب بلاد فارس بلاد العجم لأنه لغتنا له واضحة ولا مفهومة عندهم" وقد تشتق كلمة "معجم" من اسم مفعول من الفعل أعجم وتحتل من ناحية أخرى أن تكون مصدرا ميميا من نفسه الفعل وتكون معناه الأعاجم أو إزالة عجمته وغموضه إضافة إلى هذا كلمة "معجم" جمع مؤنث سالما على معجمات" وهذا محل اتفاق بين جميع اللغويين وهناك جمع² آخر لهذه اللفظة "معاجم" الذي يعد جمع تكسير.

كما أن المعجم اللغوي يختلف عن الموسوعة وتوضح هذا الاختلافات في ثلاث عناصر مهمة:

1- أولها أن الموسوعة معجم³ ضخم شمل مجلدات كثيرة في حين أن المعجم يتفاوت حجمه تبعاً للغاية

المنشودة والنوعية مستعملة.

2- ثانيها أن المعجم اللغوي لا يهتم كثيرا بالمواد غير اللغوية، لأنه يترك تفصيلاتها للموسوعات.

¹ - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص 136.

² - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، دت، ص 21.

³ - المرجع نفسه، ص 164.

3- ثالثها: الاختلافات أن المعجم¹ اللغوي يهتم بالوحدات المعجمية للغة والمعلومات الخاصة بها في حين أ، الموسوعة إلى جانب اهتمامها بالمعاني الأساسية للوحدات المعجمية تعطى معلومات عن العالم الخارجي غير اللغوي.

أهمية المعجم:

إن المعاجم اللغوية ذو أهمية بالغة، فهي تحافظ على مفردات اللغة من الاندثار والضياع "ذلك لأن الفرد مهما بلغ من قوة في الحفظ والذكاء لا يمكنه الإحاطة بجميع المفردات اللغة، فهو معرض بطبيعته للنسيان فهو، بذلك بحاجة على معاجم وقواميس اللغة لكي يستفيد من تراثه وينمي بذلك معارفه فتتطور بذلك لغته وتزيد خبرته بها" لذلك اعتمر المعجم في البلاد الأوروبية هدفا قوميا فخصصوا لتلك الصناعة كافة الامكانية وذلك كل السبل الممكنة.

المطلب الأول: معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب:

1- تقديم المعجم:

ألف إميل بديع يعقوب معجم الخطأ والصواب في اللغة سنة 1983م وقد صدرت الطبعة الأولى منه في السنة نفسها عن دار العلم للملايين، وهي مؤسسة ثقافية لبنانية موقعها بيروت، تهتم بالتأليف والترجمة والنشر، وصدرت الطبعة الثانية منه عن المؤسسة المذكورة في مارس 1986م.

يمتد المعجم في ثلاثمائة وأربعة وثمانين صفحة (384) من الحجم المتوسط (17×24) تحتل الصدارة فيه صفحة كتب العنوان على اليسار أسفلها، أما الصفحة الثالثة فنسخة من دفة الكتاب، وتحمل الصفحة الرابعة معلومات الطبع، ثم تظهر الصفحة الخامسة بيتين من الشعر بارزين في وسطها، ثم المقدمة التي تمتد في الصفحة السابعة والثامنة.

¹- المرجع نفسه، ص 162.

2- دواعي تأليف المعجم:

سجل إميل بديع يعقوب في مقدمته المعجم الدوافع التي أدت به إلى تأليفه، وهي عموماً امتداد لحركة التصحيح اللغوي الحديث، فاللغويون بذلوا في هذا الإطار جهوداً لا تحصى على أحد، غير أن بعض المحاولات أفرزت نتائج وخيمة على اللسان العربي، ويبدو من خلال المقدمة أن هذا العامل هو الدافع المباشر للتأليف فكثير من الكتب التصويب اللغوي الحديث لا ترتبط بأي شكل من الأشكال مع منهج البحث اللغوي السليم لأن أصحابها لم يتمكنوا من أسرار العربية، ولأنهم يخطئون كبار الكتاب والأدباء، فكيف به و هو المبتدئ بتعلم العربية، غير المتضلع من أساليبها؟ زد على ذلك أن هذه التخطيئات المردودة تنفر من العربية، لما تعرف من خلط وتعقيد موروثون ومن ذلك أن كثيراً من المخطئين المبتدئين خطأ و ألقاظاً وأساليب سليمة لا غبار عليهما، معتقدين أنه الخطأ أو أن النظرية اللغوية كذا توحى بذلك وهي لا توحى بما يعتقد المخطئ في كثير من الأحيان ومن هنا يرى المؤلف أن التنبيه على هذه المخاطر ضروري في عصر أصبح الارتجال يفعل فعله في مجال البحث اللغوي ويقول المؤلف "... إذ أن من يطلع على بعض الكتب الأنفة الذكر وخاصة المتأخرة منها كثرة الألفاظ والأساليب التي تخطئها وأكثرها صحيح لا غبار عليه، فبحسب أنه ليس في مأمّن من الخطأ، بل من كثرته ... وبذلك يظهر الوجه الجديد الذي رسمه المؤلف لمعجمه ويتمثل في تصويب تصويبات غيره إذ يتناول كثيراً من تصويبات اللغويين التي إما أنها عاجلت الخطأ أو أنها عاجلت الصواب بالخطأ عن اعتقاد أن هذا الصواب خطأ وليس القصد من ذلك أن من سبقوا المؤلف ومن عاصروه من اللغويين، لم يعرفوا مثل هذا العمل، وإنما توجه المؤلفين لتصويب العامة فقط جعل الاعتقاد سائد بأن الخطأ لا يمس إلا العامة في حين أن الكتب المؤلفة في اللحن ضربان: ما تلحن فيه العامة وما تلحن فيه الخاصة.

فأما ما تلحن فيه العامة فهو الضرب الأول من التأليف حين كان لحن الخاصة نادراً لا يستوجب التأليف وقد ألف فيه الكسائي والفراء والحوالفي وغيرهم، ولما فشا اللحن في الخاصة ولغة الكتابة ظهر التأليف في لحن الخاصة على غرار ما فعل أبو هلال العسكري في القرن الرابع للهجرة عندما ألف ما تلحن فيه الخاصة وما فعل الحريري أيضاً في القرن السادس للهجرة عندما ألف درة الغواص في أوهم الخواص، ثم تسارعت وتيرة في هذا الموضوع حديثاً.

يطرح المؤلف إشكالية المنهج في تخطيطات وتصويبات بعض المبتدئين الذين ينفرون الناس من لغتهم بطروحاتهم المعقدة أو المبنية على أسس خاطئة، بل إن بعضهم يتجرأ على تخطئ كبار اللغويين سعياً للشهرة.... " ولا يخفي أن تخطئ الصواب أكثر ضرراً من كتابة الخطأ... ولذلك فإن هذه الجرأة غير المؤسسة على قواعد سليمة تقلب سلامة أصول البحث اللغوي رأساً على عقب، فالبحث في مجال اللغة يؤسس لتخطيطاته وتصويباته ومن ثم تمكن من توجيه المخطئ على الصواب، زد على ذلك أن عمله ذاك مبني على البحث الدقيق والمراس القديم والمتواصل وإن الذي يشين البحث اللغوي هو تناول بعضهم على هؤلاء العلماء.

لا يقع اهتمام المؤلف على المبتدئين في مجال البحث اللغوي فقط، بل ينصب اهتمامه أيضاً على كبار اللغويين الذين يغفلون عن بعضهم تفاصيل أصول البحث إذ أن كثيراً منهم قد ينتبه عن الخطأ ثم يقع فيه والكثير أيضاً يخطئ الصواب غير أن كثيراً منهم قد ينتبه عن الخطأ ثم يقع فيه والكثير أيضاً يخطئ الصواب عن غير علم وهو يعتقد أنه يحسن صنعا، ويبدوا حرص المؤلف على الوقوف على هذه الأخطاء كبيراً فهو في معجم التصويبات يعرض التخطيطات غير النصية فيذكر أصحابها ثم يصوبها محتكماً في كل ذلك إلى الدليل اللغوي الذي يبرر رأيه ويجعل منه مؤسساً على نهج سليم.

يقول المؤلف: "أود الإشارة إلى أن غاية كتابي إنما هي خدمة اللغة العربية وطلابها ومعلمها" فمعجم الخطأ والصواب جاء لخدمة اللغة العربية أولاً ثم لإعانة طلابها على تعلمها ومن ثم التخلص من الأخطاء التي قد تحيل دون إتقانها وإعانة المعلمين أيضاً على الأخذ بالمنهج الصحيح في نطق اللغة العربية سليمة وتعليمها بأحسن وجه.

3- مسرد المعجم:

في مقدمة أشار فيها صاحبها إلى الغاية من حركة التصحيح اللغوي التي بدأت بوضع النحو العربي واستمرت حتى يومنا هذا تسعى للحفاظ على لغة الذكر الحكيم والتراث العربي الهائل وأيضاً لإبقاء اللغة الفصحى في مكانتها المعهودة، وركز فيها على التوجه الذي جعل المعجم يقوم عليه وهو معالجة ظاهرة تخطئ الصواب وقد عرض فيها دوافع التأليف، وأبرز النقاط التي يصبو لمعالجة خطة عامة يسير عليها المعجم.

يتكون القسم الأول من ثلاثة فصول، ثم يتناول الفصل الأول محوراً أساساً متمثلاً في اللحن ويقسمه إلى أربعة عناصر يدور محور العنصر الأول حول الدلالات المعجمية المختلفة للكلمة، وقد ساق المؤلف لكل دلالة شواهداً المطلوبة من مصادر و مراجع لغوية معروفة وقد حصر هذه الدلالات:

- الغناء وترجيح الصوت والتطريب.
- التورية.
- الخطأ في اللغة.
- اللهجة الخاصة.
- الفطنة.
- معنى القول وفحواه.

ثم تعرض في الفصل نفسه لسؤال مهم وهو "هل يلحن العربي؟" محاولاً الإجابة عنه من خلال آراء علماء اللغة القدماء والمحدثين مبدياً في كل ذلك رأيه، مستعيناً بالحجة والبرهنة في مناقشة القضية هذه، ثم انتقل للعنصر الثالث الذي يدور محوره حول نشأة اللحن، فجمع آراء علماء اللغة القدماء والمحدثين حول الموضوع، وساق الأدلة التي تخدمه وختم الفصل بعرض قائمة من ستين كتاباً مما أفرزته حركة التصحيح اللغوي منذ القرن الثاني للهجرة بدأ بـ " ما تلحن فيه العوام للكسائي (ت 189هـ) إلى غاية العصر الحديث، مع الإشارة لمحتفي المصادر.

عرض المؤلف في الفصل الثاني معايير التخطئ ومعايير التصويب وهي المعايير نفسها التي تبناها أثناء تصويباته وتخطيئاته والملاحظة أنه أثناء عرضه فرق بين التخطئ والتصويب إذ يقول: "...ت قوم كتب اللحن في معظمها على ركنين أساسيين: أولها إيراد كلمات أو صيغ تقولها العامة، أو بعض الكتاب، فتحكم عليها بأنها لحن أو خطأ أو غلط وثانيهما ذكر الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطئ " إذ يتم من خلالها الحكم على الخطأ بأنه خطأ بعد تطبيق المعايير التي اعتمدت اللغويون منذ القديم وقد حصرها في سبع:

- 1- عدم السماع: يخرج هذا المعيار عن دائرة اللغة كل لفظ أو معنى لم يسمع عن العرب.

- 2- عدم القياس: يجعل هذا المعيار ما قيس على كلام العرب عربياً وما سوى ذلك لحناً.
- 3- دعم ورود اللفظة في المعاجم: يتم بهذا المعيار التعرف على الكلمات التي لا أصل لها في العربية، لأن المعاجم دونت الفصح وأهملت غيره.
- 4- الاستناد إلى تخطئ أحد اللغويين: يقر هذا المعيار تخطئ اللغويين ويجعل من الجهود اللغوية في هذا الشأن عاملاً يقوي أسباب وجوده.
- 5- الاستناد إلى اللغة الأوضح: يقوم هذا المعيار بترجيح لغة على أخرى محاولاً عرض جملة من الآراء اللغوية حول الشاذ، حتى يحل الفصح محل الخطأ.
- 6- الاستناد إلى قواعد النحو والصرف: يلغي هذا المعيار من دائرة العربية كل ما خرج عن القواعد المستنبطة من قبل النحاة لأن أحد دوافع وضع النحو كان الحفاظ على لغة

مصادر المعجم:

اعتمد إميل يعقوب في معجمه على مصادر و مراجع متنوعة وغنية من حيث مادتها اللغوية والملاحظ أن كل قسم منه يكاد يستقل "بنوع يخدم الموضوع المطروح لذلك تجد مكتبة القسم الأول لا يتكرر سوى عدد قليل منها في القسم الثاني، ليختار له نوع آخر يفي بالعرض.

تناول المؤلف المادة المعجمية لكلمة لحن في الفصل الأول من القسم الأول من خلال مصادر لغوية معروفة، أبرزها أمهات المعاجم ك: لسان العرب لابن منظور.

ومصادر أخرى كالبيان والتبيين، الحيوان للجاحظ ومقاييس اللغة لابن فارس وأساس البلاغة للزمخشري والخصائص لابن جني وأيضاً طبقات النحويين واللغويين للزبيدي والمعجم في بقية الأشياء لأبي هلال العسكري وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقشندي.

وقد اعتمد للفصل الثاني والثالث على نفس المصادر بالإضافة لمراجع حديثة كدراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فيك وأغلاط العرب لابراهيم اليازجي وكتاب المنذر لابراهيم المنذر وحركة التصحيح اللغوي العصر الحديث لمحمد ضاري حمادي وغيرها من كتب المؤلفين معروفين في مجال التصويب اللغوي الحديث وقد تكرر اعتماد أغلبها في الفصلين الثاني والثالث.

ذكر المؤلف في مقدمة المعجم أنه استند في تخطيطات وتصويباته في قسم معجم التصويبات على أعمال غيره اللغويين، فهو في مواضع عدة يحكم على تصويبات بعض المؤلفين أنها الخطأ بعينه ويحدث ذلك عندما ينعنون مادة بالتخطئ وهي سليمة لا غبار عليها ومن هنا يجعل كتب التصويب منطلقاً أساساً لعمله، فحضورها ملح في هذا القسم إذ بدون هذه المراجع لا يمكن أن يصوب المادة التي تناولها، لذلك نجد فيه يستحضر المادة المعروضة للتصويب كما صوبها في البدء، ثم يبسطها للمناقشة والتحليل، وهذا العمل من قبيل التصويب فالكاتب تناول تخطيطات وتصويبات اتفق كثير من اللغويين على سلامتها، وقد استعانوا في ذلك بالحجة التي ارتأوا أنها تخدم تحليلاً لغوي أو على الأقل بحسب فهمهم لأدلة اللغوية المتعلقة بتصويباتهم، فتناول المؤلف وطبق النظريات اللغوية التي تؤسس للصواب اللغوي الذي ذهب إليه وجمعها في هذا المعجم.

منزلة المعجم بين كتب التصويب اللغوي:

توجد العربية المعاصرة¹ بين إطارين من الاستعمال واحد عامي وهو الغالب استعمال في البلاد العربية، فلا تقع فيه اللغة تحت الضوابط تحدد له انظاما واطارا رسميين ويجعلها تخضع لنوع من التقنين كما هو الحال في الفحص التي ورثت القواعد المعروفة عن القدماء، وأما الاطار الثاني فهو إطار الفصحى المحاط برعاية عظيمة من اللغويين ولذلك يشعر مستعملها باعتراضات النحاة في حال الخطأ.

هذا الوضع الفريد للعربية المعاصرة يضح اللغويين في موضع حرج، فهم بين أمرين: أن يستعملوا المنهاج والأساليب التي تستعمل في دراسة اللغات التي يمكن افتراض وجود متكلم - سامع بها يمثل خصائصها ويعتمد على حدسه فيما يقبل وما لا يقبل من استعمالاتها وأن يستعملوا مناهج وأساليب خاصة لدراسة العربية المعاصرة تناسب خصائصها من حيث هي لغة فصحى مكتوبة ووظائفها من حيث في لغة للتعليم والعلوم ... الخ ومن حيث دورها في الربط بين شعوب الأمة العربية وفي توحيد فكرها وثقافتها وذلك فإن هذه المميزات في اللغة العربية المعاصرة دفعت الجهود اللغوية إلى الانقسام شقين، واحد محافظ يسعى الإبقاء على قداسة العربية وفق مبادئها الموروثة عن الاسلاف وآخر مجدد يشرك المتكلم في عملية الخلق اللغوي لأنه سيكون إما في وضع المتكلم أو وضع السامع.

¹ - محمد حسن عبد العزيز: خصائص العربية المعاصرة (مظاهر، أحداثها في المفردات والتراكيب)، مجلة اللسان، مجلة تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد، 45، سنة 1998، ص 146.

دعا المجددين أيضا قبول الدلالات الجديدة¹ التي ولدها الاستعمال الحديث، فهم يتوسعون في التعريب والترجمة وغيرها ويرون بذلك أن الضرورة تتطلب مسير التطور الحضاري لذلك فهم يفتحون أبواب الترجمة والتوليد إذ اللغة العربية عندهم تتفاعل مع مختلف طرائق العيش، ودليل ذلك أن العربي يتميز عن باقي الأقسام في قدرته على الخلق أثناء الاستعمال وذلك ما يسميه اللغويون الصوغ القياسي، يقول تمام حسان في هذا الموضوع " وإنما لنجد هذا الوسع في التعريب والترجمة والصوغ القياسي يسود الاستعمال اللغوي في أيامنا هذه مع اختلاف في المادة التي يجري تعريبها أو ترجمتها أو صوغها أو ارتجالها عما كانت عليه في العصر العباسي فقد كان العباسيون شديدي الاهتمام بالثقافة الهلينية ولكننا الآن لا نستطيع التحلي عن متابعة الحضارة العالمية والثقافية عنصر من عناصرها ويرون أن ثمة معايير ينبغي مراعاتها لاعتماد أو رفض مفردة أو تركيب وقد استخلصت هذه المعايير مما انتهى إليه جمهرة للمفكرين واللغويين في الاعتداد بلغة المحدثين ومما قرره الجامع اللغوية والهيئات المعنية باللغة من قرارات بهذا الخصوص.

أ- قواعد الفصحى القديمة: لهذا المعيار² سلطانه الموروث عن القدماء إذ لا يجب فيه الخروج عن قواعد اللغة الموروثة إلا بعد موافقة مجمع اللغة الذي يعري له اتخاذ قرار قبول بعض الأوزان الصرفية وغير ذلك.

ب- المجمع جهة الاختصاص في قبول أو رفض الاستعمالات المحدثه: يقوم مجمع اللغة بدراسة بعض ألفاظ وتراكيب فيد لها الترخيص المطلوب، ثم يسجلها على المعاجم الحديثة لتصبح قيد الاستعمال وبذلك يضع حدا لفوضى الاستعمالات الحديثة غير الصحيحة.

ج- المستوى الأدبي المتميز: تحتل لغة بعض الأدباء مستوى لا يمكن انكار جودته لذلك يرى بعضهم إمكانية الاستشهاد بهؤلاء على غرار ما فعل مجمع اللغة العربية القاهري عندما استشهاد بشعر البارودي وشوقي وحافظ في المعجم الكبير.

د- شيوع الاستعمال: يعتمد بهذا المعيار من منطق قولهم: خطأ شائع خير من صواب مجهور" إذ يعد الاستعمال عند هؤلاء هو وحده الكفيل بإحداث عملية الفهم والافهام غير أن مشكل اللهجات يطرح نفسه بجدة في هذا المعيار، ولكن المجمع يعتد ببعض الاستعمالات الشائعة على السنة الزراع

¹ - تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، د ر ط، 1980، ص 162.

² - محمد حسن عبد العزيز: خصائص العربية المعاصرة، مجلة اللسان العربي، ص 45.

والعمال والصناع و غيرهم من الفئات التي لا تخالف أصول العربية ويعتد أحيانا ببعض الاستعمالات الخالفة التي لا يجد عنها مندوحة حين لا يتوافر في موضعها مرادف يؤدي معناها.

هـ- اللغة العلمية لغة خاصة: يميز المجمع بعضا لأقيسة التي يقولها بعض العلماء العاملين في مجال الاختراعات دفاعا للتطور العلمي الحاصل.

و- العرف اللغوي: معروف أن الصواب اللغوي هو الكلام الذي تتفق عليه الجماعة التي ينتمي إليها المتكلم وفق ما يجري عليه عرفها اللغوي ويؤخذ من هذا ضمنا أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف.

يشغل معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب مكانة ضمن مدرسة المجددين يظهر ذلك من خلال منهج المؤلف وأفكاره وطريقة معالجته للمواد المتناولة إذ يبدو كغيره من المجددين متساهلا في كثير من المسائل اللغوية ومن ذلك دعوته في مواضع كثيرة من المعجم بجامع اللغة إلى التساهل في قبول ألفاظ وتراكيب أصبحت خاضعة الاستعمال العام، وتطويع النظريات اللغوية لتشمل تلك التعابير.

مستويات الخطأ في الدرس اللغوي:

لقد أخذت الدراسات اللغوية الحديثة تولي الاهتمام البالغة للأخطاء في اللغة إذ أصبحت لا تكتفي بجمعها وغرضها على طريقة القدماء إنما تذهب لتصنيفها ومن ثم تحليلها والتعرف على شكلها ومضمونها حتى تتمكن من إقامة مجموعة من الاستدلالات التي تمكن من سبب الخطأ وتحيل دون ممارسته وذلك بتتبع الأخطاء واحصائها ثم تحليلها وتحديد مجالها بإرجاعها لمستواها الذي ارتكبت فيه ثم إحلال الصواب المطلوب محلها.

ونأخذ هذه المستويات¹ في العادة صورا مختلفة، بحسب الهدف المنشود من الدراسة فهناك من يحصره في ثلاث:

- المستوى الصوتي.
- المستوى الدلالي.
- المستوى النحوي.

1- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 163.

وهناك من يرى التعدد في مجالاتها بحسب الهدف من الدراسة، أي توجيه الدراسة نحو الوصف والتحليل، فيرفعها إلى أكثر من ثلاث إذ كان الهدف المسطر للدراسة تصويب الخطأ في اللغة فيكون المطلوب هنا تحديد مجال الخطأ بدقة حتى يتم التعامل معه وبذلك يكون محورها عموماً كما يلي:

أ- المستوى المعجمي:

إن نطق كلمة خارج حدود دائرة اللغة العربية الفصيحة يحكم عليها بالخطأ فالمعجميون أخذوا اللغة عن العرب الذين لا يشك في فصاحتهم ولذلك يشكل المعجم العربي أول مصدر موثوق يتم من خلاله الحكم على كلمة بالصواب أو الخطأ وضمن هذا المستوى يهذب كثير من اللغويين إلى رد تعابير جملة و عدها غير عربية يقول أمين ناصر الدين في دقائق العربية: " يستعمل الترك كثيراً من الألفاظ العربية ويجعلونها على وزن (مفعولية) فيقولون: (المسؤولية) و (الممنونية) و (المحسوبة)... و هلم جرا وما يزال العدد الكثير من العرب الذين يعدون أنفسهم كتاباً فصحاء محتفظين بهذا الاستعمال... " ومن هنا يجعل بعض اللغويين الخطأ ضمن هذا المستوى أكثر تحملاً لعملية التصويب وذلك بالنظر لقدرة التعامل معه فبعض المعاجم تتطرق لبعض الألفاظ شرحاً ونحواً وصوتاً زد على ذلك فإن الجماع اللغوية تنتظر دورياً في كثير من الألفاظ والتعابير فما تراه يصلح أن يكون عربياً ضمته للمعاجم العربية الحديثة.

ب- المستوى النحوي:

وهو ما يتعلق بإعراب الكلمات داخل الجمل، وما يتعلق بنظام الجمل والتعلق والتحويل والأنماط اللغوية المقبولة والمرفوضة، فالعرب وضعوا للغتهم قوانين وضوابط لا تصح إلا بها، فالفاعل عندهم مرفوع والمفعول منصوب وهكذا ولذلك يكون الخطأ على هذا المستوى عادة ناتج عن الجهل بهذه القواعد.

يركز اللغويون في العادة على الخطأ ضمن هذا المستوى، إذ يولون اهتماماً كبيراً ويرون أن نسبة حدوثه تحدد مستوى الوعي اللغوي للمجتمع، يقول أسعد داغر في تذكرة الكاتب ".... ويقولون، وجهاً حنطياً¹ وعينان سودويتان... و هذه الجملة من مقالة قيل عن منشئها أنه كاتب بليغ، فإذا كان في (عينان) غلطة واحدة وهي نصبها بالألف بدل الياء وصوابها (عينين)، لأنها معطوفة على منصوب وهو جها... " فترى أن

1- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 155.

النظرية النحوية تفرض وجودها أثناء تصنيف الخطأ ضمن هذا المستوى ومن هنا بات ضروريا معرفة قواعد اللغة العربية ليتم تحقيق الهدف المطلوب من دراسة الخطأ.

ت- المستوى الصرفي:

يشكل الصرف في لغة العرب أحد الضوابط التي تضمنت لغة صحيحة وهو مرجع مهم لصوغ الجموع وغيرها عن طريق القياس وما يشكل من ضرورة في إحلال الفهم والافهام فقد اهتمت به العرب وجعلته أحد مقومات الاستعمال الصحيح، وهو يشكل جانبا مهما من جوانب القوة في لغة العرب، ومن هنا يدرس الخطأ من هذا المستوى من جانب المعاني الصرفية للكلمة كالأفراد وفروعه والتكلم وفروعه والتذكير والتأنيث والتعريف والتذكير والمباني كاللواصق والزوائد، وغيرها فالنطق بصيغة الجمع أو الأفراد مثلا يدخل ضمن هذا الإطار، غير أن الخطأ ضمن هذا المستوى يفرض نفسه بشكل واسع وعلى جميع أصعدة المجتمع، إذ تسمع¹ أخطاء التحويل وغيرها يوميا في المدارس وفي أجهزة الاعلام والمساجد وغيرها من المؤسسات التي يفترض ألا تقع فيها هذه الأخطاء، يقول إبراهيم المنذر في كتاب المنذر: "ومما يستعمل خطأ في غر صيغة: طعام مقيت والصواب: طعام قاءت، لأنه بابه اسم الفاعل، والطعام هنا هو الذي يبعث الاشمئزاز في النفس.

ز- المستوى الدلالي:

ما يخص معاني الألفاظ والأحداث والتي تستحضر صورا معينة لدى الفرد، حيث أن الألفاظ تحصل على معناها من خلال سياقها أو موافقتها، إذ أن الفرد يستحضر الصورة التي يريد التعبير عنها ثم يجد لها ما يوافقها من تعبير ومن هذا المنظر فقد اهتمت الدراسات اللغوية بهذا الجانب اهتماما كبيرا لماله من أثر في تكامل عملية التواصل ولما له من أثر في إبقاء اللغة صافية بوجهها الفصيح، فطبيعي أن يفرض المجتمع تطورا دلاليا الالفاظ لكن لا ينبغي أن يمس ذلك بالسلامة اللغوية إذ يحدث كثيرا أن يتلفظ بعضهم كلاما خارجا عن اطار الدلالة المتواترة، فيصعب² تفهم المعنى المراد أو يقبل على سبيل الخطأ، إذ لا شك أن المنطق يرفض أن يكون عبد المطلب عبدا لعمه المطلب ويرفض فكرة العبوس في ابنه العباس ولكن اللغة الذي نشأ في أحضانها واكتسبها أبا عن جد، فلا يكون بذلك بحاجة إلى من يشرح له معنى العبودية هنا.

1- رشيد بالحبيب، مقال أمل اللبس والمراتب الألفاظ في النحو العربي، مجلة اللسان العربي، العدد 45، ص 46.

2- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 190

لا تقتصر دلالة الكلمة على مدلول الكلمة فقط، إنما تحتوي على كل المعاني التي قد تتخذها ضمن السياق اللغوي وذلك لأن الكلمات في الواقع لا تتضمن دلالة مطلقة بل تحقق دلالتها في السياق التي ترد فيه وترتبط أيضا دلالة الجملة بدلالة مفرداتها وبنيتها التركيبية ومن هنا فمعرفة القدر المحتمل من الجمل والمعاني التي قد تتخذها السياقات اللغوية يؤدي إلى تقديم التفسير الواضح عن الكيفية التي تم بها إصداره.

يصوب الدرس الدلالي الحديث إلى الارتقاء باللغة إلى مستوى يعدها من دوامة المفاهيم الخارجة عن إطار العرف اللغوي، فهو يهدف أساسا إلى التعرف على القوانين التي تشرف على النظام اللغوي وذلك بتحليل نصوص لغوية يقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة وفي هذا سعي إلى تنويع التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة ولذلك يشكل الجهل بالعرف اللغوي عاملا أساسيا في حدوث هذا النوع من الأخطاء، لأن الجهل بدلالات بعض الكلمات يؤدي إلى الاستعمال الخطأ ومن ذلك على سبيل المثال الاستعمال الخطأ لكلمة (الأبد)، إذ تفيد مطلق الزمن، فلا يجوز أن يقال "أبد اليوم" وما شابه، وهذا النوع من الأخطاء كثير الوقوع عند مستعملي اللغة الرسمية من أبناء المدارس وغيرها.

ح-المستوى التركيبي

إن اللغة منظومة لا تعرف إلا ترتيبها الخاص، أشبه ما يكون ذلك بلعبة الشطرنج فكما أنه في لعبة الشطرنج وجب اتباع نسق معين في تعاطي هذه اللعبة فالأمر في اللغة شبيه بذلك من هنا فإن الأحد بهذا النظام مطلوب، إذ أن هذا يدخل في إطار قواعد السلامة اللغوية يشترط لسلامة أية لغة سلامة التركيب فيها، حتى لا يحدث ما يسميه القدماء لبسا ولذلك فإن من أهم أركان العملية التواصلية الإفادة، أي الابتعاد عن اللبس أو ما يسميه تشومسكي الغموض التركيبي وقد وضع اللغويون العرب لمسألة العرب لمسألة التركيب ضوابط تمكن المتكلم من الإبلاغ دون أن يحدث خللا في خطابه، فبينوا مواضع التقديم والتأخير وغير ذلك.

إن أهمية معرفة العلاقات بين العناصر اللغوية وبين مدلولاتها تكمن في الحاجة الشديدة لتوظيف سليم للغة التخاطب، لذلك فإن مستقبل الخطاب لا يتمكن من استحضار الصورة الذهنية التي يريد المتكلم تمكينه منها إذا لم يدرك المتكلم نفسه هذه العلاقة ومن ثم أصبح إدراك الموضوع الذي ينبغي أن يحتله اللفظ ضمن تركيب معين ضروريا وإدراك موضع التقديم والتأخير أيضا.

ط-المستوى الإملائي:

يهتم المحللون¹ لأخطاء ضمن هذا المستوى بالخطأ في جانبه الكتابي فيتبعون عشرات أقلام الطلاب والصحفيين، ومن ذلك تابة المهمزة والألف المقصورة وتاء المربوطة والمفتوحة وغيرها ولذلك يرى المصوبون أن الأخطاء الإملائية تنتج عادة قلة اللغة وأيضاً عن قلة المطالعة.

مستويات الخطأ في معجم الخطأ والصواب:

وفق ما سبق يبدو² معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب يعالج الأخطاء على مستويات عديدة، غير أن المؤلف لم يوردها بحس المستوى الذي ارتكبت فيه إذ أنه لم يقصد من إيرادها سوى الإشارة إليها والتنبيه عليها، ثم تبديلها بالصواب الذي يجب الأخذ به أثناء الاستعمال والدراسات اللغوية التي تقوم بهذا العمل تحاول البحث في ماهية الخطأ وكذا أسباب وقوعه لذلك ساعمد إلى تصنيفها وفق المستويات التي حددها اللغويون، لأتبين بعض أسباب الأخطاء التي ترتكبها العامة والخاصة وسأبدأ³ بمعجم التصويبات ثم أخلص لمعجم الأخطاء الشائعة، وأختتم هذا العمل بجدول بين نسبة وقوع الخطأ على مستوى معين حتى أتمكن من إنجاز ما أصبو إليه.

المطلب الثاني: معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني:

يتناول هذا المعجم الأخطاء الشائعة الواردة في كلام الخطباء ومذيعي الراديو والتلفزيون وفي الصحف والمجلات وكتابات العلماء والأدباء، اعتمد المؤلف في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم في الحديث الشريف، في أمهات المعاجم في الشعر العربي القديم في الكلمات التي أقرتها مجامع اللغة العربية في أمهات كتب اللغة والنحو.

والمؤلف يأخذ بما أقرته معاجم اللغة العربية من كلمات ويعتمد في آرائه على المنطق والعقل ويسعى إلى سند واجد من المجامع العربية على الأقل، وقد يبدي رأيه الشخصي أحيانا اعتمادا على دعامة منطقية تؤيده ليعرضه بعد ذلك على مجامع اللغة العربية استئناسا بآرائها.

1- ميشال زكرياء: الألسنة التوليدية والتحليلية وقواعد اللغة العربية، ص 140.

2- إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ط3، 1927، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، ص 211.

3- صالح بالعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، 164.

يضع المؤلف الأخطاء حسب ترتيب المعاجم الحديثة لكي يسهل الرجوع إليها، مع دليل في نهاية المعجم يرشد المستشير المستعجل إلى المادة، بينما يبقى متن المعجم الشامل مرجعا للكاتب المدقق، وهو يضع الصواب عنوانا للبحث لكي يرسخ في أذهان القراء، ويضبط الكلمات بالشكل التام خوفا من الوقوع في لبس أو غموض، هذا الكتاب ليس معجما فحسب وإنما هو أيضا كتاب في خصائص اللغة العربية وفي وسائل تطويرها لتبقى وضاعة نابغة بالحياة.

معجم الأخطاء الشائعة، معجم يعالج اللغوي الشائعة ويبين صوابها مع الشرح والأمثلة

فائدة اللغة:

يوظفون من يقول تأريخ ويقولون إن الصواب هو: تاريخ

والحقيقة أن (تأريخ) بالهمزة و(تاريخ) بالتسهيل جائزان.

وقد ذكر الوسط أن التاريخ هو جملة الأحوال والأحداث التي يمر بها كائن ما، ويصدق على المفرد والمجتمع، كما يصدق على الظواهر الطبيعية والإنسانية، وهو التعريف الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وذكر المجمع أيضا أن التأريخ هو تسجيل تلك الأحوال.

ومن أجاز استعمال كلمة التأريخ هامش التهذيب والصحاح والمختار، واللسان والقاموس والتاج والمدح محيط المحيط وأقرب الموارد، والمتن، والمعجم الكبير والوسيط ومن أجاز استعمال كلمة التاريخ.

التهذيب واللسان، والمصباح والتاج، المدح ومحيط المحيط، اقرب الموارد والمتن والوسيط ومن أجاز استعمال كلمة التورخ: واللسان والمصباح والتاج والمدح والمحيط المحيط وأقرب الموارد، والمتن والوسيط والمغرب والمختار، و الصحاح.

وقد ذكر المصباح والتاج أن كلمة التورخ قليلة الاستعمال.

يعد الأستاذ محمد العدناني من كبار النقاد اللغة العربية في العصر الحديث الذي خدموا العربية وحافظوا على سلامتها من اللحن، وساهموا في تنقية ألفاظها من الخلل، فهو من أسرة فلسطينية معروفة بكثرة وزراءها وحكامها ومهندسيها وقادتها العسكريين وشعرائها ورساميها، تتسبب هذه الأسرة إلى أحد الأجداد وهو

خورشيد باشا الحسيني، ولد محمد العدناني في مدينة جنين الفلسطينية عام 1906 وكان والد فريد خورشيد حاكم هذه المدينة في العهد العثماني مما مكّنه من تلقي علومه في عدة مدن عربية، وأصبح أستاذاً للآداب في كلية النجاح الوطنية في نابلس، وأصبح عضو شرف في المجمع اللغوي الأردني حتى توفي عام 1981 له مجموعة من الآثار العلمية في الشعر والنقد والأدب، والنحو واللغة وكان من أهمها: معجم الأغلط اللغوية المعاصرة ومعجم الأخطاء الشائعة واخترنا معجم الأخطاء الشائعة ليكون موضوعاً لهذه الدراسة من بعضد الألفاظ والأساليب التي حكم عليها الأستاذ محمد العدناني بالخطأ وكان متعجلاً في تلك الأحكام لقلة اطلاعه على كتب اللغة والأدب، والشعر وكتب الحديث الشريف، وكتب التفسير، إذ لم تكن تلك الألفاظ أخطاءً كما زعم ذلك العدناني، إنما كان لها وجه من اللغة، لم يدركه العدناني، واثبتنا أنها من الكلام العربي الصحيح الفصيح، ولربما كان متشدداً في حكمه على الرغم من معرفته بصحة ما يخطئه انتصار الإفصح من دون الفصيح وأقل فصاحة وهذا مما لا نراه مناسباً وموافقاً لها عرف عن السعة في العربية وتعدد الاستعمال، لا سيما عند الأدباء والشعراء.

وتناول في الصفحات الأتية أهم المآخذ التي سجلناها على صاحب معجم الأخطاء الشائعة:

قال العدناني في مقدمته: أوردت في المعجم قليلاً من الأفعال متلوة بحروف جر خاصة بها، ليتقيد بها كبار كتابنا وشعرائنا، الذين يولون المبنى اهتماماً شديداً، ويرغبون في انتقاء الإفصح بينما يجوز لمن يرضى بالفصيح، ولا يجب أن يكلف نفسه عناء البحث عن الإفصح أن يضع "الام" بدل من "إلى" وباء بدلاً من في وعلى بدلاً من "عن" الخ.. إذا كان معنى الفعل لا يتغير.

وظاهر من كلام العدناني هنا أنه يذهب مذهب المجوزين لظاهرة التناوب بين الحروف، وقد تضاربت أقواله، وتناقضت في صفحات المعجم، فتراه مرة يميل إلى المجوزين، وتارة تراه يميل إلى المانعين وتراه يقف ذلك على السماع وتارة متردد حائراً، فمن ذلك قوله: يخطئون من يقول: جلب الفقر على أسرته ويقولون: إن الصواب هو: جلب إلى أسرته الفقر أو جر على أسرته الفقر ولكننا يجوز أن نقول: جلب عليه الفقر، أي حتى عليه الفقر كما نقول: جلب إليه الفقر" فهو يذهب مذهب البصريين في القول بالتضمنين بمعنى أنه ضمن الفعل جر معنى الفعل جنى وهو بهذا لا يقول بالتناوب.

واستدل على جواز قولهم: بنى على أهله، وبنى بأهله، بالسمع وحده، فذكر أقوال اللغويين ونقل كلام العلماء لإثبات ما يراه صوباً، واحتج بالسمع وحده على جواز قول القائل: بصره الشيء وبصره بالشيء بالتعدية بالحرف ومن دونه.

وفي موضع آخر نجده يخطئ استعمال حرف بدلا من غيره، فمن ذلك قوله: ويقولون: لا ينبغي عليه أن يفعل كذا والصواب: لا ينبغي له أن يفعل كذا، فذكر أن الفعل "ينبغي يتعدى باللام فقط دون على اعتماد أعلى الأصح، على رغم من لفاظ" من ينبغي من الألفاظ الدالة على الفعل والترك، وهو أنسب إلى معنى الاستعلاء في على منه إلى الأم لأن هذا الأفعال غالبا ما تصدر من والترك، و هو أنسب إلى معنى الاستعلاء في منه إلى الأم، لأن هذه الأفعال غالبا ما تصدر من جهة أعلى.

ومنه قوله أيضا: يقولون استنادا على قوة جيشنا اقتحمنا حدودهم والصواب: استنادا إلى قوة جيشنا فقد خطأ العدناني في قولهم: استنادا على قوة جيشنا ولم يجز تناوب الحروف كما أنه لم يقل بالتضمين على الرغم من أن الفعل "استند" متضمن معنى الفعل اعتمد وهو مما يتعدى بعلى.

اختلفَ: انكر محمد العدناني قولهم اختلفوا على الأمر بتعدية الفعل بحرف الجر "على" إذ قال ويقولون: اختلفوا على الأمر والصواب اختلفوا في الأمر، مشيرا إلى ما ورد في كتب اللغة ففي معجم المقاييس اختلف الناس خلفه أي مختلفون، وقال تعالى: ﴿وَمَا اختلفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾¹ [سورة البقرة، 213] وقال جل وعلا وإذ الذين اختلفوا لفي شك منهم " وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اختلفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾² [سورة البقرة، الآية 176]

وتبين من البحث أن الفعل "اختلف" ورد متعديا بحرف الجر "على" في كلام العلماء خلافا للعدناني: ففي العقد الفريد: " قيل لأكثم بن صفي: صف لنا العمل في الحرب، قال: "اقلوا الخلاف على أمراكم فلا جماعة لمن اختلف عليه أهل النهروان والقرى وأصحاب البرانس ونزلوا قرية" يقال لها حروراء، وذلك بعد وقعة الجمل، فرجع إليهم علي بن أبي طالب عليه سلام، فقال لهم: يا هؤلاء من زعيمكم؟ وفي الأغاني: فكان يعد قريشا أن لو قد لقي محمد لم يختلف عليه منهم رجلان، فثبت بذلك تعدية "اختلف" بحرف الجر على

1- من الآية 213، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَمَا اختلفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾.

2- من الآية 176، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اختلفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾.

معنى السيطرة والاستعلاء والظفر ومن الواضح أيضا أن ما تؤديه دلالة كل من قولهم: اختلف عليه واختلف فيه "بين فالأول اختلاف ورفض لأصل الشيء، والثانية اختلاف ورفض لبعضه واختلف فيه "بين فالأول اختلاف ورفض لأصل الشيء، والثانية اختلاف ورفض لبعضه.

حَجَّ: منع محمد العدناني¹ قول القائل: حج إلى البيت الحرام، وجعل صوابه: حج البيت الحرام فقال: ويقولون: حج إلى البيت الحرام والصواب: حج البيت الحرام"، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾، فلا جناح عليه أن يطوف بهما وسار على ذلك الدكتور محمود إسماعيل عمار، إذ قال: وعلى ذلك يكون الأصح: حج النائب بيت الله الحرام وحجت فاطمة البيت مع أبيها، وأتمنى أن الحج البيت وأزور المدينة وبيت المقدس ويحج المسلمون الكعبة في ذي الحجة ومجيء الفعل متعديا بنفسه في الآية الكريمة وفي غيرها من الاستعمالات اللغوية لا يمنع من صحة مجيئه متعديا بحرف الجر "إلى" ودليل ذلك ما ورد في أقوال العلماء، فقد جاء في تهذيب اللغة "والاجماع أن مكة وبكة الموضع الذي يحج الناس إليه وجاء في الكشف عند حديثه على الأصنام: كانت لقبائل العرب يحجون إليها وينحرون لها وفي التاج: وكفار الهند يحجون إليه من أقطار الهند، فيتبركون به فلا وجه لإنكارهم: حج إلى البيت الحرام، فالقائل: حججت إلى البيت الحرام، مصيب غير مخطئ، فحج بمعنى قصده وذهب إليه ورغب فيه.

حَدَا: قصر مصطفى جواد قولهم: "حدا به"² على الإبل في سوقها وحثها على السير بالحداء فقال: حداني الأمر على كذا وأنكر قولهم: حدابي الأمر إلى كذا لأن معنى "حَدَانِي الْأَمْرُ عَلَى كَذَا" هو، حملي عليه وبعثني عليه أما حدابي فمعناه غني لي غناء الحداء وهذا هو أصل الحدو" وتابعة العدناني بالقول: ويقولون: حدا به على السفر، والصواب حداه على السفر أي حثه وحرصه... أما إذا أردنا سوق الإبل وحثها على السير بالحداء الغناء الإبل بل "فإننا نقول: حدا الإبل وحدابها، يحدوها حدو واحد فهو حداد وهم حداة فالعدناني وجواد يقصران "حدا به" على الإبل و في سوقها وحثها على السير بالحداء.

وخالفهما في ذلك اللغوي³ صلاح الزعبلوي، فأجاز الوجهين: "حداة الأمر على كذا" به إلى كذا إذ قال: كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول والذي حدابي إلى كذا إذ يرون وجه الكلام: والذي حدابي

1- مجلة كلية التربية، العدد الأربعون، الجزء الأول أب، 2020.

2- المرجع نفسه.

3- معجم الأخطاء الشائعة، 52.

على كذا ولست أرى لهذه التخطئة وجهها البتة، لأنك تقول: حدوثُ الابل وحدثُ بها، إذ سقتها فتقول من ذلك على المجاز: حداني الأمر إلى كذا وحدابي، إذا سأقك إلى ما تشير إليه، وهو وجه مقبول الاستعمال ولا نرى فيه مجاز، لتناسب معنى السوق الابل مع معنى السير عموماً، فحدابي، بمعنى سار بي نحوه، وهو قريب من معنى حثه عليه وليس قولهم: حداه، وحدابة" مقصوراً على الابل، وإن كان هذا هو الأصل، ففي كتاب الأفعال لابن القوطية: " وحدث الشيء حداء: سقته وفي البصائر والذخائر: ولا أخرفي رجاء حداني إلى بابك، أي ساقني وسار بي إلى بابك فتبين بهذا أنك تقول في معنى السوق: حدوثه وحدوت به. في معجم الأدباء قال الشاعر:

ركبتُ الفلا يحدو بي الأملُ الذي *** يُدني علي بعد التائفِ مثواكا..

وعلى هذا تقول: "حداه الأمل إلى كذا وحداه به الأمل إلى كذا".

حرم: منع العدناني¹ تعديه الفعل "حرم" إلى مفعول ثاني بحرف الجر "من"، فقال، ويقولون: حرمة من حقه، والصواب: حرمة حقه... فهو حارم وذلك محروم، والفعل "حرم" يتعدى إلى مفعولين تعدياً مباشراً وقال ناقد آخر: شاع خطأً بين الناس تعدية هذا الفعل إلى المفعول الثاني بحر الجر "من" فيقولون: لا تستطيع أن تحرم أحداً من التمتع بجمال الكون والوالد الواعي لا يحرم ولده من عطفه ولن يحرم المعلم التلميذ من المشاركة في الرحلة وحرمة من المصروف لسوء تصرفه، وحرم الأجير من أجره ظلماً وحرم الفلسطينيون من حقوقهم سنين طويلة، هذا الفعل، "حرم" بفتح الراء وكسرها من باب صرب أو علم يتعدى بنفسه إلى مفعولين ولا حاجة إلى ادخال "من" على المفعول الثاني في هذه الأمثلة... فالصواب أن نقول: لا تستطيع أن تحرم أحد التمتع بجمال الكون والولد الواعي لا يحرم ولده عطفه، ولن يحرم المعلم تلميذه المشاركة في الرحلة وحرمة المصروف لسوء تصرفه، وحرم الأجير من أجره ظلماً، وحرم الفلسطينيون من حقوقهم.

والصواب جواز قول القائل: حرمت فلانا من حقه، بتعدية الفعل إلى مفعوله الثاني بحرف الجر "من" إذ جاء في العقد الفريد: فلا أعلم مصيبة أعظم ممن ورد حوضك وانصرف محروماً من وجه رحمتك وفي معجم احمد: فمن كان منهم محروماً من أمله الأول أدرك أمله الثاني وفي البصائر والذخائر: الحازم غير مدرك ما ليس

¹ - المرجع نفسه، ص 43-44.

له والعاجز غير محروم مما له وفي مشوار المحاضرة: كلب يحرم نفسه من قوته ويؤثر صاحبه على نفسه وفي تفسير القرطبي "قُلْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِمْ بِقَدْرِ قِرَاءِهِ عَوْضَ مَا حَرَّمُوهُ مِنْ قِرَاءِهِ" ولا ينكر ما لدلالة "من" على التجزئة والتبعيض وبهذا يختلف قولنا: "حرمة حقه" وحرمة من حقه فالأول بمعنى حرمة حقه كله والثانية بعض حقه وجزء منه، ما لم تأت "من" زائدة وهذا ما يحدد السياق ولا حكم لتخطئة أحد الاستعمالين. ومنه قول العباس بن الأحنف:

أَحْرَمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ نَالَ بِهِ الْعَاشِقُونَ مَنْ عَشِقُوا.

فيثبت بذلك جواز قولك: حَرَمْتُ خَالِدًا كَذَا، وَحَرَمْتُهُ مِنْ كَذَا.

سَلَبٌ: يرى العدناني¹ أنه لا يصح قولك: سلبت من فلان ثوبه، بتعدية السلب إلى الشخص بالحرف وإلى الشيء بنفسه، كما يستعمله الكتاب حين يقولون فتنته حسناء، فسلبت منه عقله فقال: ويقولون سلب ثوبه والصواب: سلبه ثوبه يسلبه سلبا وسلبا.

وتعقبه صلاح الدين الزعبلأوي بقوله: يصح قول القبائل: سلبته شيئا وسلبت منه شيئا وسرقته ما لا وسرقت منه مالا خلاف ما ذهب إليه العدناني في معجمه.

إن صحة قولك: سلبته شيئا لا يمنع من صحة قولك: سلبت من الشيء لأنه هو الأصل فالمسلوب في الأصل هو الشيء، لا مالكة ومادام الأمر كذلك، فأنت تقول: سلبت الشيء من فلان في إشارة إلى المسلوب منه وسلبته الشيء من دون الإشارة إليه فالدلالة في الأولى متجهة نحو المسلوب منه وفي الثانية نحو المسلوب، وهذا من بيان تنوع الاستعمال ولطائفة.

جاء في أدب الكاتب: وسرقت زيدا مالا، وسرقت من زيد مالا وكذلك سلبت "فكأن السائل في الأول يسأل عن الشيء المسروق ها هو لعلمه بالسروق منه وفي الثانية يسأل عن المسروق منه لعلمه بالمسروق وهو المال، وأورد ابن سيده في باب ما يصل إليه الفعل بغير توسط حرف جر بعد أن كان يصل إليه بتوسطه قوله: وسرقت زيدا مالا، وسرقت جر بعد أن كان يصل إليه بتوسطه قوله: وسرقت زيدا مالا، وسرقت جر بعد أن كان يصل غليه بتوسطه قوله: وسرقت زيدا مالا، وسرقت من زيد وكذلك سلبت، وجعل من ذلك

¹-المرجع نفسه، ص 38.

قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾¹ [سورة الأعراف، 155] فقال: فأما القسم الذي يتعدى فيه الفعل إلى المفعول الأول بوسيط فقولهم: اخترت من الرجال زيدا، ثم تحذف "من" فيقال: "اخترت الرجال زيدا" فلما أورد قولهم "سرت زيدا مالا" وسلبت زيدا مالا جعل الأصل في ذلك: سرت مالا من زيد، وسلبت المال منه فثبت بذلك صواب الاستعمالين وفصاحتهما بقولك: سلبت زيدا مالا وسلبت منه مالا.

مَسَّ: تقول: مس بمس مسا ومسيسا وهو من باب "فرح" تقول: مسست بكسر السين أمس ويرد من باب "نصر" تقول: مسست أمس ففي المصباح مسسته من باب تعب وفي لغة مسسته مسا من باب قتل:² أفضيت إليه بيدي من غير حائل هكذا قيده.

احتوى: الاحتواء: الاستيلاء والاحاطة، وجاء بمعنى الجمع والضم، يقال حواه يحويه حيا أي جمعه واحتواه مثله، واحتوى على الشيء فالفاعل منه متعد بنفسه وبحرف الجر "على" وقد منع³ العدناني تعدية المجرد ب علي فيما أجاز غيره من الاستعمالات، فيقول: يقولون: هذا البستان حاو على جميع أنواع الفواكه والصواب: جاو جميع الفواكه، أو محتو جميع أنواع الفواكه ومن المعلوم أن دلالة الحرف "على" على الاستعلاء يتناسب مع دلالة الفعل "احتوى" الدال على الاستعلاء والسيطرة والاستيلاء والاحاطة والضم وقد أشار الزمخشري إلى هذا المعنى بقوله: ومن الجاز قولهم: احتوى على الشيء استولى علي من النسيان واحتوى على قلبي من الهموم والأحزان فلم يقل: احتوى قلبي الهم والحزن أي دخله بل أراد أن الهموم والأحزان قد استولت على قلبه وتحكمت به فناسب معنى "على" فكلا الاستعمالين فصيح ولكل موروده فتقول: احتوى الكتاب أربعة فصول واحتوى قلبي الهم والحزن، ولا دعوى لتخطئة أحدهما لما له وجه من العربية.

الخلاصة:

يتبين مما تقدم⁴ أن الأستاذ محمد العدناني كان ناقدا لغويا بارعا وهو من كبار نقاد اللغة في العصر الحديث الذين خدموا العربية، وحافظوا على سلامتها من اللحن، وساهموا في تنقية ألفاظها من الخلل، ولكنه

1- من الآية 155 سورة الأعراف، قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾

2- المرجع نفسه، ص 40

3- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، 202.

4- معجم المقاييس اللغة، 213

كغيره من اللغويين جانب الصواب في بعض ما ذهب إليه فعند تناولنا الألفاظ و الأساليب التي خطأها العدناني في كتابه "معجم الأخطاء الشائعة، نرى أنه كان من النقاد¹ المستحمين (المستسهلين) في قبول اللغة ولم يكن متشددا في أحكامه النقدية، لكنه كان متعجلا في بعض الأحكام، لقلة اطلاعه على كثير من كتب اللغة والأدب والشعر وكتب الحديث الشريف وكتب التفسير، إذ لم تكن تلك الألفاظ أخطاء كما زعم ذلك، إنما كان لها وجه من اللغة لم يدركه العدناني وأثبتنا أنها من الكلام العربي الصحيح الفصيح، فأثبتنا صحة تعديفة الفعل اختلف ب"على" وصحة تعديفة الفعل حج ب"إلى" وصحة تعديفة الفعل "حرم" إلى مفعوله الثاني ب"من" وصحة تعديفة الفعل "سلب" ب"من" فتقول: سلبت من فلان ثوبه بتعديفة السلب منه عقله وأثبتنا صحة تعديفة الفعل "شكا" بحرف الجر "من" وصحة تعديفة الفعل "مش"، والحق أن فاته الاطلاع على كثير من الأساليب والاستعمالات الفصيحة، المتناثرة في طبقات كتب الأدب واللغة والحديث وغيرها.

المطلب الثالث: معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر:

التعريف بالمؤلف (أحمد مختار عمر):

ولد بالقاهرة عام 1933م، توفي بها عام 2003م، وقد حصل على الليسانس الممتازة من كلية دار العلوم مع مرتبة الشرف الثانية عام 1908م، وعلى الماجستير في علم اللغة من كلية دار العلوم بتقدير ممتاز عام 1963م، وكذلك الدكتوراه في علم اللغة من جامعة كمبريدج ببريطانيا عام 1987م.²

وقد «عمل عميدا فمدرسا لكلية دار العلوم بجامعة القاهرة (1960-1968م)، ومحاضرا فأستاذا مساعدا بكلية التربية طرابلس (1968-1973)، وأستاذ مساعد بكلية جامعة الكويت في الفترتين (1973-1977)، و (1977-1983)، وكذلك بجامعة القاهرة (1983-1998)، وفي فترة ما بين (1992-1998) عين وكيلا لكلية دار العلوم للدراسات العليا والبحوث لمدة ثلاث سنوات، وأستاذ متفرع بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية منذ أول أوت 1998 حتى وفاته سنة 2003، بالإضافة أن

¹ - ينظر: معجم أخطاء الكتاب، ص 1-6.

² - ينظر: عبد العزيز سجيل ماجد الحكواتي، عاشق اللغة العربية الجليل أحمد مختار عمر، الإبداع الشعري، الكويت، ط 1، 2004، ص 05.

الفصل الثاني: أبرز مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

اسمه قد أدرج ضمن أبرز أعلام الموسوعة القومية للشخصيات المصرية والهيئة العامة للاستعلامات القاهرة»،
ونال¹ «عدة جوائز منها:

- جائزة التحقيق العلمي من المكتب الدائم للتنسيق والتعريب بالرباط سنة 1992، وجائزة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تحقيق النصوص سنة 1979، وأخيرا جائزة وسام دولة العراق في الدراسات اللغوية سنة 1989².

وكما تولى عدة مهام منها:

- رئاسة قسم اللغة العربية بجامعة الكويت لمدة خمس سنوات.

- عميد لكلية الآداب بجامعة الكويت فصلين دراسيين، بالإضافة إلى أنه عين عضو الهيئة التحرير لمجلة كلية الآداب جامعة الكويت، وكذلك بمجامع اللغة العربية بمصر وليبيا ودمشق، كما أنه أشرف على العديد من الرسائل الجامعية في جامعتي القاهرة وعين شمس، منها:

أهم مؤلفاته: «والبحوث العلمية المنشورة نجد:

أ- مؤلفاته:

- العربية الصحيحة.

- علم الدراسة.

- النحو الأساسي.

- المعجم العربي الأساسي.

- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين.

- مدخل إلى قاموس القرآن الكريم.

¹- المرجع السابق، ص5.

²- ينظر: المرجع نفسه، ص5.

- لغة القرآن.

- معاجم الأبنية في اللغة العربية.

- اللغة واختلاف الجنسين.

- التدريبات اللغوية والقواعد النحوية (بالاشتراك).

- الموضح في التجويد لعبد الوهاب القرطبي، مراجعة وتحقيق.

- معجم الصواب اللغوي.

- معجم اللغة العربية المعاصرة¹.

وعليه فإن المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر لم يكن عالماً باللغة فقط أو متخصصاً بها، بل كانت اللغة العربية بالنسبة له «غذاؤه الذي يقتات منه، والهواء الذي يتنفسه، والعشير الذي لا يزاوله، والمرأة التي يرى فيها صورته الذاتية، والحديث الذي يجذب إليه النفس، وبيته الذي يحس فيه بالأنس والطمأنينة، والخل الذي لا يمل من مخالطته»².

ومما يدل على هذا العشق الكبير للغة هو ما تركه لنا أحمد مختار عمر من مؤلفات غزيرة التي تتطلب أعماراً لإيجازها، فأحمد مختار عمر كأنه يسابق الزمن من أجل أن يحقق لمعشوقته كل الطاعة والولاء المفروض، الذي يحميها من كل الأخطار»³.

وأخيراً يمكن أن نقول أن «المقال لا يتسع لعرض مسيرة رجل ملاً دنيانا علماً وأدباً، وهبه الله تعالى نشأة قرآنية ومعرفة تجمع بين الأصالة والمعاصرة... وسيرته -رحمه الله جديرة بأن تفرد لها الصفحات، وتعد لها الأرقام، ويشحذ لها الفكر، فقد كان رحمه الله -كريم الدارين، دار النسب ودار العلم»⁴.

¹- المرجع السابق، ص 11.

²- ينظر: المرجع نفسه، ص 03.

³- ينظر: المرجع نفسه، ص 03.

⁴- المرجع نفسه، ص 37.

2- التعريف بالمؤلف (معجم الصواب اللغوي):

الكتاب عبارة عن معجم تحت عنوان: (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي)، مؤلفه الدكتور أحمد مختار عمر، وذلك بمساعدة فريق العمل المتكون من حسام الدين محجوب، إبراهيم الدسوقي، أشرف السيد مدحت، سعيد عبد الحميد إبراهيم، سماح رضوان سالم، أحمد محمد شعبان السيد، وسحر علي تمام، والكتاب يحتوي على جزأين مشتملا في ذلك على خمسة فهارس متمثلة في:

1- «فهرس الكلمات والأساليب والقضايا.

2- فهرس جذور الكلمات والأساليب.

3- فهرس أمثلة القضايا.

4- فهرس الأمثلة المرفوضة.

5- فهرس أمثلة الصواب ورتبتها»¹.

ونحن هنا في بحثي هذا استخدمنا الجزء الأول من الكتاب المشتمل على فهرس الكلمات والأساليب والقضايا التي تتراوح عدد صفحاته ثمانمائة واثنان وأربعون صفحة، وقد وضعه أحمد مختار عمر تلبية لحاجة المثقف العربي في فهم لغته متبعا في ذلك التيسير، ثم إنه كذلك قام بتأليف هذا المعجم ردا على المؤلفات القديمة التي سبقته، والتي تتناول أوجه الخطأ والصواب في اللغة، حيث أنه وجد فيها مجموعة من العيوب التي لا تلي غرض المثقف العربي، وأهم ما لاحظته في عيوب أعمال السابقين.

1- «عدم شمول أي منها الكثير من الألفاظ والعبارات والأساليب التي تشيع في لغة العصر الحديث.

2- تشدد بعض منها في قضية الخطأ والصواب ورفضه لكثير مما يمكن تصحيحه بوجه من الوجوه مما أربك الدارسين وأوقعهم في متاهات اقل ولا تقل".

¹ - أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ج 1، ط1، 2008، ص 1011.

- 3- انشغال بعض منها بقضايا تراثية، وألفاظ مهجورة قد جاوزها الزمن، ولم يعد لها وجود في لغة العصر الحديث.
- 4- تقليدية الكثير منها، واعتماده على آراء السابقين التي يقوم بتريدها دون تمحيص.
- 5- وقوف معظمها عند فترة زمنية معينة لا تتجاوز القرن الرابع الهجري مما استبعد من المعجم اللغوي مئات من الألفاظ والعبارات والتراكيب التي جددت بعد ذلك، ودخلت اللغة ولم تدخل المعاجم.
- 6- وقوع بعضها في الخطأ بقبولها ما هو خطأ محض، ورفضها ما هو صواب محض¹.

3- منهج أحمد مختار في معجم الصواب اللغوي:

- اتبع أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه في معجم الصواب اللغوي مجموعة من الأسس نذكر منها:
- 1- رتب مداخل المعجم ترتيباً ألفبائياً حسب شكل الكلمة، لأنه وضع في اعتباره المستعمل العادي الذي قد يصعب عليه الوصول إلى الجذر أو ربط الجذر بمشتقاته.
 - 2- احتسب "أل" التعريف في الترتيب.
 - 3- اتبع الترتيب الألفبائي التالي (أ.ب.ت...ث.ج.ح.خ.د.د.ر. ز س ش ص ض ط.ظ. ع. ع.ف.ق.ك.ل.م.ن. و.ي.ي)، والترتيب بين أفرادها حسب الحركة (سكون، فتحة، ضمة، كسرة).
 - 4- اعتبار الحرف المشدد بحرفين.
 - 5- قسم المعجم إلى قسمين: قسم للكلمات والأساليب، وقسم للقضايا الكلية أو أصول اللغة.
 - 6- راع في عناوين المداخل أن تكون محايدة أو دالة على الشكل المرفوض أو المطروح للنقاش.
 - 7- التزم بأن تمثل الكلمة أو العبارة الأولى بعد عنوان المدخل الرأي المطروح في الساحة اللغوية، أو المثال الذي دار الخلاف حله صحته دون أن يمثل رأيه، وعادة ما تتبع هذه الكلمة أو العبارة بإحدى هذه الصفات

¹ - المرجع السابق، ص أ.

(مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب قوة الرفض): مرفوضة مرفوضة عند الأكثرين-مرفوضة عند بعضهم ضعيفة-ضعيفة عند بعضهم، وأحياناً يلي ذكر الرتبة بيان السبب من وجهة نظر الراضين أو المضعفين.

أما الأمثلة والأحكام التي تأتي بعد "الرأي والرتبة"، فهي تمثل الصورة الصحيحة، وتوصف عادة بإحدى الصفات التي تدل على درجة من درجات الصواب وهي فصيحة، صحيحة، مقبولة، فصيحة مهملة.

وحيثما توصف العبارة بأنها مرفوضة فإنها لا يصح أن ترد مرة ثانية ضمن الصور الصحيحة، ولكن ترد فقط البدائل التي يقدمها المعجم لها، أما حين وصفها بالأوصاف الباقية (مرفوضة عند الأكثرين-مرفوضة عند بعضهم ضعيفة عند بعضهم) فإنه ترد مرة ثانية بعد "الرأي والرتبة" منفردة أو مصحوبة ببدايل أخرى.

8- التزم في معظم الحالات ببيان معنى الكلمة محل النقاش، وراعى عند بيان المعنى السياق الذي وردت فيه الكلمة، وأيضاً الموقع الإعرابي.

9- لم يقتصر عند عرض رأيه في الرجوع إلى المراجع التراثية والمعاجم التراثية القديمة، وإنما جمع إلى ذلك المعاجم الحديثة: الوسيط، الأساسي، المنجد.

10- قسم الصواب إلى أربعة درجات، لأنه يتفاوت في درجته:

نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالقرآن والقراءات:

- "لم أفعل هذا أبداً"، مرفوضة عند بعض اللغويين لاستخدام ظرف الزمان "أبداً" التوكيد النفي في الماضي.

الرأي والرتبة:

- لم أفعل هذا قط (فصيحة).

- لن أفعل هذا أبداً (فصيحة).

- لم أفعل هذا أبداً (صحيحة)، أي صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، وذكر النحاة أن

"أبداً" ظرف منكر لتأكيد المستقبل، ويدخل في ذلك الماضي الممتد إلى الزمن المستقبل كقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾¹ [سورة النور: الآية 21]، وتأتي في سياق النفي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾² [سورة المائدة: الآية 24]، كما تأتي في سياق الإيجاب، كما في قوله تعالى: والدين فيها أبداه ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾³ [سورة النساء: الآية 57]، أما الماضي المنتهي زمنه فتأتي معه القط، غير أنه يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض اعتمادا على ما أثبتته اللغة من معاني "الأبد" وهو الزمن الطويل.⁴

- "أبصرت هذا الأمر قبل وقوعه"، وهي مرفوضة عند بعض اللغويين، وعلة الرفض أن هذه الكلمة لا تؤدي المعنى المراد هنا، فهي تعني الرؤية بالعين، المعنى: علمته.

الرأي والرتبة:

- بصرت بهذا الأمر قبل وقوعه (فصيحة).

- أبصرت هذا الأمر قبل وقوعه (صحيحة)، أي صححها أحمد مختار عمر والفريق الذي معه، فقد ورد الفعل "بصر" في المعاجم القديمة بمعنى البصيرة والإدراك⁵، ومن قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾⁶ [سورة طه: الآية 96].

- "أبلغ النتيجة للطالب"، مرفوضة عند بعض اللغويين، وعلتهم في ذلك لتعدي الفعل "أبلغ" بحرف الجر اللام، وهو متعد بنفسه، المعنى: أوصلها إليه.

الرأي والرتبة:

- أبلغ الطالب النتيجة (فصيحة).

¹ - من الآية 21 سورة النور قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

² - من الآية 24 سورة المائدة قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾

³ - من الآية 57 سورة النساء، قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾.

⁴ - ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 5.

⁵ - ينظر: المرجع السابق، ص 06.

⁶ - من الآية 96 سورة طه قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾.

الفصل الثاني: أبرز مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

- أبلغ النتيجة للطالب، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، حيث ورد الفعل "أبلغ" في المعاجم متعددا بنفسه لمفعولين¹.

- "أثاب الله المسيء على إساءته"، مرفوضة عند بعض اللغويين، لأن الإثابة موضع استعمالها في الخير فقط، المعنى "جازى".

الرأي والرتبة:

- جزى الله المسيء على إساءته (فصيحة).

- أثاب الله المسيء على إساءته (فصيحة).

إذا فالفعل "أثاب" يستخدم في الخير والشر أيضا، غير أنه في الخير أخص وأكثر استعمالا. فقد ورد في التاج أن "الثواب" معناه الجزاء مطلق في الخير والشر، لا جزاء الطاعة فقط²، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتُونَ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾³ [سورة المطففين : الآية 36].

- صفت السماء إثر انقشاع الغيوم، رفضها بعض اللغويين لاستعمال "إثر" دون إدخال الجار عليها.

الرأي والرتبة:

- صفت السماء على إثر انقشاع الغيوم (فصيحة).

- صفت السماء في إثر انقشاع الغيوم (فصيحة).

- "سيمنون بهزيمة كبرى"، رفضها أكثر اللغويين، للخطأ في ضبط ما قبل واو الجماعة.

الرأي والرتبة:

- سيمون بهزيمة كبرى (فصيحة).

¹- المرجع نفسه، ص06.

²- ينظر: المرجع السابق، ص08.

³- من الآية 36 سورة المطففين قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتُونَ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

- سيمنون بهزيمة كبرى، صححها أحمد مختار عمر عند إسناد الفعل المنتهي بألف إلى واو الجماعة، تحذف ألفه، وتبقى الفتحة قبل واو الجماعة للدلالة على الألف المحذوفة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾¹ [سورة البقرة: الآية 65]، ويجوز الإبقاء على الضم قياساً على ما ورد في اللغة وبعض القراءات كقراءة، قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتِهَلْ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾²، [سورة آل عمران: 61]

- «سينشر بيانا وافيا عن الحادث" رفضها بعض اللغويين الإنابة غير المفعول به - مع وجوه- عن الفاعل.

الرأي والرتبة:

- سينشر بيان واف عن الحادث (فصيحة).

- سينشر بيانا وافيا عن الحادث (صحيحة).

اختلف النحويون في إنابة غير المفعول به - مع وجوده- عن الفاعل، فقد منع البصريون ذلك، أما الكوفيون أجازوه، وكذلك ابن مالك والأخفش الذي اشترط تأخر المفعول به في اللفظ، والراجح هو مذهب الكوفيين لورود السماع به³، كقراءة أبي جعفر قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ سورة الجاثية، الآية 14].

«اقرأت هذا الكتاب أحد عشرة مرة»، مرفوضة لخروجها على قاعدة المطابقة في التذكير والتأنيث في العدد المركب (11).

الرأي والرتبة:

- قرأت هذا الكتاب إحدى عشرة مرة (فصيحة).

¹ - من الآية 65، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾

² - من الآية 61 سورة آل عمران، قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتِهَلْ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾

³ - المرجع نفسه، ص 17.

اشترط النحاة مطابقة جزأي العدد المركب: أحد عشر لمعدوده في التذكير والتأنيث»، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (سورة يوسف: الآية 04)

- "يقول العلماء أن الحياة موجودة في المريخ"، هذا الاستعمال رفضه بعض اللغويين وذلك لفتح همزة "إن" بعد القول.

الرأي والرتبة:

- يقول العلماء إن الحياة موجودة في المريخ (فصيحة).

- يقول العلماء أن الحياة موجودة في المريخ، فهذا الاستعمال صححه أحمد مختار عمر، فالمشهور كسر همزة "إن" بعد القول، لكن يجوز الفتح إما على تضمين القول معنى النطق "أو الظن" أو معنى فعل يأتي مفعوله مفردا مثل: "ذكر" و "أخبر"، أو على تقدير حرف الجر، لأنه حذفه قياسي مع "أن" أو "أن" ومدخولهما، ويؤيد الفتح قراءة معظم السبعة¹، في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾² سورة آل عمران: الآية 45.

- "يسبقه في العدو"، رفضها بعض اللغويين لاقتصار بعض المعاجم على ضبط عين هذا الفعل بالكسر.

الرأي والرتبة:

- يسبقه في العدو (فصيحة).

- يسبقه في العدو (فصيحة)، ومصححة من قبل أحمد مختار عمر، لأن السماع والقياس يؤيدان الاستعمال المرفوض بالسماع لورود اللفظ في المعاجم، فقد جاء الفعل في المعاجم من بابي "نصر" و "ضرب"، كما وردت إحدى القراءات القرآنية موافقة للاستعمال المرفوض، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [سورة الأنبياء: الآية 27]، بضم الباء.³

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص 829.

² - من الآية 45 سورة آل عمران، قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 817-818.

- عدم جواز الرواية بالمعنى عند المحدثين إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، ثم إن المجوزين للرواية بالمعنى اعترفوا الرواية باللفظ هي الأولى.

- أكثر الأحاديث دونت في الصدر الأول، وذلك قبل ظهور اللحن وفساد اللغة على أيد رجال ثقة عدول يحتج بأقوالهم في اللغة.

- وجود أحاديث اعتنى ناقلها في لفظها لقصود خاص الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية.

- وقوع في رواية بعض الأحاديث الغلط والتصحيح، لا يعني هذا ترك الاحتجاج بها جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة.¹

نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالحديث النبوي الشريف:

1- «إني آيب من السفر» مرفوضة عند بعضهم لعدم إبدال الياء همزة وفقاً لما يقتضيه القياس الصرفي.

الرأي والرتبة:

- إني آيب من السفر (فصيحة)²، حيث جاء في الحديث: «آيون تائبون عابدون³»، وبالتالي الاستعمال المفروض صحيح.

2- «أثابه على ما فعل»، رفضها بعض اللغويين لاستخدام حرف الجر "على" بدل من حروف الجر "الباء".

الرأي والرتبة:

- أثابه بما فعل (فصيحة).

- أثابه على ما فعل (فصيحة).

¹ ينظر: أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1998، ص ص70-71

² أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص03.

³ الإمام البخاري، الجامع المسند الصحيح من أمول رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه الشهير بصحيح البخاري، مج4 ص، 2828.

فقد ورد هذا الفعل في لغة العرب متعديا لمفعولين بنفسه، فقليل: أثابه الله ثوابه، ومتعديا لواحد بنفسه، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أثيبتوا أحاكم".¹

3- «فلان سيء الصيت» رفضها بعض اللغويين، لأنها لم ترد إلا مع الذكر الحسن، المعنى: الذكر والسمعة.

الرأي والرتبة:

- فلان سيء السمعة (فصيحة). - فلان سيء الصيت (فصيحة).

ففي الحديث النبوي الشريف "ما من عبد إلا له صيت في السماء، فإن كان صيته في السماء حسن رفع في الأرض، وإن كان صيته في السماء سيء وضع في الأرض"، ومنه تستعمل كلمة "الصين" في الخير والشر، حيث نصت كذلك بهذا المعنى في بعض المعاجم كالتاج مثلا.²

4- «حضرت السيدة ليلى» مرفوضة عند بعضهم، لأنها لم ترد بهذا المعنى في المعاجم، المعنى لقب تشريف للتعبير عن الاحترام للمرأة، أما حديثا شاع استعماله للمرأة المتزوجة.

الرأي والرتبة:

- لقد صحح أحمد مختار الاستعمال المرفوض "حضرت السيدة ليلى"، إذن فالسيدة: لقب تشريف يطلق على المرأة ومنه قولنا: السيدة مريم، وفي العصر الحديث خصص للمرأة المتزوجة، جاء في حديث رسول الله "كل بني آدم سيد فالرجل سيد أهل بيته، والمرأة سيدة أهل بيتها".³

5- «لعله تفوق» الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، لوقوع الفعل الماضي في خبر العل وهو ما يناقض معناها.

الرأي والرتبة:

- لعله يتفوق (فصيحة).

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص ص 8-9.

² - المرجع نفسه، ص 458.

³ - المرجع نفسه، ص 458.

- لعل تفوق (فصيحة)، وصحيحة الاستعمال، إذن في الـ "تفيد توقع حدوث توقع المرجو، أي يكون في المستقبل الآتي، فيكون دخولها على المضارع فصيحة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾¹ (سورة يوسف، الآية 46)، وقد ورد دخولها على الفعل الماضي في فصيح الكلام، ففي حديث رسول الله لا نجد أن الـ "دخلت على الفعل الماضي، وذلك في قوله: "لعل الله اطلع على أهل بدر"².

6- "أيها التلاميذ أفضلكم عندي أحاسنكم أداء الواجب"، رفضها بعض اللغويين، لمحيء اسم التفضيل المضاف إلى معرفة جمعا.

الرأي والرتبة:

- أيها التلاميذ أفضلكم عندي أحسنكم أداء الواجب (فصيحة).

- أيها التلاميذ أفضلكم عندي أحاسنكم أداء الواجب (فصيحة)، وصحيحة الاستعمال، ومنه قول النبي: صلى الله عليه وسلم "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا"، فاسم التفصيل إذا كان مضافا إلى معرفته، فالأكثر فيه إفراده وتذكيره، ويجوز مطابقتها لما قبله في الجمع،³ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [سورة الأنفال، الآية 123].

7- "أخي هنا منذ أمس" هذا الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين لتأخير الخبر، وهو اسم إشارة ظرف.

الرأي والرتبة:

- هنا أخي منذ أمس (فصيحة).

- أخي هنا منذ أمس (فصيحة) وصحيحة عند أحمد مختار عمر، فقد منع بعض النحويين تأخير الخبر إذا كان اسم إشارة ظرفا- كما في المثال- قياسا على سائر الإشارات كهذا وغيرها، وهذا المنع غير صحيح، فقد أجاز بعض النحويين تأخير الخبر عن المبتدأ في هذا التعبير لوروده في الفصيح كقوله

¹ - من الآية 46، سورة يوسف، قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾.

² - المرجع السابق، ص 639.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 14.

: "التقوى ها هنا".¹

8-«تحرى القاضي الحقيقة» رفضها بعض اللغويين لاستخدام الفعل لازم متعديا بنفسه، المعنى "توخاها".

الرأي والرتبة:

- تحرى القاضي عن الحقيقة (فصيحة).

- تحرى القاضي الحقيقة (فصيحة)، فنجد الفعل اتحرى " قد يأتي لازما أو متعديا، ففي المصباح: تحريت الشيء قصدته، وتحريت في الأمر: طلبت أخرى الأمرين وهو أولاهما، وقد جاء هذا الفعل في الحديث متعديا بنفسه، وذلك في قول رسول الله : «تحرروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»، وبالتالي فالاستعمال المرفوض صحيح من قبل أحمد مختار عمر.

د- نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالشعر:

1-«أبرقت السماء» رفضها بعض اللغويين لاستخدام "أفعل" بدلا من "فعل".

الرأي والرتبة:

- برقت السماء (فصيحة).

- أبرقت السماء (فصيحة)²، فقد جاء في قول الكميت:

أبرق وأرعد يا يزيد *** فما وعيدك لي بضائر³

2-«هذا الثوب أحمر من ذاك» مرفوضة عند بعض اللغويين، وعلة رفضهم مجيء أفعل التفضيل من الفعل الذي يأتي الوصف منه على أفعل فعلاء.

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص 26.

² - أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 05.

³ - الكميت بن زيد السدي، ديوانه الشعري، جم، شر، تح: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، ط 1، 2000، ص 132.

الرأي والرتبة:

- هذا الثوب أشد حمرة من ذاك (فصيحة).

- هذا الثوب أحمر من ذاك (فصيحة)، اشترط جمهور النحويين عند صياغة أفعل التفضيل ألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" كالألوان والعيوب، حتى لا يلتبس أفعل التفضيل بالصفة المشبهة، وأجاز الكوفيون لوروده في السماع¹، ومنه قول المتنبي:

لأنت أسود في عيني من الظلم.²

3- قامت بطرد العدو الذي احتل أراضيها" رفضها أكثر اللغويين وعلّة رفضهم الخطأ في نصب المنقوص بفتحة مقدرة على الياء

الرأي والرتبة:

- قامت بطرد العدو الذي احتل أراضيها (فصيحة).

- قامت بطرد العدو الذي احتل أراضيها، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، فالاسم المنقوص تحذف ياءه في حالتي الرفع والجر، ويعرب فيهما بحركات مقدرة، أما في حالة النصب فتثبت ياءه، وينصب بفتحة ظاهرة عليها، ويمكن تصحيح نصبه بحركة مقدرة على الياء، اعتماداً على ورود نظائره له، كقول الشاعر:

"وكسوت عاري لحمه فتركته"³

4- "أخفق الطائر بجناحيه"، الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، لأن الفعل خفق لم يرد مزيداً بالهمزة، المعنى: ضرب بجناحيه، طار أم لم يطر.

الرأي والرتبة:

- خفق الطائر بجناحيه (فصيحة).

¹ - احمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص19.

² - المتنبي، ديوانه الشعري، دار بيروت، بيروت، د.ط، 1403هـ/1983م، ص36.

³ - ينظر: المرجع السابق، ص31.

- أخفق الطائر بجناحيه (فصيحة)، ومنه قول الشاعر: كأنها إخفاق طير لم يطر. وبالتالي فالاستعمال المرفوض صحيح من قبل أحمد مختار عمر.¹

5- "دفعت ثمن الكتاب مسبقاً" مرفوض عند بعض اللغويين لمجيء "فعل"، بمعنى فعل، المعنى: مقدماً.

الرأي والرتبة:

- دفعت ثمن الكتاب سابقاً (فصيحة).

- دفعت ثمن الكتاب مسبقاً (فصيحة)، حيث يكثر في لغة العرب مجيء فعل "بمعنى: فعل، كقول التاج: حرم الخزرة وخرمها: فصمها، وقول الأساس سلاح مسموم ومسمم، وقول اللسان: عصب رأسه وعصبة، ومنه قول الشاعر الفرزدق:

من المحرزين المجد يوم رهانه *** سبوق إلى الغايات غير مستق

ومنه الاستعمال المرفوض صحيح.²

6- «اله يد طولى في عمل الخير»، مرفوض عند بعض اللغويين لمجيء اسم التفضيل المجرد من "أل" والإضافة مؤنثاً.

الرأي والرتبة:

- له يد طولى في عمل الخير (فصيحة)، إذا كانت أفعل التفضيل مجردة من "أل" والإضافة وجب تذكيرها والإتيان بـ"تمن" بعده جارة للمفضل عليه، ولكن سمع في كلام العرب مجيء أفعل التفضيل المجرد من "أل"، والإضافة مؤنثاً وإن كان قليلاً، ومنه قول أبي نواس: كأن صغرى وكبرى من فقاقتها.³

7- «قلما يشاهدوني في الطري»، هذا الاستعمال رفضه أكثر اللغويين لحذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع.

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص 24.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 692.

³ - المرجع السابق، ص 512.

الرأي والرتبة:

- قلما يشاهدوني في الطريق (فصيحة).

- قلما يشاهدوني في الطريق (صحيحة).

- قلما يشاهدوني في الطريق (فصيحة مهملة).

الأفعال الخمسة لا تحذف نونها في حالة الرفع، لأنها تكون مرفوعة بثبوتها، ولكن يجوز حذفها عند اتصال الفعل بياء المتكلم، ومجيء نون الوقاية على لغة قرئ بها في السبعة، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾: [سورة الزمر: 64] بنون واحدة.

والأفصح بقاء النونين مع الإدغام، كقوله تعالى: "وتأمروني" أو بقاءهما مع عدم الإدغام و "تؤذوني" [سورة الصف: الآية 05]، أما حذف النون عند عدم وجود نون الوقاية فيمكن تصحيحه لوروده في قول الشاعر: أبيت أسري وتبتي تدليكي.

وحذف النون كحذف الضمة في قراءة أبي عمر "يأمركم" (سورة البقرة: الآية 67)، وقول امرئ القيس: فاليوم أشرب غير مستحقب»¹.

- نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالنشر:

1- «ما أليت جهدا في خدمتك" مرفوضة، لأن "آليت" ليست بالمعنى المقصود، المعنى: قصرت.

الرأي والترتبة:

- ما ألوت جهدا في خدمتك (فصيحة).

- ما أليت جهدا في خدمتك (فصيحة مهملة)، تقول العرب "ألا الرجل يألو إذا قصر، ويقال: أتى أيضا، ولا يستخدم ذلك إلا في مجال النفي، أما اليت" فهي بمعنى حلفت»².

¹- المرجع السابق، ص ص 820-821.

²- أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، ص 02.

2- «قدم رئيس اللجنة آلية للتعاون بين الأعضاء» مرفوضة عند بعض اللغويين، لعدم ورود كلمة "الآية" في المعاجم القديمة.

الرأي والرتبة:

- قدم رئيس اللجنة آلية للتعاون بين الأعضاء (فصيحة)، جاء ضمن قرارات مجمع اللغة المصري أنه "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء"، وقد اعتمد مجمع اللغة المصري على هذه الصيغة اعتمادا كبيرا لتكوين مصطلحات جديدة تعبر عن مفاهيم العلم الحديث، وكان قد انتهى فريق من العلماء واللغويين إلى وجود أصل لهذه الصيغة في لغة العرب، فقد جاء في القرآن الكريم "جاهلية" و "رهبانية"، وجاء في الشعر والنثر الجاهليين كثير من الأمثلة منها لصوصية" و "عبودية" و "حرية" و "روجولية" والخصوصية"، وقد انتهى هذا الفريق بعد دراسة أجراها على المصادر الصناعة المستعملة حديثا-، إلى أن المصدر الصناعي يصاغ من معظم أنواع الكلام العربي، ومنها أسماء الذات كما في هذا المثال¹.

3- «أبهة الملك» مرفوضة عند بعضهم، لشيوع الكلمة على ألسنة العامة، المعنى: جلاله وعظمته.

الرأي والرتبة:

- جلال الملك (فصيحة).

- أبهة الملك (فصيحة)، ذكرت الكلمة المرفوضة في المعاجم، وقد قال علي رضي الله عنه "كم من ذي أبهة قد جعلته حقيرا"².

4- "هذا العامل أتقن من صديقه في العمل"، رفضها بعض اللغويين لمجيء أفعال التفضيل من غير الثلاثي مباشرة.

الرأي والرتبة:

- هذا العامل أشد إتقانا من صديقه في العمل (فصيحة).

¹ - المرجع نفسه، ص ص 2-3.

² - المرجع السابق، ص ص 4-5.

- هذا العامل أتقن من صديقه في العمل، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، حيث أجاز بعض النحويين صوغ أفعال التفضيل من غير الثلاثي بشرط أمن اللبس، وبرأيهم أخذ مجمع اللغة المصري لورود بعض الشواهد منه عن العرب، كقولهم هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف.¹
- 5- أثابه على ما فعل"، مرفوضة عند بعض اللغويين لاستخدام حرف الجر "على" بدلا | من حرف الجر "الباء".

الرأي والرتبة:

- أثابه بما فعل (فصيحة).
- أثابه على ما فعل (فصيحة)، ورد هذا الفعل متعديا لمفعولين بنفسه، فقيل: أثابه الله ثوابه"، ومتعديا بجر فالجر "على" كما في قول علي رضي الله عنه «التي عليها يثيب ويعاقب»، وبالتالي فالاستعمال صحيح.²
- 6- «الصيف أحر من الشتاء" مرفوضة عند بعضهم، لعدم وجود صفة مشتركة بين طرفي التفضيل.

الرأي والرتبة:

- الصيف أحر من الشتاء (فصيحة)، فقد تخرج أفعال التفضيل عن الدلالة على وجود صفة مشتركة بين الطرفين، فلا يراد به حينئذ التفضيل، وإنما مجرد الوصف بأصل المعنى، | وأن شيئا زاد في صفة نفسه على آخر في نفسه، كما في قول العرب: "العسل أحلى من الخل"، وقد أجاز ذلك مجمع اللغة المصري والمعنى في المثال "الصيف في حره أبلغ من الشتاء في برودته"³.
- 7- «أرجيت أمر السفر" هذا الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين لتسهيل الهمزة، المعنى: أحرته.

الرأي والرتبة:

- أرجأت أمر السفر (فصيحة).

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص 08.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص ص 8-9.

³ - المرجع السابق، ص ص 17-18.

- أرجيت أمر السفر (فصيحة)، فتسهيل الهمزة لهجة عربية فصيحة، وهو كثير في كلام العرب، بل تذكر المراجع أن تسهيل الهمزة نوع من الاستحسان لثقلها، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وقد جاء هذا الفعل في القرآن الكريم لتخفيف الهمزة كقوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾¹ (سورة الأحزاب: الآية 51)، ثم إن العرب تميل إلى تخفيف همزة الطرف في الفعل المزيد حتى قيل أنه قياسي² «1. 8-سافرت يوم اثنين" مرفوض عند بعض اللغويين، وعلّة رفضهم حذف الألف واللام من كلمة "الاثنين" وهي غير زائدة فيها.

الرأي والرتبة:

- سافرت يوم الاثنين (فصيحة).

- سافرت يوم اثنين، صححها أحمد مختار عمر، حيث سمع عن العرب حذف الألف واللام من بعض الأعلام المصاحبة لها، ومما سمع من ذلك: هذا يوم اثنين مبارك فيه، ولعل من حذف الألف واللام قصد التنكير، ولم يقصد يوماً بعينه من أيام الاثنين.³

4- نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالتضمين:

أ- تصحيح الاستعمال بتضمين الحرف:

تعديّة الفعل بحرف الجر "على":

1. "آخذه على ذنبه" الاستعمال مرفوض عند بعضهم وعلّة رفضهم أن الفعل "آخذ" لا يتعدى بحرف الجر "على".

الرأي والرتبة:

- آخذه بذنبه (فصيحة).

¹ - من الآية 51 سورة الأحزاب قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾.

² - المرجع السابق، ص 34.

³ - ينظر: المرجع السابق، ص 841.

- آخذه على ذنبه، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، حيث أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فالفعل "أخذ" يتعدى إلى مفعوله الثاني بالباء، "كما أنهم أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، وفي المصباح «الفعل إذا تضمن معنى فعل جاز أن يعمل عمله»، وقد أقر مجمع اللغة المصري هذا وذاك، ومن ثم يجوز مجيء "على" بمعنى الباء في الدلالة.¹

2. «"أثر عليه" مرفوضة عند بعض اللغويين لأن الفعل "أثر" لا يتعدى ب "على".

الرأي والرتبة:

- أثر فيه (فصيحة).

- أثر عليه، صححها أحمد مختار عمر، فالفعل "أثر" يتعدى ب "في" ولكن أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، ثم إن مجمع اللغة المصري أقر ذلك ومجىء "على" بمعنى "في" وارد في الكلام الفصيح²، ومنه قوله تعالى:

﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [سورة القصص، الآية 15]، أي في حين غفلة بتضمين "على" معنى "في".

3. "أجاب على السؤال الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، وعلّة رفضهم أن الفعل أجاب" لا يتعدى ب "على".

الرأي والرتبة:

- أجاب عن السؤال (فصيحة).

- أجاب على السؤال، صححها أحمد مختار عمر، فقد أجاز اللغويين كذلك نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، وقد ورد كذلك في المصباح كما ذكرنا سالفًا، وأن مجمع اللغة المصري أجاز ذلك، ومجىء "على" بمعنى "عن" لإفادة معنى المجاوزة كثير في لغة العرب، وقد

¹- ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 01.

²- المرجع نفسه، ص 09.

ورد في كتابات القدماء كابن جني في الخصائص الذي قال "جوابا على سؤالي".¹ 4. "ينبغي عليك ألا تفعل ذلك" الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، لأن الفعل "ينبغي" لا يتعدى بـ "على".

الرأي والرتبة:

- ينبغي لك ألا تفعل ذلك (فصيحة).

- "ينبغي عليك ألا تفعل ذلك، صححها أحمد مختار عمر، فالفعل "ينبغي" بمعنى "يجسن"، ويستحب أن يتعدى باللام كما في المعاجم، ومنه قوله تعالى:

﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [سور الفرقان، الآية 18]، غير أن اللغويين أجابوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، بالإضافة إلى جواز تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، كما ذكر جواز ذلك في المصباح أيضا، وإقرار مجمع اللغة المصري ذلك، ومن ثم يمكن تصحيح تعديته بـ "على" على تضمينه معنى "يجب"، وقد جاء في المنجد كما ينبغي، "كما يجب".²

تعدية الفعل بحرف الجر "اللام":

1. "لا أبالي له" الاستعمال مرفوض عند بعضهم، لأن الفعل "بالي" لا يتعدى "باللام".

الرأي والرتبة:

- لا أباليه (فصيحة).

- لا أبالي به (فصيحة).

- لا أبالي له، صححها أحمد مختار عمر، حيث ورد في المعاجم تعدية الفعل "بالي" بنفسه وبحرف الجر "الباء"، ولكن أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وجواز تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، وقد أقر مجمع اللغة المصري ذلك، ومن ثم يصح استعمال حرف الجر "اللام" مكان حرف الجر "الباء"، لأنها تدل على التعليل أو السببية مثلها مثل الباء.³

¹- ينظر: المرجع السابق، ص 11.

²- ينظر: المرجع السابق، ص 836.

³- ينظر: المرجع نفسه، ص 04.

2. "ما أحوجنا للتضامن" الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، لأن الفعل "أحوج" لا يتعدى "باللام".

الرأي والرتبة:

- ما أحوجنا إلى التضامن (فصيحة).

- ما أحوجنا للتضامن، صححها أحمد مختار عمر، فقد ورد في المعاجم أحوج فلان إلى كذا، جعله محتاجا إليه، وكما ذكرنا سابقا فإن اللغويين أجازوا نيابة حرف الجر بعضها عن بعض، وحلول "اللام" محل إلى " في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾¹ (سورة الزلزلة، الآية 05)، وقوله تعالى: ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾² [سورة الأنعام، الآية 28]، وبذلك يصح الاستعمال المرفوض.³

تعدي الفعل بحرف الجر "الباء":

1. "أثر به كثيرا موت صديقه"، الاستعمال مرفوض عند بعضهم، وعللة الرفض تعدي الفعل بحرف الجر "الباء" وهو يتعدى ب "في".

الرأي والرتبة:

- أثر فيه كثيرا موت صديقه (فصيحة).

- أثر به كثيرا موت صديقه (صحيحة)، أي صححها أحمد مختار عمر، فاللغويون أجازوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، بالإضافة إلى قرار مجمع اللغة المصري بجواز ذلك، ثم إن مجيء "الباء" بدلا من "في" كثير في الاستعمال الفصيح، وقد ورد ذلك في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [سورة آل عمران، الآية 123]، وقوله أيضا:

﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ و [سورة آل عمران، الآية 96] وتجري "الباء" مجرى ابي " دلالتها على الظرفية، كما ذكر الهمع وغيره يجوز أن تكون الباء هنا للإلصاق وليست للظرفية.⁴

1- من الآية 05 سورة زلزلة ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾

2- من الآية 28 سورة الأنعام ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾

3- ينظر: المرجع السابق، ص20.

4- ينظر: المرجع السابق، ص 09.

تعديّة الفعل بحرف الجر إلى":

1. «أحال الأمر إلى فلان»، الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، وعلّة الرفض أن الفعل "أحال" لا يتعدى ب "إلى".

الرأي والرّتبة:

- أحال الأمر على فلان (فصيحة).

- "أحال الأمر إلى فلان"، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، فقد ورد في المعاجم تعديّة الفعل "أحال" ب "على" في عبارات مثل: أحال عليه بالكلام: أقبل، وأحال بعضهم على بعض: أقبل عليه ومال إليه، وأحال عليه الماء: أفرغه، بيد أن اللغويين أجازوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وبالتالي يصح استعمال المثال المرفوض¹.

2. "ينقسم الناس إلى قسمين"، الاستعمال مرفوض عند بعضهم، وعلّة الرفض أن الفعل ينقسم "لا يتعدى ب إلى".

الرأي والرّتبة:

- ينقسم الناس على قسمين (فصيحة).

- ينقسم الناس إلى قسمين، صححها أحمد مختار عمر، فقد ذكر في المعاجم أن الفعل "انقسم" متعديا بحر فالجر "على"، غير أن اللغويين أجازوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، وكذلك أجاز مجمع اللغة المصري ذلك، وبالتالي يصح الاستعمال المرفوض على تضمينه معنى الفعل تجزأ" أو على إرادة معنى التبيين الذي يدل عليه حرف الجر "إلى"، وقد وردت تعديته ب "إلى" في عدد من المعاجم الحديثة.²

ب- تصحيح الاستعمال بتضمين الفعل:

¹- المرجع السابق، ص16

²- ينظر: المرجع نفسه، ص 838.

1. "آمل في النجاح" الاستعمال مفروض عند بعضهم، وعلّة الرفض تعدية الفعل بحرف الجر "في" وهو يتعدى بنفسه.

الرأي والرتبة:

- آمل النجاح (فصيحة).

- آمل في النجاح، صححها أحمد مختار عمر، فقد ورد في المعاجم تعدية الفعل "آمل" بنفسه، ويمكن تصحيح الفعل على تضمينه معنى الفعل "أطمع" أو "أرغب" فيتعدى مثلهما بحرف الجر "في".¹

2. "أبي عن ذلك"، الاستعمال مفروض عند بعض اللغويين، لتعدية الفعل بـ "عن" وهو يتعدى بنفسه.

الرأي والرتبة:

- أبي ذلك (فصيحة).

- أبي عن ذلك، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، فقد استعملت المعاجم الفعل "أبي" متعديا بنفسه، ففي التاج: أبي الشيء يأباه كرهه، وفي القرآن الكريم:

﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ سورة التوبة، الآية 32، ويجوز تصحيح التعدية بـ "عن" على تضمين الفعل "أبي" معنى الفعل "ترفع"، وأو أو امتنع اللذين يتعديان بحرف الجر "عن".²

3. "أجاب عن السؤال"، الاستعمال مفروض عند بعضهم، وعلّة الرفض تعدية الفعل "أجاب" بحرف الجر "عن" وهو يتعدى بنفسه.

الرأي والرتبة:

- أجاب السؤال (فصيحة).

1- ينظر: المرجع السابق، ص 03.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 07.


- أجب عن السؤال، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، فقد استعملت المعاجم الفعل "أجاب" متعديا بنفسه وبجرف الجر "عن"، ففي المعاجم: أجب طلبه: قبله، وقضى حاجته، وأجاب عن السؤال: رد عليه ومن ثم يكون الفعل متعديا بنفسه وبجرف الجر "عن".¹
4. "شارف الحفل على نهايته"، الاستعمال مرفوض عند بعض اللغويين، وعللة الرفض تعدية الفعل بجرف الجر "على" وهو يتعدى بنفسه المعنى: دنا منها.

الرأي والرتبة:

- شارف الحفل نهايته (فصيحة).
- شارف الحفل على نهاية، صححها أحمد مختار عمر وفريق العمل الذي معه، فقد ورد في المعاجم تعدية الفعل الشارف "بنفسه".

¹- ينظر: المرجع نفسه، ص 07.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث.

تمهيد 

- 1 ■ تضخم التأليف في التصحيح اللغوي وتعدد اتجاهات.
- 2 ■ النقل والتكرار وغياب المنهج واضطرابه.
- 3 ■ الحشو بمسائل ليست من التصحيح اللغوي وعدم وضوح المعايير.
- 4 ■ عدم النص على الكتب التي منها التصويب أو التخطئة.
- 5 ■ عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية.
- 6 ■ الدعوى إلى أمر ثم العمل بعكسه.
- 7 ■ التعسف في التخطئ الوقوع في الخطأ الذي تم التنبيه.

تمهيد

تناولت كتب اللغة القديمة والحديثة، موضوع التصحيح اللغوي بإفاضة وافية، حتى كان من أهم المواضيع التي لا يمكن أن يستغني عنها البحث اللغوي، فهو قائم ما قامت لغة العرب، وما دام اللسان العربي¹ ينشد السلامة اللغوية، لذلك لم يكن يتوقف عند حدود معينة لأنه العنان الذي يوجه اللغة إلى المسالك السليمة حين تجاذبها عوامل كثيرة تفرضها أشكال والازدواجية وغيرها، غير أن الكتابة في هذا الموضوع أخذت طابع الذاتية والتعصب في أحيان كثيرة، ما أدى إلى العزوف عما جاءت به كتب التصحيح اللغوي ومع ذلك فقد نبه بعض اللغويين إلى خطورة المسألة، كل بطريقته ومثال هؤلاء أمين الريحاني الذي قرأ كتاب (المنذر) في التصحيح اللغوي، ثم بعث برسالة إلى مؤلف الكتاب إبراهيم المنذر يقول فيها: اشرك لك هديتك (كتاب المنذر) فقد قرأته وانتفعت ببعض ما أصلحته من أغلاطنا اللغوية، ولكنني أحشى أن قوم لغوي آخر وما أكثرهم هذه الأيام ليصلح أغلاطك وإلى ما لا نهاية له، أما نحن الكتاب المساكين العابثين بحرف والتعدي فمالنا إلا أن نتبع ذوقنا فيما هو مختلف عليه هكذا كان موقف من يرفضون القيود التي تضعها كتب التصحيح اللغوي الحديث، والحقيقة أن الخوف من نقد المخطئين ليس جديدا في تاريخ العربية، فلنا في نوادر هذا الموضوع ما أسودت به بطون مصادر اللغة فقد رووا أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان كثير التدخل في شعر الفرزدق، يصوبه كلما أخطأ حتى ضاق الفرزدق به ذرعا و هجاه وكان الرجل الأحن عنده معاب مهما بلغت منزلته، ومهما كانت مناقبه ومآثره ولهم في ذلك أمثال كثيرة، قالوا: اللحن في المنطق أقبح من أثار الجدري في الوجه أي اللحن في منطق الكلام أكثر قبحا من مرض الجدري الذي يفسد جمال الوجه وقالوا أيضا: مثل اللحن في السري مثل التفنين في الوب ومن هنا يظهر أن اللحن عند القدماء نال أبشع الصفحات حتى كان الخوف من الوقوع فيه مظهرا يتحاشاه الناس وقد اتسمت بعض الكتابات في هذا الموضوع بشيء من الموضوعية التي جعلت الدارسين يتناولونها بالتحليل والدراسة، محاولين في ذلك كله جعل عملية التصويب اللغوي الحديث تأخذ طابعا² علميا تؤسس له اللسانيات الذي يسعى بقدر كبير إلى ضبط منهجه

¹ - دين العربي، قضية التصويب العربي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الكتب الحديث، أرييد، الأردن، ط1، 2015، ص 334.

² - ابن الجزري، النهاية في الغريب، الأثر، ج3، ص 476.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

ومع ذلك تظل تفتقر إلى بعض الأسس التي تكون في هذه العملية نقاط ضعف يصعب التخلص منها، ولعل أبرز هذه المآخذ هي تلك التي جاءت في بعض مقدمات معاجم الخطأ والصواب.

تضخم التأليف في التصحيح اللغوي وتعدد اتجاهاته:

وصل كم كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث على عدد لا يمكن ضبطه بدقة وقد ذكر حسين نصار أن عددها يزيد على خمسين ولعل قصد بهذا الكلام أشهر الكتب التصحيح اللغوي التي عرفت أسماء أصحابها واشتهرت في ساحة البحث اللغوي، يضاف إلى ذلك كله الجهود المحيطة في هذا الشأن، ثم البحوث والمقالات والحصص الإذاعية الوطنية الجزائرية.

يفترض عادة في هذه الغزارة أن تكون مرجعا قويا يستند عليه الباحث كما يفترض أن تكون سببا قويا للفصاحة لا الاختلاف في الرأي وتعدد الاتجاهات، فمن اللغويين من يدعوا إلى المحافظة، ومنهم الداعي على اطلاق اللغة لتعيش روح العصر ومتطلبات التطور، فتولد عن ذلك كله مؤلفات لا يمكن حصرها وكم شاهد الباحث وسمع عن اراء تضاربت واختلف أصحابها بسبب هذه الكثرة فمرجعية استناد هذا في التخطيط أو التصويب ليس بالضرورة تلك التي يستند عليها غيره في العملية نفسها بدليل ما يحدث بين المصوبين والمخطئين من خلافات في هذا الشأن، فلکم مخطأ إمیل بديع يعقوب البازجي وأسعد داغر والنجار والعدناني وغيرهم، بل لقد ظهرت مؤلفات كثيرة استدرک أصحابها بعض المسائل على غيرهم من اللغويين.

إن مجرد المقابلة بين عدد هذه الكتب والمعاجم اللغوية مثلا يميلنا على فكرة أن البحث عن صواب كلمة في رفوف كتب التصحيح اللغوي يعد أمرا مرهقا، وفي أحيان كثيرة قد يأخذ وقتا طويلا، بينما البحث في معاجم اللغة لا يأخذ كل هذا الوقت، فالكثرة إذن مرعاة إلى الاطالة والاختلاف، وليس القصد من ذلك أن القلة إفادة وإنما في القلة إفادة إذا كانت هادفة وإذا كانت الكثرة مدعاة للتعقيد والخلاف.

النقل والتكرار وغياب المنهج واضطرابه:

لا يعقل أن تجد اللغة العربية نفسها حبيسة مادة جامدة¹ وغير قابلة للتجدد على غرار سائر لغات العالم، بل إنها أكثر هذه اللغات اتصافا بالتجدد والتغيير لما تمتلك من سبل التوليد والترجمة وغيرها غير أن نفسها تترنج في صفحات هذه الكتب التصحيح اللهم إلا بعضا من الجديد الذي عاجله بعض المحدثين وبقي هو الآخر موضوع تناول عند من أتوا بعدهم، فانقل إذن هو السمة الغالبة على هذه الكتب، ينهل كل لاحق من سابقه دون روية ولا مراجعة.

ومن نماذج المواد المعالجة من القدماء والتي كانت محل تكرار عند المحدثين قول العامة: قدم سائر الحجاج واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائر بمعنى الجميع وهو كلام العرب بمعنى الباقي ومنه قبل لما يبقى في الاناء سور فقد تناول هذا الموضوع كثر من المحدثين منهم العدناني في معجم الأخطاء الشائعة بعنوان "سائر الطلاب" ثم إميل بديع يعقوب² في معجم الخطأ والصواب في اللغة بعنوان " جاء سائر الطلاب أو كلهم أو جميعهم، وأيضا مسألة تعدية الفعل (بعث) بنفسه أو بحرف الجر، فقد خاض فيها الحريري قبل وفصل القول فيها، ليتناولها، جون إضافة جديدة فيها البازجي وأسعد داغر والنجار مصطفى جواد زهدي جار الله وعباس أبو السعود ومحمد العدناني وقسطنطين ثيودوري ونسيم نصر وبعضهم يوحى أثناء التصويب أو التخطئ أنه مكتشف الخطأ أو الصواب وفي كل هذا لم يأت اللغويين في غالب الأحيان بجديد لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المواقف بالحاج هو: ما الفائدة من هذا التكرار ؟

وهناك سبب آخر يؤدي إلى تكرار المادة المتناولة في فترة معينة وذلك عندما تكثر الاستدراكات عن مؤلفين في هذا الموضوع ومن ذلك استدراكات الجندي عن البازجي بكتاب (اصلاح الفاسد من لغة الجرائد) واستدراكات صبحي البصام عن مصطفى جواد بكتاب (الاستدراكات) على كتاب قل ولا تقل.

¹ - دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الكتب الحديث، أرييد، الأردن، ط1، ص 335-336.

² - محمد العدناني : معجم الأخطاء الشائعة، ص 125.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

وبخصوص غياب منهج موحد اتسمت كتب اللحن القديم بمنهج واضح المعالم فقد عاجلت المادة اللغوية بهدف القضاء على الخطأ وتغليب الصواب حفاظاً على لغة الذكر الحكيم، وكان ضابطها في كل ذلك المنهج المعياري الذي لم يكن لها غنى عنه والذي خلا من الفلسفات اللغوية والاتجاهات التي قد تؤدي إلى تغليب الخلاف في المعالجة اللغوية، فلم يسجل فيها ما يخلط المفاهيم أو ينفر من محتواها، عدا بعض الخلافات في تصويب بعض المواد، عكس كتب التصويب اللغوي الحديث التي تعددت دعواتها واختلفت موادها باختلاف ثقافة مؤلفيها وتوجهاتهم، إن تعدد مناهج تناول المادة في كتب التصحيح اللغوي الحديث التي تعددت دعواتها واختلفت موادها باختلاف ثقافة مؤلفيها وتوجهاتهم، إن تعدد مناهج تناول المادة في كتب توجيهات اللغويين في هذا الباب تتجاذب أطرافها مفاهيم وتيارات تختلف باختلاف الأسس الفكرية والقومية والاعتقادية التي يعيشون بها، فالحافظون ما زالوا يحتكمون إلى المنهج المعياري ويغلبونه على جميع تصويبات بل يحتفظون بكل تلك القداسة التي ورثوها عن القدماء وأما التيار المحددين فإنه يرى أن هذا المنهج كان سبباً في التفات أبناء العربية عنها، إذ سلطانه الحازم لا يمكن في نظرهم أن يعود على اللغة العربية سوى بالصدود والهجر، وتوالت عند هؤلاء دعوات التيسير بل إهمال كل معايير اللغوية وترك اللغة تجري مجراها الطبيعي ما دامت متحملة أغراض الناس.

الحشو بمسائل ليست من التصحيح اللغوي وعدم وضوح المعايير:

تظهر في بعض كتب¹ التصحيح اللغوي الحديث مسائل لا علاقة لها بموضوع التصحيح اللغوي فقد تأتي في ثنايا الاستطرادات أحياناً وتأتي تارة أخرى مستقلة في فقرات كأنها من الموضوع المطروق، مع أن تكرار قراءتها يشير إلى غير ذلك، يقول العدناني مخطئاً من يخطئ الإضافة إلى كلمة شتى: والشاعر الجاهلي المضوي الفحل تأبط شراً (ثابت بن جابر) الذي قتل سنة 80 قبل هـ والذي افتتح الضبي مفضليات بقصيدة له مطلعها:

يا عبدُ مالكٍ من شوقٍ وإيراقٍ*** ومرَ طيفٍ على الأحوالِ طراقٍ

¹ - المرجع نفسه، ص 340.

جاء في القصيدة له مدحو تأبط شر بها ابن عمه بقوله

فَاللَّيْلُ التَّشْكِي لِلْمَهْمِ يَصِيْبُهُ *** كَثِيرُ الْهَوَى شَتَّى النَّوَى وَالْمَسَالِكِ

فقد كان بإمكان العدناني أن يقول مثلاً جاء في قصيدة للشاعر تأبط شر (80هـ) مدح فيها ابن عمه ثم ورد الشاهد عوض كل هذا الاستطراد الذي لا طائل منه، وقل مثل ذلك عما جاء به اليازجي في تحطى رسم حرف الباب متصلاً مع الأرقام نحو: ابتاع هذه الأرض ب 1000 ليرة¹ فقد أكثر الحديث في هذه المسألة عن أمور كان بإمكانه الاستغناء عنها أشياء خاصة نورد بعضها فيها الموضوع فكاهة للمطالع الأديب ولعل إيرادها لا يخلو من فائدة لبعض ممن يتناولون إلى غير المؤلف من صيغ الكلام أو يجاذفون في استعمال ألفاظ اللغة فيأتي كلامهم في نهاية الغرابة والابهام وذلك كقول بعضهم سمع الحركة وتعقبها دخول فلان²، فقد كان بإمكان المؤلف أن يتجنب كل هذا الكلام ويتجه كل هذا الكلام لمعالجة الموضوع مباشرة حتى لا ينقطع فكر القارئ عنها.

أما بخصوص عدم وضوح المعايير أشارت بعض الكتب التصويب اللغوي الحديث إلى المعايير المتبعة في التخطئة والتصويب، فالعدناني أشار إليها في مقدمة كتابة (معجم الأخطاء الشائعة) ومعجم الأغلط اللغوية المعاصرة وأفرد لها إميل بديع يعقوب فصلاً في القسم الأول من كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) والملاحظة هو أن أغلب اللغويين يعتمدون المعايير التي أشار إليها إميل بديع يعقوب إن الإشكال الذي يفرض نفسه بقوة في هذا الموضوع هو الاختلاف الكبير في اتخاذ بمعايير موحدة، إذ لو اتفق اللغويون على معايير واضحة ومحددة للحكم بالخطأ أو الصواب لحلت كثير من مشكلات التصحيح اللغوي واللاتي ثماره ناضجة نافعة على العكس مما هي عليه منذ ظهور هذا التصحيح إلى الآن ولكن الخلافات تبرز بشكل يؤدي إلى تعدد وجهات النظر في المسائل العلمية المطروقة، فتكثر الاستدراكات والنقاشات التي تطور أمدتها لتقف أمام طريق مسدود.

1- اليازجي إبراهيم: لغة الجرائد، ص 107.

2- المرجع نفسه، ص 108.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

هذه الضبابية في المعايير تدفع كتب التصحيح اللغوي إلى الدخول في معترك يصعب الخروج منه يتضح ذلك في إجازة بعضها مسائل معينة ورفضها من لدى بعضها ومن صور ذلك ما جاء في كتاب أنستاس الكرملي: وقال الأب (أي أنستاس الكرملي) يباع السماد، قال الناقد (أي اسعد داغر) وقد كررها ثلاث مرات - والصواب: بائع قلنا إن وجود الرجل خطر على العربية فيما ترى، وغيرته عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء، أيريد أن يفسد على العرب لغتهم؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها والسير في مذاهب أصحابها، لهذا اشتقوا صيغ المبالغة؟ لأنهم احتاجوا إليها، فهم محتاجون ونحن في أنفسنا حاجات فأبي أعجمي يحرم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة وأن نسير بلغتنا مع الزمان وتحدد الحاجات، ومن ذا الذي يحق له أن يمنعنا من صيغ لأسم الفاعل، فصور التشدد في قبول معايير معينة في بعض كتب التصحيح وما يقابلها من ليونة في بعض الكتب يزيدان المسألة تعقيدا فلو توحدت الجهود في هذا الباب لعادت على التصويب اللغوي الحديث بالفائدة الكبيرة.

عدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة:

من غريب ما يمكن ملاحظته¹ في بعض كتب التصويب اللغوي الحديث عدم الإشارة إلى مصدر التخطئة أو التصويب إذا كان منقولين، إذ يلاحظ في أحيان كثيرة النقل الحرفي دون تغيير ودون الإشارة إلى صاحب المعلومة ومن ذلك هذا التشابه الكبير بين ما ورد في مسائل عديدة من كتابي (معجم الأخطاء الشائعة) للعدناني ومعجم الخطأ والصواب في اللغة) لبديع يعقوب، فالملاحظة هو أن جزء كبير من مرجعية الأخيرة في التصويب والتخطئ مستمدة من (معجم الأخطاء الشائعة) لمحمد العدناني حرفيا دون الإشارة إلى ذلك، بل يعتمد يعقوب غالبا على تغيير التركيب مع الاحتفاظ بالكلمة المصوبة أو المخطئة ليعيد تصويبها معتمدا الحجاج التي اعتمدها محمد العدناني وقد تركز ذلك في أغلب صفحات المعجم فقد اتخذ لأحدى المسائل عنوان مقالات أخلاقية أو خلقية،² وكان العدناني قد عنونها مباحث أخلاقية وخلقية³ ثم استمد بديع يعقوب بعضا من تعليق العدناني عن الموضوع عندما عرض الخلاف

¹ - دين العربي: قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الكتب الحديثة، أرييد، الأردن، ط1، 215، ص 341.

² - إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 130

³ - محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص 84.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

بين البسرة والكوفة في هذه المسألة، ما يثير الانتباه هو أنه لم يوثق لتعليقه. من قول العدناني في مسألة مباحث أخلاقية فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية بأن صار علما على مفرد أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على حاله في الصيغتين، وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى الجزائر (البلد العربي) وأخبار (علم على صحيفة): جزائري أخباري أهرامي ويستطرد العدناني في مسألة فيقول: .. أما الكوفيون فيجزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقا... وقد ارتضى المجمع اللغوي القاهري (أي الكوفيين) وجاء في الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث: إن النسبة إلى الجمع تكون في بعض الأحيان أبين وأحق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد وأما إميل يعقوب فيقول: الكوفيون أجازوا النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعية مطلقا، وذلك استنادا إلى عشرات الأمثلة المسموعة في كلام العرب الفصيح وقد ارتضى المجمع اللغوي القاهري رأي الكوفيين وقال: إن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد ثم وثق قول المجمع فقط.

أما في مادة (ث وب) في فصل (معجم الأخطاء الشائعة من كتابة يذكر بديع يعقوب الخطأ أنت بمثابة أبي، ويصوبه ب: أنت مثل أبي ثم يعلق على هذا التصويب بقوله من معاني المثابة: البيت، الملجأ مجتمع للناس ا لجزء، وكان العدناني قد صوب الخطأ في مسألة عنوانها كالأخ لا بمثابة الأخ قائلا ويقولون: كان لي فلان بمثابة الأخ، والصواب: كان لي فلان كالأخ لأن المثابة تعني:¹

- المنزل لأن سكانه يثوبون (يرجعون إليه).

- المرجع.

- المبلغ تجمع ماء البئر.

- ما أشرف من الحجارة حول البئر.

- الجزء.

¹ - دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار عالم الكتب الحديث، أرييد، الأردن، ط1/2015 ص 341 ص

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

- المتصفح لكتب التصويب اللغوي يلاحظ كثيرا هذا النوع من الاقتباس الذي لا يشير أصحابه إلى مصدره الأصلي، حتى أن المطلع على هذه الكتب ليظن أول وهلة أن هذا صاحب المعلومة ليتفاجأ بعد ذلك بوجودها حرفيا في كتاب آخر ما يوحي باهتزاز المصدقية العلمية لهذه الكتب في أحيان كثيرة.

عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية:

تعد مجامع اللغة العربية المنتشرة في ا لبلاد العربية هيئات تسهر على رعاية اللغة العربية وحمايتها من كل سوء كما تنظر في الأساليب المستحدثة وخضع المصطلحات لمختلف شؤون الحياة ومن المفروض أن تلتف جهود اللغويين حول رعاية هذه المجامع بتأييدها والأخذ بأيديها، لا معارضتها والخروج من قراراتها تحت طائلة أنها تتألف من بشر يصيبهم من الخطأ ما يصيب غيرهم لأن مثل هذه المبررات من شأنها أن تمرر أفكارا تفشل مهمتها وتحيل دون أداء مهامها على ما يرام، إذ أن قوتها تستمد من تسميتها، على اعتبار أنها مجامع، أي جامعة الرأي وهي تضم خيرة أبناء هذه الأمة ممن قطعوا شوطا في مجال البحث اللغوي.

التفت بعض اللغويين عن قرار المجامع اللغوي في إجازة أوضح بعض الأساليب على الرغم أنهم كانوا على دراية كاملة بهذه القرارات، ومن ذلك ما أورده إميل بديع يعقوب ملاحظا ذلك على العدناني نفسه ينقل قراره المجامع لذلك فإنه لا يوجد تفسير لما ذهب إليه، كما لا يفسر موقف اللغويين من بقية مجامع اللغة المنتشرة في البلاد العربية، إذ لا يكاد يسمع لها ذكر بالمقارنة مع مجمع اللغة العربية القاهري على الرغم من عراقتها، فإذا كان قد صدر قرار إنشاء مجمع اللغة العربية القاهري سنة 1932م، فإن مجمع اللغة العربية السوري تأسس سنة 1991م في العهد الفيصلي، ثم توقف عن النشاط سنة 1933م، ثم عاد إلى النشاط مرة أخرى سنة 1941م تحت رئاسة محمد كرد علي، وقد اتسع عمل هذا المجمع حتى دخل معترك السياسة إذ دعم الحكم العربي أيام الملك فيصل وقد اتخذ نشاطه مظاهر متعددة تمثلت في مؤلفات ومحاضر ومواقف عدة قوة اللغة العربية لذلك فإن المرء يتعجب عندما يرى

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

ميولا كاملا لقرارات مجمع اللغة القاهري، وينذر مقابل ذلك الحديث عن مجمع اللغة السوري، مثلا، أو غيره، ولو توحدت جهود مجامعنا العربية لعاد الأمر بالفائدة الكبيرة على لغة العرب.

الدعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه:

تسترسل كتب التصحيح اللغوي الحديث عما ينبغي أن يكون في اللغة، فيدعو أصحابها إلى التزام بأمور ينقلبون عليها بعيد الإشارة إليها مباشرة، وأمثلة ذلك كثير في الكتب فإميل بعيد يعقوب مثلا لاحظ على العدناني أشياء من هذا القبيل فقال: يقرر في مقدمته معجمه أنه يحق للكاتب أن يضع حرف جر مكان آخر، إذا لم يلتبس المعنى، أو إذا أشرب فعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما، ولكنه لا يعمل بهذه القاعدة يخطئ مثلا من يقول: "حل في منزليا، بحجة أن الصواب: حل بمنزلنا ويخطئ من يقول: حن لوطنه بحجة أن الصواب حن إلى وطنه وقد يهذب اللغويون أحيانا إلى أبعد من ذلك عندما يدعون إلى الاستناد على مقياس ثم ينقلبون عليه، وقد لاحظ ذلك إميل بديع أيضا على مصطفى جواد، إذ يستند في تخطيئاته على المعاجم اللغوية العربية، لكنه يخطئها، بل يخطئ اللسان والصحاح ومختار، وهو في هذه الحالة يعزو الغلط إلى ثلاث معجمات من أصح المعجمات العربية وأعلاها، وهذه الملاحظة لا يمكن بأي حال أن تكون في صالح ما يدعو إليه المصحح أو المخطئ، فالقارئ قد يعدل عن مطالعة الكتاب كله ومن ثم الالتزام بما يدعو إليه إذا لاحظ فيه هذه الهفوات الخطيرة.

التعسف في التخطئ الوقوع في الخطأ الذي تم التنبيه:

يذهب بعض المخطئون إلى تخطئة بعض الاستعمالات لأن الأدلة تثبت ذلك وإنما لأنهم لم يستسيغوا مجيئه بهذه الصيغة من منطق ذاتي أو رغبة في مخالفة غيرهم وقد تعدد أسباب ذلك فترجع إلى المخطئ نفسه وقد ذكر القيام لأسعد داغر مثلا عن ذلك إذ يقول: فقد منع داغر أن نستعمل بمعنى قابل أو واجه ثم لما وجد هو نفسه لذلك مخرجا، عاد ومنع وجها لوجه بحجة حشوها في كلام مع أنه التمس مخرجا لذلك في نص سابق، وجعل من قبيل (يتغامزون بالعيون) ففي أحيان كثيرة يحس

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

القارئ أن المخطيء لا هدف له في مسألة ما سوى تخطئة مستعملها، فيصطنع لها مخرجا يمكنه من إيجاد دليل لما يذهب إليه.

أما الوقوع في الخطأ الذي تم التنبيه عليه يحدث كثيرا أن يرى بعض اللغويين خطأ استعمال فينبهون إليه ويسوقون الحجج لتأكيد ما يذهبون إليه ثم يقعون في الخطأ الذي يحذرون منه، وقد أورد إميل بديع يعقوب هذه المسألة سبعة أمثلة وقع أصحابها في الأخطاء التي نبهوا عليها فالعدناني مثلا يخطيء من يفصل - كتابة - بين أن الناصية ولا النافية فيقول: ويقولون: أراد أن لا يتكلم والصواب أراد ألا يتكلم قال ابن قتيبة: إن الإدغام واجب إذا كان (أنا) عاملة في الفعل أي ناصبة فإن لم تكن (أنا) عاملة في الفعل لم تدعم نحو علمت أن لا تقول (بضم لام تقول) لأنها تكون مخففة من الثقيل والتقدير: علمت أنك لا تقول ثم يعود في موضع من الكتاب نفسه ليقول: وأنا أرى أن نقصد كثيرا جدا في اللجوء إلى ما جاء به ابن سيده في النثر وأن نلجأ إليه في الشعر إلا عند الضرورة القصوى إقامة لوزن من أهم الإشكالات التي تعيق تطور حركة التصويب اللغوي الحديث هفوات تتزايد بتزايد التأليف في هذا المجال، فالمادة التي تتضمنها كتب التصحيح اللغوي بقيت جامدة عاجزة عن مسايرة روح اللغة التي تتجدد بتجديد متطلبات الحياة، فالملاحظ في هذه الكتب ه و نقل عن بعضها لدرجة لا يتم فيها وضوح المنهج ولا الأسس التي تقوم عليها هذه العملية بل إن المطلع عليها ليشعر في أحيان كثيرة أن هدف أصحابها لم يتعد التأليف متناسين بذلك الهدف الأساس الذي قامت عليه هذه العملية ومن هنا فإن البحث في عشرات هذه الكتب أولا، ثم العمل على التخلص منها ثانيا مطالبان حتميان يتم من خلالهما التأسيس بشكل صحيح لعملية التصويب اللغوي التي من المفترض أن تقوم لا لسبب آخر غير الحفاظ على اللغة العربية.

وبالجملة فإن الخوض في الموضوع التصويب اللغوي بجميع أشكاله وصفا أو تحيلا أو نقدا ينطوي على قدر كبير من المجازفة، فليس إصدار الأحكام في هذا الموضوع سهلا: كما أنه ليس يسيرا على الدارس أن يمنع دلالة أو استعمال أو لفظ أو تركيبا معتمدا في ذلك على ما توصل إليه من علم لأن ما توصل إليه من الشواهد والنظريات يمكن أن يغيب عنه بعضه أو جزء كبير منه لأن اللغة على

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

اتساعها وما تنطوي عليه من دقائق لا تؤدي كلها لكل باحث لذلك كان التصويب اللغوي في أحيان كثيرة بحاجة إلى تصويب، بعض الضوابط تفرض نفسها للخوض في هذا الموضوع حتى تنحو حركة التصحيح اللغوي الحديث منهاجا سليما وأبرز هذه الضوابط:

- لا يمكن أن يكون الخطأ الشائع خيرا من الصواب المهجور لأن الصواب بفرض وجوده من تسميته وأما الخطأ فمضمون من منطلق قولنا أنه خطأ.
- إن الرأي القاضي بمتنع استعمال ما بحجة عدم وروده في القرآن الكريم فيه نوع من التشدد الذي لا يؤدي إلى الصواب، إذا أن القرآن الكريم على اشتماله على ما هو أكثر قوة وعلوا وصوابا، لكنه مع ذلك لم يستوعب كل ما نطقت به العرب، فمثلا من اللغويين من رفض إلحاق التاء بلفظة (زوج) وحجة في ذلك أنها جاءت في القرآن بدونها، وجاء جمعها فيه أزواج) دون (زوجا)، لكن جاء في لسان العرب ما نصه: ابن سده والرجل زوج المرأة وهي زوجه زوجته، وأباها الأصمعي بالهاء وزعم الكسائي عن القاسم بن معن انه سمع من أزد شنوءة بغير هاء، والكلام بالهاء، ويقال أيضا: هي زوجته قال الشاعر:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم *** أن ليس وصل إذا انحلت عُري الذنب

وبو تميم يقولون: هي زوجته، وأبي الأصمعي فقال: زوج لا غير، واحتج بقول الله عز وجل فقيل: له نعم، كذلك قال الله تعالى: فهل قال عز وجل: لا يقال زوجة؟ وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعسر، وقال الفرزدق:

وإن الذي يسعى يُحرشُ زوجتي *** كساعٍ إلى أسد الشرى يستيئها

وقال الجوهري: أيضا هي زوجته واحج بيت الفرزدق: فإذا وجدنا في تراث العرب مثل هذه الحجة فهل يجوز بعد ذلك أن نرد استعمال (زوجة) بحجة أنها لم ترد في القرآن الكريم؟

إن الاكتفاء بالاحتكام إلى المعاجم العربية في مسألة الصواب والخطأ ابتداء من العين إلى تاج العروس ليس من الصواب في الشيء لأن هذه المعاجم لم تستوعب كل ما سمع عن العرب دليل ذلك ما استدرك عليها من أبنية وصيغ.

الفصل الثالث: عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

وجب على المجامع اللغوية العربية وسط هذه الخصم من الصراع ممتد الأطراف بين اللغات أن تلتف حول مجمع لغوي عربي موحد يضم خيرة الباحثين من أبنائها فتنظر في الاستعمالات وتبميز منها ما يسمح بإجازته، وأن تصدر دوريا قرارات في هذا الشأن.

خاتمة

خاتمة:

سجل التاريخ اللغوي صحبة قديمة وتكاملا علميا من أجل تحقيق الهدف بين النحو العربي وحركة التصحيح اللغوي والجهود التي بذلت في التنقية اللغوية والتصحيح اللسان العربي قد تعقبتها في القدم والحديث حركة نقدية واسعة، تبعا للمقياس الصواب اللغوي وعلى أي صورة يكون، العجل أو المشدد لوجود ثغرات علمية ظاهرة في منهج التصحيح و من أبرز تلك الثغرات:

- 1- التسرع والعجلة في التخليط والمبالغة في الاعتماد على القياس والإلزام بأحد الوجهين أو الأوجه الجائزة.
- 2- غلظت فئة من النحويين والمعنيين بالتصحيح اللغوي استعمالات لغوية ثبت من خلال البحث والتأمل أنها صحيحة مقبولة.
- 3- حوت الدراسة التطبيق على سبع مسائل مختارة لإعطاء مثال ظاهرة على أن من المسائل المغلظة ما هو صحيح مقبول له ما يعضده من آراء النحويين السابقين ومن الدليل السماعي وهي: صحة دخول "لا" النافية قبل الفعل "زال" وقبل غيره من الأفعال الماضية مثل: الأحوال لازالت مناسبة وصحة التأنيث "أي" وإذا أضيفت إلى مؤنث مثل: في أية كلية سجلت ؟

إن جهود علماء اللغة تطورت بتطور صيرورة الزمن والظاهرة ودليل ذلك أن استحداث قواعد تتحكم في التعريب والترجمة والاشتقاق والنحت جاءت استجابة لمتطلبات معينة فرضتها تبدلات علمية فكانت على اللغة العرب أن نجد الحلول الناجحة لتسليم من الارتجال في الوضع والحقيقة أن كل هذه الوسائل قديمة في لغة العرب. فتمكنت من تحقيق مكاسبها بفضل قوتها من حيث الحقول اللغوية التي تمتلكها الحضارة العالمية حديثا، فرضت معطيات جديدة أوجبت على اللسان العربي أن يجد السبل الناجحة للتعامل معها والحق أن الدرس اللغوي في هذا الشأن هو اليوم أكثر تطورا مما كان عليه ودليل ذلك ما سيحدث من مخابر لغوية على غرار تلك التي تشغل في مجال الصوت أو اللسان ومن هنا بات من الضرورة خلق مخابر للتصويب اللغوي يتم فيها استقطاب الخطأ وتتبع في معالجتها.

إن دراسة توصي بالمزيد من العناية بالتصحيح اللغوي من قبل الهيئات العلمية كأقسام العلمية في الجامعات أو المجمع أو الجمعيات اللغوية أو المراكز البحوث. أو غيرها مما يكون العمل فيه جماعيا غير فردي، لأن الأمر بأمر الحاجة إلى المرجعية علمية عالية تتضافر جهودها في مراجعة الموروث من حركة التصحيح اللغوي وما كتب حوله من النقد والتعقيب وتتعاقد أهمها في تقويم الجهود الحديثة في التصحيح اللغوي وتصدر في ذلك كله عن تأمل وتحرر البحث غير مغفلة ما في اللغة والخصائص السعة والتدرج في المراتب الفصاحة مع الالتفات إلى فقه الخلاف بين اللغويين وما يقبل منه وما لا يقبل. بالإضافة مراجعة علمية مصنفة لما وصف لأنه شاذ أو نادر أو قليل أو ضعيف أو نحوها.

والله وحده المسؤول أن يبارك في الجهود وأن يسدد الآراء والأقوال والأفعال وأن يعظم الأجر ويجزل المثوبة. إن جواد كريم وصلى الله عليه وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.



قائمة المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم (رواية حفص)

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. ابن الجزري (حافظ أبو محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، صححه وراجعه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، د.ر.ت.ط.
2. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى ج02، بيروت، لبنان، د.ر.ت.ط.
3. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة) تأويل مشكل القرآن، تح: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، ط2، 1993هـ / 1973م.
4. ابن منظور، لسان العرب تح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي دار الاحياء التراث، بيروت، ج7، ط3، 1999.
5. الامام البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الجامع المسند الصحيح من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم. وسنته وأيامه الشهير بصحيح البخاري، مكتبة البشرية، كراتشي، باكستان مج 4، طبعة جديدة 1437هـ / 2016م.
6. الامام العلامة أو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري لسان العرب، طبعة جديدة محقق"، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة، 2008.
7. سيبويه (عثمان بن قنبر)، كتاب تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج1، القاهرة، ط3، 1408هـ / 1988م.
8. الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه الشعري، جم، ر، تح، محمد نبيل طريفي، دار الصادر، بيروت، ط1، 200.
9. المتنبي، ديوانه الشعري، دار بيروت د ط 1403هـ / 1983م.
- 10.

ثانيا: المراجع:

1. إبراهيم السامرائي، معجميات المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1428هـ/2008م.
2. إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد بيروت، ط3/1927م.
3. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق العمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ج1، ط1، 2008م.
4. أسعد محمد علي النجار، التصويبات اللغوية، طريق العلم الرضوان، عمان، الأردن، ط1، 1495هـ/2014م.
5. إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار للملايين، لبنان، بيروت، ط2، 1986.
6. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب القاهرة 2000م.
7. دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، دار العالم، الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 2015.
8. رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج2، 1982م.
9. سعيد الأفغاني، في أصول النحو المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، د ط 1407هـ/1988م.
10. صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، قسم البحوث التطبيقية، 1 يناير 2003.
11. محمد حسن الشرايبي، معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية، دار المأمون للتواصل، دمشق، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م.
12. محمد العدناني معجم، معجم الأخطاء، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1983.
13. مختار درقاوي، التصحيح اللغوي ومباحثه، دراسة في منهج أحمد مختار عمر في معجم الصواب اللغوي للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017م.

14. منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، كتاب مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1922 2002، 07 يناير 2007.
15. ميشال زكرياء: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، 09 يناير 2012.
16. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب القاهرة، د ط د ت.
17. هشام النحاس، مكتبة لبنان، معجم فصحاء العامية، ناشرون، الطبعة الأولى 1997.

ثالثا: المجالات:

مجلة اللسان العربي، مجلة تصدر عن المنظمة العربية والثقافة والعلوم، مكتبة تنسيق التعريب، الرباط، العدد 45 سنة 1998.

مجلة اللغة العربية، العدد الواحد وأربعون الثلاثي الرابع، 2018.

رابعا: مذكرات التخرج:

مذكرة جهود أحمد مختار عمر في التصويب اللغوي من خلال كتابه "معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي" لطالبتين، بن حميدة ذهبية، دحاني وفاء.

خامسا: المواقع الالكترونية:


مراجعات في التصحيح اللغوي، شبكة الألوكة.

أرشيف منتدى الألوكة، طلب كتاب حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.

www.allugah.com

www.archive.org

www.noor.book.com



فهرس الموضوعات

شكر و عرفان

1.....مدخل:

4.....مقدمة:

الفصل الأول — جهود اللغويين في التصحيح اللغوي الحديث

7.....تمهيد:

7.....تبيين ألفاظ العامية:

8.....معالجة الأخطاء الشائعة واللحن في اللغة:

10.....المطلب الأول: مستوى الصواب لدى اللغويين:

10.....السماع:

13.....القياس:

14.....الاستناد إلى المعاجم:

14.....الشيوع والاستعمال:

15.....قبول المحدث:

15.....قواعد النحو والصرف:

15.....قرارات مجمع لغوي عربي:

16.....التضمين:

17.....المطلب الثاني: ما جد لدى المحدثين بخصوص معايير التصويب والتخطيء:

18.....السماع:

20.....القياس:

22.....موافقة القاعدة النحوية:

23.....الورود في أحد مصادر التصحيح:

24.....الاستناد إلى قول عالم نحوي ولغوي:

26.....الاستحسان:

26.....الاجماع:

27.....المطلب الثالث: جهود المجامع اللغوية:

27.....دور المجامع اللغوية في التصحيح اللغوي:

27.....فكرة المجامع اللغوية والدافع لقيامها:

30.....أهمية المجامع اللغوية تجاه اللغة العربية:

31.....انتاج مجمع اللغوي المصري:

الفصل الثاني: — أبرز مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

- 33..... تمهيد
- 34..... تعريف المعجم:
- 35..... أهمية المعجم:
- 35..... المطلب الأول: معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل بديع يعقوب:
- 35..... قديم المعجم:
- 36..... دواعي تأليف المعجم:
- 37..... مسرد المعجم:
- 39..... مصادر المعجم:
- 40..... منزلة المعجم بين كتب التصويب اللغوي:
- 42..... مستويات الخطأ ف الدرس اللغوي:
- 46..... مستويات الخطأ في معجم الخطأ والصواب:
- 46..... المطلب الثاني: معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني:
- 54..... المطلب الثالث: معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر:
- 54..... التعريف بالمؤلف (أحمد مختار عمر):
- 55..... مؤلفاته:
- 57..... التعريف بالمؤلف (معجم الصواب اللغوي):
- 58..... منهج أحمد مختار في معجم الصواب اللغوي:
- 59..... نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالقرآن والقراءات:
- 64..... نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالحديث النبوي الشريف:
- 67..... نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالشعر:
- 70..... نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالنثر:
- 73..... نماذج تطبيقية مختارة من معجم أحمد مختار عمر في تصويب المخطأ بالتضمين:

الفصل الثالث: — عيوب مؤلفات التصحيح اللغوي في العصر الحديث

- 81..... تمهيد
- 82..... تضخم التأليف في التصحيح اللغوي وتعدد اتجاهاته:
- 83..... النقل والتكرار وغياب المنهج واضطرابه:
- 84..... الحشو بمسائل ليست من التصحيح اللغوي وعدم وضوح المعايير:
- 86..... عدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة:
- 88..... عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية:

89.....	الدعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه:
89.....	التعسف في النخطاء الوقوع في الخطأ الذي تم التنبه:
94.....	خاتمة:
97.....	قائمة المصادر والمراجع: